المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ١٠- حزيران ١٩٩٨ - الثمن ٥٠٠ فلس
JUNE 1998, Issue 10

مشروع قانون المطبوعات انتكاسة للحريات الصحفية

قانون النقابة يشهد نقاشات ساخنة

ثلاث شركات كبرى تتميز بانفاقها العالي على الاعلانات

خطاب اعلاني جديد يركز على خدمات البنوك

المعلنون يجهلون حجم توزيع الصحف والمستوى الفني للاعلان ضعيف

تزايد حالات اعتقال الصحفيين خلال الشهر الماضي

البريد الالكتروني قد يكون فخاً للمتسرعين



كم مرة حكيتلك بلاش تظل تفكر بقانون المطبوعات الجديد

كتاب العدد

د. فهد الفانك، محمود الريماوي، احمد المصلح، مدنان مدانات، د. سليمان صويص، غازي السعدي، د. عصام الموسى، موسى برهومة، محمد سلامة، د. تيسير مشارقة، جمال الطاهات، احمد ابو خليل، امجد اللوزي، سليم ايوب، جورج حشمة، محمد بن حسين

لم السرية؟

بحار المراقب لماذا تتصرف الحكومة على النحو الذي تتصرف عليه في سعيها لاخراج قانون مطبوعات بهذه الصورة.. لماذا اولا كل هذا التعسف؟ ولماذا ثانيا السرية؟ ولماذا - على ما يبدو - تسعى الحكومة الى ارسال مشروع القانون الى مجلس النواب دون مناقشته المناقشة التي طالب بها جلالة الملك الشهر الماضي؟

ليس لدينا جواب على هذه الاسئلة خاصة وان الحكومة كانت وعدت - على لسان وزير الاعلام د. عبدالله النسور - باخراج قانون عصري بعد مناقشات مستفيضة.

وليس لنا في هذا الا الحدس، إذ لا شيء يفسر توجه الحكومة نحو تكميم افواه الصحف والصحفيين، الا التحسب لتطورات هامة قد تقع في المستقبل القريب بحيث تستبعد الصحافة كلية عما يجري تحت سوط القانون الملتهب.

وربما ان هناك قوى تعارض اي توجه ديمقراطي وتسعى الى استعادة - ما تسميه تلك القوى - هيبة الدولة، اي العودة الى وضعية الاحكام العرفية دون صيغتها القديمة وذلك بحماية كل اجهزة الدولة من قلم الصحافة الناقد والكاشف للعيوب.

على ان اكثر الامور مثاراً للحيرة فيما يجري هذه الايام هو ان رأس الدولة - جلالة الملك - والذي هو رأس السلطة التنفيذية يعطي توجيهات للسلطات مجتمعة وتختار الحكومة ان تعمل بغير هذه التوجهات.

لقد قال جلالة الملك مخاطبا السلطات الثلاث وبالحرف الواحد «املي كبير في التنسيق بين السلطة التشريعية وبين السلطة التنفيذية يأخذ طابعاً اخر وشكلا اخر .. في المستقبل بحيث يجري الحديث والحوار حول كل مشروع قانون ونستعين ايضا بالسلطة القضائية في ذلك .. فلا يصل مشروع قانون الى المجلس الا وهو مستوف للشروط ومدروس ومقنع . وامامنا عشرات القضايا التي نحتاج الى معالجتها ان لم تكن مئات الامور التي تحتاج لاعادة النظر في التشريع او الى تشريعات جديدة».

فهل تمت مناقشة الموضوع مع السلطة القضائية؟ الا يفهم من كلام جلالة الملك ان اي مشروع قانون يجب ان يستوفي حقه من النقاش قبل ان يصل الى مجلس النواب بحيث لا تتكرر اخطاء الماضي؟ ولماذا تتحدى الحكومة احزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني كافة؟

لقد فقد المواطن الاردني منذ زمن طويل ثقته بالاعلام الرسمي، فهل تريد الحكومة الان ان تحرم المواطن مما تبقى من مصداقية وثقة في الصحف؟

لقد ثبت بالوجه القطعي ان الحكومة تضيق ذرعا بالقانون الحالي رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ لانها لم تستطع من خلاله ان ترسل صحفيا واحدا للحبس ولا ان تغلق جريدة.

بل على العكس لقد ردت المحاكم ٩٠٪ من القضايا التي رفعتها الحكومة ضد الصحفيين. ولهذا فالحكومة مصممة على الخروج بقانون من شأنه ان يجعل كل الصحف يومية او اسبوعية نسخة عن الاخرى خالية من كل ما له علاقة بالصحافة من اعلام للمواطن وكشف للفساد ونشر للحقائق.

وليس لنا نحن الصحفيين الا ان نقاتل بكل ما اوتينا من قوة الحجة في الصحف وفي البرلمان لاسقاط هذا القانون المقيد للحرية.

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ٩ - ايار ١٩٩٨

التغييرات في ارقام الهواتف

على الناس ان تتعايش مع كل تغيير مفاجيء!

فرانشيسكا شيرياتشي *

في الأسبوع الثاني من كانون الثاني الماضي، عادت أسرة ابو نادر من إجازة قضتها في الخارج لتتعرض الى مفاجاة غير سارة.

بعد ان ظل التلفون صامتاً لعدة ساعات، ادرك افراد الأسرة بأن رقم هاتفهم قد تغير في غيابهم.

«لقد استغرقنا ثلاثة ايام لمعرفة رقمنا الجديد» يقول ابو نادر في معرض شكواه من خدمات شركة الاتصالات الاردنية.

وبصراحة فإن علينا ان نقول ان ابي نادر كان غير محظوظ. فلقد قام موظفو شركة الاتصالات في الأسبوع الاخير من كانون الاول بالاتصال باغلبية المشتركين في منطقة ام اذينة في عمّان لإعلامهم بتغير أرقام هواتفهم اعتباراً من نهاية العام

«لقد اكتشفنا بأن أحد عمال مقسم الشركة اتصل قبل تغيير الرقم بأسبوع، لكنه انهى المكالمة قبل ان تتمكن الخادمة الأجنبية التي ردت على المكالمة من استيعاب الوضع وكتابة الرقم الجديد» حسبما يقول ابو نادر.

«لكن لماذا لم تقم الشركة بإرسال إشعارات مكتوبة بتغيير الارقام عن طريق البريد؟» يسأل ابو نادر، مردداً وجهات نظر مشتركين أخرين.

إحدى سكان منطقة الدوار السابع اشتكت بأن اقاربها الذين يعيشون في الولايات المتحدة حاولوا على مدى أسابيع الاتصال بها لإخبارها عن موعد زيارتهم للاردن لكن دون جدوى.

وتقول: «لقد اضطر أقاربي للإقامة في منزل أحد الاقارب لمدة يومين لاننا لم نكن نعرف بقدومهم وكنا في تلك الفترة خارج البلد. وبعد عودتنا وصلوا إلى المنزل ذات ليلة، ولم نكن حينها مستعدين لاستقبالهم استقبالاً لائقاً».

ويرد موظفو شركة الاتصالات بأن ارسال اشعارات مكتوبة عن طريق البريد «امر صعب» وبأن هناك احتمالا أن تتأخر الاشعارات في الوصول. «لكننا ننشر اعلانات خاصة في الصحف عند إجراء كل تغير في ارقام التلفونات في منطقة معينة» يقول السيد خالد غرايبة، وهو المسؤول عن خطوط الشركة المحلية.

ورغم الاحتجاجات المتزايدة من قبل عدد من رجال الاعمال والمواطنين بسبب التغير المفاجيء في أرقام التلفونات او بسبب عدم إعطائهم وقتاً كافياً للتحضير (بالنسبة لمجتمع الاعمال) لتغيير الارقام، إلا أن تغيير الارقام سيستمر على مدى الأشهر الاربعة المقبلة.

فبالاضافة إلى الـ ٢٢٠,٠٠٠ رقم التي تم تغييرها في عمّان والـ ٤٠,٠٠٠ رقم التي تغييرها في المحافظات، كان من المخطط أن يتم تغيير ٢٥,٠٠٠ رقم في وادي السير قبل نهاية نيسان.

لكن للتغييرات في ارقام الهواتف في منطقة وادي السير لن تكون جذرية، فلقد طمأنت الشركة المشتركين في المنطقة بأن التغيير [illegible] إضافة رقم ٥٠ إلى يسار الرقم الاصلي

واعلنت الشركة ان [illegible] رقم في [illegible] و ١٠,٠٠٠ في ماركا [illegible] ستتغير في غضون الاشهر الثلاثة المقبلة

وحسبما ذكر السيد الغرايبة [illegible] ارقام التلفونات في اربد ستتغير قبل [illegible] لتصبح من سبع خانات [illegible] الرقم ٧٠ إلى يسار الرقم الاصلي

وقد شملت التغييرات [illegible] مشترك في صويلح [illegible] تغيير الخانة الاولى من اليسار [illegible] بالرقمين ٥٣ ، بينما الارقام التي تبدأ بـ ٨٣٨٠ و٨٣٩٠ و ٨٣٠٠ تم استبدالها بـ ٥٣٠

وقبل ذلك، وتحديداً في الحادي والثلاثين من كانون الثاني، تم تغيير كافة الارقام التي تبدأ بـ ٧٠٠ في مقسم العبدلي إلى ٥٦٢٠

وقد اصبحت الحاجة لهذه التغييرات ضرورية نظراً لقيام الشركة بتركيب مقاسم جديدة ومتطورة قادرة على استيعاب التوسعات المستقبلية في الشبكة الهاتفية

فحسب ما تقول الشركة، فإن المقاسم الجديدة يمكنها استيعاب ١٠ ملايين خط، بينما الشبكة القديمة ما كانت لتستوعب اكثر من مليون خط

لكن المشاكل والشكاوي الناتجة عن الطريقة التي تعاملت بها الشركة مع المشتركين لدى تغييرها الارقام هزت نظرة الاردنيين [illegible] الناشيء لقطاع الاتصالات الوطني

فعلى الرغم من تاكيد الشركة بأن [illegible] بالمائة من المشتركين الذين تغيرت ارقام هواتفهم لم يمكن الاتصال بهم لإعلامهم عن التغيير، إلاّ ان الكثيرين يتهمون شركة الاتصالات بسوء التنظيم وعدم الكفاءة في تنفيذ العملية

احد موظفي الشركة الذي تحدث شريطة عدم ذكر اسمه، يرد على هذه الاتهامات بقوله «في بعض الاحيان لا نتمكن من الاتصال بالمشتركين لانهم خارج البلد او لاسباب اخرى، [illegible] محاولاتنا تفشل حتى لو استمرينا في الاتصال بهم ليلاً ونهاراً».

ويقول السيد الغرايبة بان الشركة حاولت ان تبقي التغييرات في الارقام طفيفة لكنها لم تتمكن من اضافة رقم مشابه للرقم الاول

وقد تركزت شكاوي الكثير من المشتركين على الرسالة المسجلة المخصصة للرد على المكالمات التي تطلب ارقاماً قد تغيرت، دون تحديد الرقم الجديد

مدير احد فنادق العقبة تساءل حول هذا الموضوع: «في اي مكان في العالم تقوم الرسالة المسجلة بإعطائك الرقم الجديد. فلماذا لا يتم تطبيق هذا النظام في الاردن؟»

في معظم مناطق عمان تستخدم رسالتان مسجلتان باللغتين العربية والانجليزية لإعلام طالب الرقم القديم [illegible]

[illegible]

المزيد من المواد الدعائية، مثل النشرات التعريفية»

* صحفية في الـ «جوردن تايمز»

الاعلام العصري والمتطور [illegible] الغاية والطموح

لا شك انه ليس امرا [illegible] قانون جديد للمطبوعات [illegible] الخطوط لما هو مباح وما هو محظور [illegible] شؤون المهنة ابتداء من مسؤوليات صاحب [illegible] مروراً بالشروط الواجب توافرها في [illegible] التحرير وانتهاء بمسؤوليات مالك المطبوعة

غير ان الاهم من ذلك هو وضع تصور [illegible] بلورة رؤية للهدف النهائي [illegible]

[illegible]

ومتطور حقا يصعد امام [illegible] ويعكس الطموحات [illegible] الحضاري.

العنوان: تلفاكس ٥٥١١٥٢٩ - ٢٧ شارع الدمام - ام اذينة - ص.ب: ٨٥١٦٩٣ - عمان ١١١٨٥ الاردن

قانون نقابة الصحفيين مثار خلاف وجدل

توسيع دائرة العضوية واعادة النظر في الزامية الانتساب

الغاء الكوتا (المحاصصة) في مجلس النقابة

محمد سلامة

شهد القانون المؤقت لنقابة الصحفيين رقم (١) لسنة ١٩٨٣، والتعديلات المقترحة عليه، جدلا واسعا ونقاشا ساخنا بين اعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب من جهة، وبين رئيس واعضاء مجلس نقابة الصحفيين من جهة ثانية، وقد رفض اعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب، بعض التعديلات المقترحة المقدمة من مجلس نقابة الصحفيين، كما قال نقيب الصحفيين سيف الشريف

ومن المتوقع عرض القانون الجديد على مجلس النواب في دورته الاستثنائية القادمة لتتم مناقشته واقرار صيغة نهائية له

البرنامج التلفزيوني «من عمان بصراحة» الذي يقدمه ابراهيم شاهزادة، استضاف نقيب الصحفيين سيف الشريف، ومدير المطبوعات والنشر بلال التل، بالاضافة الى مقرر اللجنة القانونية في مجلس النواب محمود الخرابشة، للحديث حول قانون نقابة الصحفيين والتعديلات المقترحة عليه

«قانون نقابة الصحفيين، من القوانين المهمة التي لها علاقة مباشرة بالحريات العامة وحرية الصحافة» هذا ما اكده محمود الخرابشة، الذي اشار الى ان التعديلات المقترحة على القانون، شملت المادة (٢) فيما يتعلق بتعريف المؤسسة الصحفية، الذي اصبح «المؤسسة الصحفية - الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يصدر في المملكة مطبوعة صحفية، ولا تشمل هذه العبارة المؤسسة الرسمية التي تصدر جريدة او مجلة او نشرة رسمية او مهنية او مدرسية او جامعية او التي تصدرها الاندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والدبلوماسية او التي توزع مجانا او ما يماثل ايا من هذه جميعا».

بلال التل، قال ان النشرات والصحف التي تم استثنائها في تعريف المؤسسة، معرفة بقانون المطبوعات تحت اسم المطبوعة المتخصصة، ولها احكام كاملة، تصدر بموجبها المجلات والصحف التي تصدر عن النقابات والهيئات .. الخ، ولها شروط مخففة عن الشروط الواردة بخصوص المطبوعات الصحفية الرسمية.

وحسب التعديلات الجديدة لقانون نقابة الصحفيين، التي شملت المادة (٥)، اصبح من حق الصحفيين العاملين في الصحف الاردنية، ممن لا يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها، قبولهم اعضاء في النقابة، من خلال اعتماد سنوات خبراتهم الطويلة، «حقا مكتسبا لهم» كما قال محمود الخرابشة.

وكان مجلس النقابة تقدم بالتعديل: «حاصلا على شهادة خبرة من مؤسسة صحفية او اكثر يقتنع بها مجلس النقابة تفيد بممارسة العمل الصحفي في السنوات العشر الاخيرة عند صدور هذا القانون ولا يحمل اي من الشهادات السابقة، على ان يتقدم بطلبه الى المجلس خلال تسعين يوما من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية».

كذلك الفقرة (د) «غير موظف في الحكومة او المؤسسات الرسمية او البلديات وسائر السلطات المحلية باستثناء الموظفين العاملين في اعمال صحفية في وكالة الانباء الاردنية» فقد تم شطب هذه الفقرة لاتاحة الفرصة امام المحررين العاملين في دوائر الاعلام في مؤسسة [illegible] والتلفزيون او اي مؤسسة تابعة لوزارة الاعلام لدخولهم اعضاء في نقابة الصحفيين، كما قال سيف الشريف

وقد شهدت هذه المادة [illegible] وجهات النظر بين اطراف الحوار [illegible] يتعلق بالصحافة المطبوعة والصحافة الالكترونية

وكما قال محمود الخرابشة [illegible] تعريف الصحفي يعتبر صحفيا بغض النظر عن مكان عمله، ويصبح عضوا في النقابة، والصحفي هو عضو النقابة المسجل في سجل الصحفيين الذي اتخذ الصحافة مهنة له وفق احكام القانون

بلال التل، اشار من جهته الى ان القانون المؤقت للنقابة، يتضمن تضييقا في عضوية الانتساب للنقابة، مبينا ان المادة (٦) اشترطت على: «يكون التدريب على المهنة مقبولا اذا تم بالممارسة الفعلية في اي مؤسسة صحفية او مؤسسة اعلامية رسمية»، متسائلا انه ما دام القبول بالتدريب في المؤسسة الصحفية الرسمية او اي دوائر تابعة لوزارة الاعلام، فمن الضروري ان ينسحب ذلك على قبول المتدرب في تلك المؤسسة والدوائر عضوا في نقابة الصحفيين

وحسب ما اشارت اليه المادة (٨) يعتبر الصحفي المسجل ممارسا للمهنة اذا عمل فقرة (هـ) رئيس تحرير او محررا او مندوبا او مراسلا او كاتب تعليقات او مترجما صحفيا في الوزارة او في اي دائرة او مؤسسة رسمية تابعة لها. وفقرة (د) مصورا صحفيا او رسام كاريكاتير في مؤسسة صحفية اردنية او في اي من الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة التابعة للوزارة (وزارة الاعلام).

الزامية الانتساب

الصحفي بمضان الرواشدة، عارض من [illegible]

[illegible]

الصحفي في النقابة يعتبر صحفيا [illegible] الصحفي [illegible] لا [illegible] نقابة [illegible] الصحفيين [illegible] الصحافة [illegible]

[illegible] على الزامية العضوية، [illegible] قال [illegible] العمل الصحفي في [illegible] داخل البيت الصحفي، [illegible] ومزايا يجب حمايتها، وهذا ما يميز العمل النقابي

وايده الخرابشة، الذي قال انه لا يمكن ضبط العمل الصحفي، ما لم يكن هناك حسم بانضواء جميع من يعمل في مهنة الصحافة تحت مظلته، وبالتالي فان الزامية العضوية في النقابات قضية اساسية لتنظيم العمل النقابي وضبط المهنة والمحافظة على مكتسبات العاملين فيها، مع ترك الحرية لمن لا يريد الانضواء ضمن هذا الجسم، ومع عدم الافادة من المكتسبات والمزايا التي تحققها النقابة لاعضائها

وبما يتعلق بالمادة (١٧) بنقل اسم الصحفي من سجل الصحفيين الممارسين الى سجل الصحفيين غير الممارسين قال محمود الخرابشة ان التعديل المقترح شمل الفقرة (٢) بالنص، اذا توقف عن ممارسة المهنة بارادته وبصورة فعلية لمدة تزيد على سنة

ايضا الفقرة (٣) اذا اقام خارج المملكة يمارس العمل الصحفي في صحف غير اردنية لمدة تزيد على سنتين

فيما عالجت الفقرة (ج) [illegible] الصحفي في سجل الممارسين [illegible] المنصوص عليها في الفقرة (أ) من [illegible] على طلبه الخطي وعند زوال الاسباب [illegible] الى نقل اسمه من ذلك السجل [illegible] المقررة

كما تم اضافة الفقرة (هـ) [illegible] الصحفي في النقابة اذا استمر تسجيله [illegible] غير الممارسين لاكثر من خمس سنوات [illegible]

وهذا ما ارتأته اللجنة القانونية في مجلس [illegible]

الغاء الكوتا

وحسب التعديلات المقترحة على [illegible] الجديد للنقابة، فانه جرى [illegible] النقابة، والغاء «الكوتا».

وحسب المادة (٢٩) من القانون [illegible]

(ب) ينتخب لعضوية المجلس [illegible] منهم من بين الصحفيين العاملين في [illegible] الخاص من غير مالكي المؤسسات الصحفية [illegible] وثلاثة من مالكي المؤسسات الصحفية [illegible] القطاع الخاص المرخص لهم [illegible] صحفية في المملكة، وثلاثة من الصحفيين [illegible] في القطاع العام. وقد تم تعديل [illegible] اصبح ينتخب لعضوية المجلس [illegible] الى عشرة اعضاء يتم [illegible] القانون، وتكون ولاية المجلس [illegible]

وقد الغت اللجنة القانونية [illegible] تعطي للوزير صلاحية [illegible] المطبوعات [illegible] الممارسين [illegible] القائم [illegible] المجلس [illegible]

تقييد حرية الصحافه

خلدون غيبة

ردود فعل اعلامية ونيابية

مشروع قانون المطبوعات الجديد .... يعيد الحريات الصحفية للوراء

محمد سلامة

عندما التقى جلالة الملك حسين رؤساء النقابات المهنية الشهر الماضي واعلن عن بداية صفحة جديدة في العلاقات بين الحكومة والمهنيين لم يكن احد يتوقع ان تعمد حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الى ادخال فقرة في قانون المطبوعات الجديد تحظر على الصحف نشر اي خبر يتعلق بالنقابات عدا الاخبار المهنية البحتة. بل على العكس من ذلك فقد راى الكثيرون في زيارة الملك وتصريحاته بداية لمرحلة جديدة من الانفراج على المستوى المحلي ستعقبها خطوات اخرى في ضوء دعوة جلالة الملك للتحاور والتشاور بين مختلف فئات المجتمع. واكثر من ذلك فقد توقع الكثيرون ان تهجر الحكومة توجهها نحو اخراج قانون المطبوعات الجديد.

وقد اجمعت الفعاليات المختلفة على رفض القانون ووصفه بانه انتكاسة للحريات الصحفية ومجزرة للديمقراطية ودعوة للاحكام العرفية بغلاف قانوني يعيد الحرية الصحفية الى الوراء في زمن يشهد العالم فيه ثورة معلوماتية تكنولوجية

مشروع القانون الجديد، تم تداوله بسرية تامة، وهذا «يشير الى سوء النوايا التي لا يمكن ان تفرز الا قانونا سيئا» كما قال الصحفي خالد محادين. ايضاً السرية شملت الوزراء، حيث نشرت صحيفة «العرب اليوم» في عددها ٦/٢ «ان نسخ مشروع القانون الجديد التي وزعت على الوزراء في جلسة المجلس سحبت منهم قبل مغادرتهم القاعة».

وحسب تصريح نقيب الصحفيين سيف الشريف الذي اجتمع ومجلس النقابة بوزير الاعلام د.عبدالله النسور، قال «ان نسخ المشروع سحبت منا قبل مغادرتنا للاجتماع» مشيرا انه ومجلس النقابة تحفظوا على الكثير من المواد في مسودة مشروع القانون التي تقلل من هامش الحرية وتمنح مدير المطبوعات التدخل والرقابة المباشرة على الصحف وكذلك المواد التي تنص على اجراءات توقيف وتعليق صدور الصحيفة.

وقال الشريف «بهذه الاجراءات لا يمكن ان تكون في الاردن صحافة بالمعنى الحر والديمقراطي واذا ما تم اقرار ذلك فان فيه تراجعا عن الحريات الصحفية». مصدر حكومي رد على الانتقادات الموجهة للحكومة بسبب تكتمها على بنود القانون، بان الحكومة قدمت ما لديها من افكار وما تحمله من وجهات نظر تجاه القانون وان مجلس الامة هو الحكم في رد القانون او اقراره، مستذكراً قرار محكمة العدل العليا برد المشروع السابق.

الاوساط النيابية والنقابية والصحفية، اكدت رفضها لمشروع القانون الجديد للمطبوعات، فمن جهته رئيس الوزراء الاسبق طاهر المصري، قال ان مشروع قانون المطبوعات الذي اعدته الحكومة مرفوض بروحه ونصه واهدافه وعلى مجلس النواب مسؤولية تاريخية برد المشروع مضيفاً ان توجه الحكومة الحالية بإخراج القانون بهذا الشكل الذي يتم به الآن يتناقض مع كل ما قيل في المرحلة السابقة عن انفتاح ومحاولات الاستمرار في النهج الديمقراطي.

النائب محمود الخرابشة مقرر اللجنة القانونية في مجلس النواب، اشار الى ان القانون الجديد عودة الى الاحكام العرفية بشكل مغلف بغلاف قانوني لكبح الحرية الصحفية وللحد من حرية الراي والتعبير، واعتبره اعتداء صارخ على الحريات العامة وتراجعاً للديمقراطية والتعددية.

وقال امين سر المنظمة العربية لحقوق الانسان المحامي هاني الدحلة ان اي تقييد جديد لحرية الصحافة يسيء الى الحكومة نفسها ويسيء الى الوضع الديمقراطي في الاردن، ويثير حالة من القلق بخصوص حرية الفكر وحرية التعبير

وما تسرب من مواد مشروع القانون الجديد، اثار خوف ورعب الصحفيين والصحف. فقد كتب فهد الفانك في «الراي» ٦/٢ بعنوان «لا يمكن ان يمر» فقال ان المشروع لا يليق باية حكومة تدعي الديمقراطية. والتستر على الفضيحة مطلوب حماية لصورة الحكومة من جهة ولتاجيل رد الفعل المتوقع من جهة اخرى» مشيراً انه من المشكوك فيه ان يمر القانون ضد اجماع الصحافة واهل الفكر وكل الديمقراطيين، ومن غير المحتمل ان يقبل نائب منتخب بان يضع توقيعه على قانون رجعي وتعسفي كالقانون الذي تقترحه الحكومة. كما استبعد موافقة الاعيان على القانون موضحا ان القانون الجديد خطوة واسعة الى الوراء ونكسة للديمقراطية وحقوق الانسان

فيما كتب د. نبيل الشريف رئيس تحرير «الدستور» بعنوان «قبل وقوع الكارثة» يقول اننا سنقف بصلابة ودون تردد ضد قانون المطبوعات الجديد. اذ يبدو واضحاً ان هؤلاء المزايدين من فلول المرحلة العرفية قد نجحوا في حشر انوفهم في بعض مواد القانون، واستطاعوا تمرير بعض المواد المفصلة على مقاسهم والتي تمكنهم من تصفية حساباتهم الشخصية. داعياً قطاعات المجتمع الحية الى الدفاع عن صورة الاردن ضد التشوية المبيت لها وصد الهجمة الشرسة التي نجح المزايدون في تحريكها ضد الصحافة.

اما محمود الريماوي فقد كتب في «الراي» ٦/٤، ان مشروع القانون الجديد يعطي للحكومة حق وقف الصحف قبل صدور احكام القضاء، خلافاً لفحوى قانون عام ٩٣، الذي حصر هذه الصلاحية بالقضاء وقال ان هذا المشروع يثير ازمة نحن في غنى عنها

وكتب محمد ناجي العمايرة في «العرب اليوم» ٦/٣، تحت عنوان «نحن مذعورون»، مشيراً ان المعركة هذه المرة، معركة «كسر عظم» فقد وصلت «الفاس الى الراس» وان مشروع القانون، وما تسرب منه «يقف له شعر الراس» خوفا وذعراً

اما سميح المعايطة في «العرب اليوم» فقد تساءل هل هذا هو قانون المطبوعات الديمقراطي الذي وعدت به الحكومة والذي يعتبر القانون المؤقت السابق امامه عصرياً وديمقراطياً؟

وقال لا ندري ما هو مفهوم القانون الديمقراطي والعصري الذي وعد به د. عبدالله النسور وزير الاعلام في اكثر من لقاء وجلسة مع الكتّاب والصحفيين

الكاتب الصحفي عرفات حجازي قال ان الروح العرفية بما فيها من العقوبات المبالغ فيها بقيت في صلب المشروع الجديد

ومن جهته وصف حلمي الاسمر في «الدستور» المشروع بالمسودة التي ستسود وجه الاردن ان تحولت الى قانون، تتضمن نصوصاً عرفية (من جنس المحكمة التي ادانت البري، زيدان) وقوله رحم الله الصحافة ان مرت مسودة المشروع المرعب

كما كتب طلعت شناعة بعنوان «علينا العوض وعلى الحرية السلام» انه فوجئنا بقانون كل ما فيه سري، ونحن الفلاحين اعتدنا ان كل شيء يعمل بالخفية «بيحرف». متسائلاً ماذا جنى الصحفيون «لنعاقب» بهذا القانون؟

واعتبر الكاتب محمد الصبيحي في «العرب اليوم» ٦/٢ ان معركة قادمة ضد مشروع القانون، تنتظر الصحفيين والكتاب وغيرهم الذين يهمهم ان تظل الحرية حرية مسؤولة بالفعل، لا بالنصوص القانونية التي ترتدي لباس المسؤولية وهي تدعو في مضمونها لكبت الحريات ومحاصرة النقد الصحفي، لا حفاظاً على المصلحة العامة المزعومة، وانما لتحصين الاشخاص ضد النقد والتستر على الفساد الذي سيأتي لا محالة مع تطويرات الخصخصة وبيع انجازات الشعب ومكتسباته

رئيس اتحاد الناشرين الاردنيين فتحي [illegible] قال ما يرشح من معلومات عن مشروع قانون المطبوعات الجديد، يجعل فرائص العاملين في صناعة النشر والصناعات والخدمات المحيطة بها ترتعد، فاذا كان الاتحاد العام هو المحصوبة على الحريات الصحفية وحق تعبير مؤسسات المجتمع المدني وافراده عن ارائهم وافكارهم ومواقفهم، فانه من المؤكد ان تكون صناعة النشر مهددة بالسقوط لذلك لا بد من [illegible] المركبي لاهمية وجود صناعة [illegible] في الاردن.

[illegible] قانون قمع حريتهم، واذا كان القانون المؤقت السابق قد دفع احدى منظمات الحريات الصحفية لتصنيف حكومة الحالي في المركز العاشر في قائمة اعداء الصحافة، فما سيعطي المشروع الجديد من تصنيف لها؟

بنود من مشروع قانون المطبوعات

اغلاق الابواب ودون اسباب امام صدور صحف جديدة

منع الصحافة من نشر «بعض» اخبار الجمعيات والاتحادات

ما نشر من بنود يتضمنها مشروع قانون المطبوعات الجديد، واذا ما ثبتت صحتها، بعد ان فرضت الحكومة اطارا من التعتيم والسرية عليه، حتى طال الوزراء انفسهم، يعني ان الحكومة غير جادة في وضع «قانون عصري وديمقراطي» حسب ما كان يبشر وزير الاعلام، وانها اصبحت تناقض توجيهات الملك وتوجهاته في بناء الحوار وارساء دعائم الديمقراطية وتعزيز الحريات.

المشروع في كل الاحوال يحسب على الحكومة، وعلى وزرائها، اذ يمثل رؤيتها وموقفها من قضية الحريات الصحفية والحريات العامة، ولكن يستحيل تمريره كما نستقرىء ذلك في ردود فعل النواب على المشروع الذين اعتبروه مرفوضا نصا وروحا، باعتباره مخالفا للدستور في مادته ١/١٥ التي تؤكد على ان الدولة تكفل حرية الراي، والصحافة والطباعة حرتان.

ولوضع القارىء في صورة بنود المشروع، نستعرض بعض ما تسرب من مواده، على لسان نقيب الصحفيين واعضاء مجلس النقابة.

احدى مواد القانون الجديد، تمنح مدير المطبوعات والنشر حق التنسيب بتعليق صدور الصحيفة اذا ما مست الوطن وسلامته ومبادئه، لحين صدور قرار المحكمة بشأن التهم المنسوبة اليها، بالاضافة الى حق مدير المطبوعات في التنسيب بسحب امتياز صدور الصحيفة في حال مخالفتها لثلاث مرات.

وهنالك الكفالات المالية الباهظة التي يفرضها القانون على الصحف، والتي هدفها حسب القانون حماية حقوق المواطنين، وستضاف الى راس مال الصحيفة. حيث يصبح راس مال الصحيفة اليومية ٥٠٠ الف دينار اضافة الى دفع كفالة قيمتها ١٠٠ الف دينار، وراس مال الصحيفة الاسبوعية ١٥٠ الف دينار والزامها بدفع كفالة قيمتها ٥٠ الف دينار لدفع العقوبات والغرامات.

كذلك يشترط القانون الجديد الخبرة لرئيس التحرير لمدة عشر سنوات وعضوية النقابة، بحيث يكون المجال مسموحا لاعتماد الخبرات السابقة. وان يكون للصحيفة رئيس تحرير واحد، وان يفقد حقه بمنصبه اذا ما تغيب لمدة شهرين بدون عذر يقتنع به مدير المطبوعات

وتحظر احدى المواد على الصحافة اداء وظيفتها الاصلية في نشر الاخبار، اذ تمنع نشر اخبار النقابات والجمعيات خارج شؤون المهنة وتعتبر ذلك مخالفة صريحة يعاقب عليها القانون بغرامات باهظة

بما يتعلق باجراءات الترخيص للصحف. يغلق مشروع القانون امام تاسيس صحف جديدة والامتناع عن تاسيس صحف حكومية. من خلال المادة التي تنص على حق مجلس الوزراء في رفض الترخيص دون بيان الاسباب وفي مدة اقصاها ٦٠ يوما

ويلغي المشروع المادة (١٩) من القانون الحالي ٩٣، والتي تشير الى ضرورة بيع الحكومة لاسهمها في الصحف اليومية خلال مدة زمنية محددة، بحيث تبقى الحكومة محتفظة باسهمها في الصحف

ومما جاء في بنود القانون ايضا منع المراسلين الاردنيين من مراسلة الصحف ومحطات التلفزة غير الاردنية الا اذا كانوا اعضاء في نقابة الصحفيين.



ملاحظات حول قانون الرقابة على المصنفات الفنية

غالبية النتاج العالمي عرضة للمنع بموجب القانون

خطوة ايجابية نحو وقف قرصنة اشرطة الفيديو

عدنان مدانات *

بعد سنوات من الاجتماعات المتواصلة، تم اخيرا اقرار القانون الجديد لمراقبة المصنفات المرئية والمسموعة، وتلا القانون موافقة مجلس الوزراء على النظام الجديد للرقابة لعام ١٩٩٨، الصادر بموجب القانون الاساسي الذي صدر في العام ١٩٩٧. وهذا النظام الجديد والذي نشر في الجريدة الرسمية، سيصبح ساري المفعول في الاردن في بداية حزيران الجاري.

كان اول قانون خاص بالرقابة على الافلام قد صدر في فلسطين في عام ١٩٢٧ من قبل سلطات الاحتلال /الانتداب البريطاني. وكان القانون يطبق في امارة شرق الاردن بحكم ارتباط الامارة وفلسطين بسلطات انتداب واحدة. وبقي الامر على هذا النحو الى عام ١٩٣٧، الذي شهد صدور اول قانون يتعلق بالسينما في امارة شرق الاردن، وهو قانون مراقبة اشرطة السينما.

ولقد استمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٩٥١، حيث صدر في ذلك العام القانون المعدل للرقابة لعام ١٩٥١، والذي الغى العمل بالقوانين والتعليمات السابقة، وفي العام ١٩٧١ صدرت تعديلات جديدة على هذا القانون. ولكنها كانت شكلية ولم تمس الجوهر والاساس الذي استند اليه قانون عام ١٩٣٧. بعد عشرين عاما على هذه التعديلات صدرت تعديلات جديدة، اي عام ١٩٩٠، تضمنت تعليمات استندت الى قانون عام (١٩٥١). وفي هذه التعليمات وضعت لاول مرة تفاصيل تنظم المعاملة الجمركية لادخال واخراج الافلام، كما تضمنت تفصيلات تتعلق بتشكيل اللجان الفرعية للرقابة على الافلام في المحافظات كافة. وفي حين كانت التعليمات السابقة لعام ١٩٧١ تنص على قيام وزير الثقافة والاعلام بتشكيل لجنة مجلس الرقابة فان تعليمات عام ١٩٩٠ نقلت هذه الصلاحيات الى لجنة للرقابة والتفتيش تشكل برئاسة المحافظ وعضوية مدير الشرطة ومدير التربية والتعليم ومدير التنمية الاجتماعية ومدير الاوقاف وعضوين من القطاع الخاص يعينهما المحافظ.

وهنا نلاحظ ان هذا التشكيل الجديد يضع حدا لاشراف وزارة الثقافة ويوكل الامر الى مسؤولين متعددين ليست الثقافة من اختصاصهم.

اما الاضافة الثالثة التي تضمنتها تعليمات عام ١٩٩٠، فهي التنبه لظاهرة انتشار اشرطة الفيديو وضرورة شمولها، بالتالي، بالتعليمات الرقابية اسوة بالاشرطة السينمائية. علما بان اشرطة الفيديو كانت تخضع للرقابة منذ عام ١٩٨٠، ولكن ليس بموجب قانون، بل بموجب امر دفاع صدر في عام ٧٩ وتضمن هذا الامر اخضاع جميع اشرطة الفيديو التي تدخل المملكة للرقابة وتعامل معاملة اي شريط سينمائي اعتبارا من ١/١/١٩٨٠م.

في كل هذه القوانين والتعليمات والانظمة الصادرة بموجبها، بقي الجوهر واحدا، والخلل بقي نفسه، وهو خلل يمكن ادراجه تحت عنوان [illegible] مواكبة تطورات العصر.

[illegible]



وهذه المحظورات بصيغها العمومية العائمة، قابلة لاي تفسير مزاجي وتفسح المجال امام الاجتهادات الذاتية للرقيب، العشوائية احيانا، للتحكم بالقرار الرقابي.

وفي الحقيقة، فان النظرة المدققة، والمتابعة للممارسة العملية للرقابة في السنوات السابقة، تشير اولا الى فشلها الكلي في تطبيق هذه التعليمات التي لم تستفد ابدا من التطورات الحاصلة في السينما العالمية او من تطور الوعي والثقافة عند الناس. فحسب هذه التعليمات فان ما لا يقل عن ثمانين بالمائة من الافلام التي عرضت في الاردن خلال السنوات الماضية كانت قابلة للمنع من العرض، ولم تنجح الرقابة في تطبيق هذه التعليمات الا بشكل محدود وجزئي على بعض الافلام. وكانت الرقابة في حالات معينة تمنع مشاهد عري من بعض الافلام، وتسمح بمشاهد عري اكثر صراحة في افلام اخرى.

كما لم تستفد تلك القوانين والتعليمات من التحسينات التي اجرتها معظم دول العالم على الرقابة، تحسينات من نوع تصنيف الافلام الى فئات يتم وفقها تحديد نوعية جمهورها من الناحية العمرية، كان يتم تصنيف الافلام الى فئات يشاهدها فقط من يتجاوز الثامنة عشرة من عمره او يشاهدها الاطفال .. الخ.كذلك الامر بالنسبة للتفريق بين العروض التجارية والعروض الثقافية الخاصة في نوادي السينما وما شابهها من مؤسسات ثقافية او فنية.

الى، هذا ما كان عليه الحال بالنسبة لقوانين الرقابة التي صدرت في الاردن منذ الثلاثينيات وحتى الان، الى ما قبل صدور القانون الجديد المعدل الذي يفترض فيه ان يواكب العصر.

فما هو الجديد الذي جاء به القانون الجديد؟

ان القراءة المدققة لبنود هذا القانون تشير الى [illegible] نوع [illegible] من حيث [illegible] وعلى التعميمات [illegible] الرقابة

الى مصدر لحماية الاموال، حيث ينص القانون على استيفاء بدل رقابة على جميع المصنفات لحساب خزينة الدولة (وقد صدر نظام تفصيلي بكلفة الرقابة لا يستثني حتى اشرطة الفيديو الشخصية)

كما يتنبه النظام الجديد الى اهمية اشرطة الفيديو، فيحدد مواصفات خاصة بمن يدير محل للفيديو. ويؤكد على ضرورة ان تكون هذه الاشرطة مجازة من قبل الرقابة. ويؤكد النظام الذي صدر تبعا للقانون على شرط وجود حقوق عرض او بيع، كي تتم اجارة الشريط او المصنف الفني.

وسيكون لهذا الشرط اثاره على سوق تجارة اشرطة الفيديو في المملكة، اذا ما تم تطبيقه بصرامة، حيث من المعروف ان معظم محلات الفيديو تعمل على اساس مبدأ القرصنة وتجاهل حقوق الملكية، وهكذا يصبح عليها ان توفق اوضاعها خلال فترة تحددها ادارة الرقابة.

ويعترف القانون الجديد بالظاهرة الحديثة التي اكتسحت العالم وهي البث الفضائي، فيشير الى ذلك في المادة الحادية عشرة منه، فيحظر عرض اية مادة من المواد المرسلة عبر الفضاء في الاماكن العامة ما لم تكن مجازة من مجلس الرقابة.. اي ان القانون انتبه الى الفضائيات من ناحية رقابية فقط. (هذا في حين ان القانون والقيمين عليه لا يملكون اية سلطة على البث الفضائي نفسه).

واذا كانت القوانين السابقة والانظمة التابعة لها قد اكتفت بالتعميمات في مجال الممنوعات، فان القانون الجديد يكرر هذه الممنوعات العمومية ولكنه يفسح المجال امام تفسيرها من قبل المعنيين من خلال نظام يوافق عليه مجلس الوزراء. وقد صدر هذا النظام حاملا رقم (٨) وقد زاد التعميم الوارد فيه الطين بلة. وعلى سبيل المثال تطلب الفقرة الرابعة من المادة السابعة من هذا النظام ان لا يتضمن المصنف الفني اية اساءة [illegible] او مرموزة للاباحية او [illegible] او الارهاب او [illegible]

العامة.

وهذه الفقرة تعني عمليا منع ما نسبته ثمانون بالمائة من الانتاج السينمائي العالمي اذا اخذنا بعين الاعتبار ان جل الانتاج السينمائي العالمي بات يعتمد الاثارة على اختلاف انواعها وبخاصة من حيث الجنس والعنف ومع ملاحظة ان مشاهد العنف ليست دائما ملصوبة [illegible] ان الضرورة الفنية تقتضي احيانا تصوير المشاهد التي تمتلئ بها الافلام، وهذه نظرية [illegible] بها معظم الباحثين في مجال علم نفس السينما والتلفزيون.

ويتضمن القانون الجديد فقرة [illegible] خاصة في ما يتعلق بالمصنفات المحلية [illegible] على مصادرة اي مصنف انتج محليا [illegible] مخالفا لمعايير الرقابة، ويتألف بالمراقب [illegible] المجلس لهذه الغاية.

وتكمن خطورة هذه الفقرة في كونها [illegible] الحق بالاعتراض امام المحاكم. [illegible] نشير الى ان منظمة اليونسكو اعتبرت في احد قراراتها قبل بضعة اعوام ان اي مادة [illegible] ان تعتبر جزءا من التراث القومي [illegible] المحافظة عليها، حتى ولو لم تجز الرقابة [illegible] وانطلاقا من هذا الفهم، على سبيل [illegible] رئيس مجلس الرقابة في جمهورية [illegible] قرارا يمنع اتلاف اية لقطة من اي فيلم [illegible] ضرورة الاحتفاظ بالنسخ [illegible] كاملة غير مقصوصة على [illegible] اليوم قد يصبح مسموحا به [illegible]

واخيرا [illegible]

على القانون الجديد [illegible]

[illegible]

الذكرى الخمسون للنكبة في الصحافة الاردنية

هروب من العجز للتمسك بالحق، قليل من النقد وغياب محاك
الماضي ... وبرهان جديد على ضعف دور العقل في الحياة العر

د. سليمان صويص

منذ ثلاثة شهور احتل احياء الذكرى الخمسين لنكبة فلسطين عام ٤٨ – التي هي في الوقت نفسه ذكرى قيام دولة اسرائيل، اهتماما متزايدا في الصحافة الاردنية. ونظرا لاحتفال اسرائيل بالذكرى وفق التقويم العبري (٤/٣٠) فقد بدأ الاهتمام الاعلامي بالمناسبة مبكرا، اذا ما اخذنا بالاعتبار بان التوقيت الذي استحوذ على الاهتمام فلسطينيا وعربيا وعالميا هو يوم الخامس عشر من ايار وفق التوقيت الميلادي المتعارف عليه منذ وقوع نكبة فلسطين.

منذ اوائل اذار بدأت بعض الصحف الاردنية (خاصة اليومية) بنقل وترجمة مقالات ظهرت في الصحافة الاجنبية عن "الذكرى الخمسين لقيام اسرائيل". ففي ٩٨/٣/٨ نقلت "جوردان تايمز" مقالا للصحفي المعروف "توماس فريدمان" بعنوان "الذكرى الخمسون لميلاد اسرائيل: قلق وانقسام" تبعه ترجمة لمقالات اخرى في الصحف الناطقة بالعبرية. وفي ٣/٢٨ نشرت "الراي" لغازي السعدي، خبير الشؤون الاسرائيلية مقالة بعنوان "استقلال اسرائيل الوجه الاخر لنكبة فلسطين".

تصاعد هذا الاهتمام وتكثف في نيسان، وبخاصة في ايار الماضي. منذ اواخر اذار بدأت "الدستور" في افراد صفحة يومية بعنوان "فلسطين في الذاكرة"، بالاضافة لصفحتها اليومية المعتادة عن فلسطين. في هذه الصفحة المخصصة للمناسبة كانت "الدستور" تنشر مواد متنوعة تدور كلها حول انعاش الذاكرة الوطنية بفلسطين الارض والانسان والنضال والذكريات والشهادات العيانية والمقالات المختلفة.

دون التقليل من حجم واهتمام الصحف الاخرى، كان واضحا ان "الدستور" – وتليها "العرب اليوم" ثم "الراي" كانت الاكثر اهتماما واحياء للذكرى، وتجلى ذلك بصورة واضحة من خلال الملف (٤٨ صفحة) الذي وزعته "الدستور" مجانا مع عددها الصادر في ٥/١٤ وحمل عنوان "خمسون عاما على احتلال فلسطين". وتضمن تغطية شبه شاملة لمختلف جوانب النكبة ونضالات الشعب الفلسطيني، بحيث يمكن اعتباره مرجعا تاريخيا قيما. وحبذا لو تتم ترجمته مع بعض التعديلات المناسبة الى لغات اجنبية لتوعية الراي العام العالمي وبخاصة الاوساط الاعلامية والثقافية والسياسية.

مع اقتراب ذكرى النكبة بدأت "الدستور" بنشر ترجمة – على حلقات – لكتاب صدر بالفرنسية قبل شهور عن حياة القائد الفلسطيني ياسر عرفات. ولا ندري اذا كان نشر الكتاب – في ذلك الوقت – يرتبط بالمناسبة نظرا للدور الذي لعبه وما زال عرفات في حياة القضية الفلسطينية ام انه مجرد مصادفة.

من جانبها، بدأت "الراي" منذ ٤/٢٠ في نشر حلقات بعنوان "خمسون عاما على النكبة" من اعداد د. فايز رشيد، وتضمنت اجابات العديد من المفكرين والسياسيين الفلسطينيين والاردنيين والعرب على مجموعة من الاسئلة حول هزيمة ٤٨ والمشروع الصهيوني في فلسطين والصراع العربي–الاسرائيلي واتفاقيات السلام والآفاق المستقبلية. في عددها الصادر في ٥/١٤ خصصت "الراي" اربع من صفحاتها لذكرى النكبة وكذلك فعلت شقيقتها الناطقة بالانجليزية "جوردان تايمز" والصحف اليومية الاخرى.

> من الطبيعي والمفهوم وطنيا وعاطفيا في مثل هذه المناسبة استذكار التاريخ والذكريات والتذكير بصمود الشعب الفلسطيني امام حروب الابادة والتهجير والنفي ومقاومته البطولية في وجه الاحتلال والاستيطان والقمع

اما "العرب اليوم" فقد بدأت منتصف نيسان الماضي بنشر سلسلة من التحقيقات عن مخيمات الفلسطينيين في الاردن – "في ذكرى النكبة" بحيث مثلت هذه التحقيقات مسحا تاريخيا واقتصاديا وسياسيا لتواجد اللاجئين الفلسطينيين في الاردن خلال الخمسين عاما الماضية، وعرضا لامالهم وطموحاتهم وهم يواصلون رحلة انتظار العودة الى الوطن. ومنذ الاول من ايار، بدأت "العرب اليوم" في تخصيص صفحة يومية مجاورة لصفحة الافتتاحيات والمقالات بعنوان "نصف قرن على اغتصاب فلسطين واقامة الدولة الصهيونية" باشراف "مركز المعلومات والدراسات/لجنة يوم القدس". وكان من الواضح ان الكاتب والصحفي نواف الزرو يبذل جهدا رئيسا في تحريرها بالاضافة الى مساهمته واشرافه على ملحق "الدستور" الخاص. ونشرت هذه الصحيفة حوارات مع سياسيين ومناضلين ومفكرين حول المناسبة بالاضافة الى دراسات عن الارهاب والاستيطان الصهيونيين في فلسطين.

الى جانب هذه الصفحات الخاصة لم تخل الصحافة اليومية تقريبا من مقالات و"ذكريات" وتعليقات اخرى عن النكبة وعن ذكرى قيام اسرائيل فضلا عن مئات الاخبار والتقارير والتحليلات. وبعضها كان ينشر نقلا عن وكالات انباء عالمية كرويترز ووكالة الصحافة الفرنسية وترجمات لمقالات كثيرة تدخل في هذا الاطار عن الصحافة العالمية والاسرائيلية. وفي الاسبوع الثاني من ايار كانت الوكالة الفرنسية توزع تقارير شبه يومية عن جوانب مختلفة من اثار النكبة وعن معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال من العنصرية ومراحل النضال الفلسطيني منذ الهجرة الاولى وصولا الى قيام السلطة الفلسطينية.

دأبت الصحافة – بعض اليوميات والاسبوعيات – على نشر اخبار التحركات الجماهيرية والانشطة الحزبية والشعبية والسياسية داخل فلسطين والمتعلقة باحياء الذكرى الخمسين للنكبة، وابراز [illegible] المقارنات [illegible] "السبيل" و"المجد" [illegible] بالاضافة الى "العرب اليوم" و"جوردان تايمز".

قرار الحكومة الاردنية منع احزاب المعارضة من القيام بمهرجان عام لاحياء الذكرى في ٣٠ نيسان الماضي. وتعدد الاحزاب الشديد بذلك المنع وكانت تلك الصحف قد ابرزت الفشل الذريع لاحتفال السفارة الاسرائيلية في الذكرى الخمسين لقيام اسرائيل. وابرزت الميثاق الاسبوعية (٥/٦) بنشر صور مظاهر العديد من الاشخاص الذين حضروا الاحتفال، واعلمهم [illegible] "الدستور" بنشر صورة مع الخبر (٥/٢)

لدى اعلان الفعاليات المهيبة عن برنامج مهرجان عروبة فلسطين في عمان واربد (٩–٥/١٥) تحت عنوان "اسرائيل ٥٠ عاما من الجرائم، فلسطين ٥٠ عاما من النضال"، والذي تضمن فعاليات متنوعة (محاضرات، معارض، امسيات ادبية، فولكلور) عمدت الصحف الى تغطية تلك الفعاليات بشيء من التفصيل، اضافة الى الندوات والمحاضرات التي اقيمت بالمناسبة حول القدس وفي النوادي الثقافية للمخيمات الفلسطينية (البقعة، حطين، الزرقاء).

وقد افسح المجال لنشر العديد من بيانات الاحزاب والمنظمات الشعبية بالمناسبة كما اجرت بعض الصحف مقابلات مع شخصيات عامة. من قبيل ذلك ما نشرته "المجد" (٥/١١) تحت عنوان "في ذكرى النكبة الشخصيات الاردنية تؤكد استحالة السلام بين العرب واسرائيل".

هذا يقودنا الى القاء نظرة على تغطية الصحافة الاسبوعية للمناسبة. وهنا من المفيد ملاحظة نمط التغطية في الصحافة الحزبية والمعارضة ومقارنة ذلك بالصحف الاخرى مثل "البلاد" و"شيحان" و"الحدث".. "اللواء" (اسلامية – ٥/١٣) افردت عدة مواضيع لقراءة اوراق المقاومة والجهاد" و"ابرز المجازر الصهيونية التي ارتكبت [illegible] الكيان الصهيوني – [illegible] والفداء" [illegible]

سنة مع تخاف اسرائيل [illegible] تاريخهم اكثر من اي شيء [illegible]

"المجد" (اتجاه قومي – ٥/١١) [illegible] عبارة بالبنط العريض [illegible] وعاشت فلسطين حرة ابية عربية [illegible] نشرت "ذكريات عبدالناصر عن القتال [illegible] فلسطين" ومقالة عن "الدور البريطاني [illegible] ٤٨" واستمرت لاحقا في نشر الدراسات [illegible] عن المناسبة.

"السبيل" (حزب جبهة العمل الاسلامي) خصصت في ٥/١٢ [illegible] قياديين في الحزب على ابواب مؤتمر [illegible] لكنها غطت اخبار منع مهرجان الاحزاب [illegible] مهرجان النقابات المهنية بالاضافة الى [illegible] اخرى وابرزت في عددها (٥/١١) [illegible] السفارة الاسرائيلية، ووزعت مع عددها [illegible] في ٥/١٩ ملحقا خاصا (٣٢ صفحة) [illegible] المناسبة.

"النهضة" (الحزب الوطني الدستوري) [illegible] معنى النكبة مجددا" فلسطين [illegible] ومقالة عن "الصراع العربي–الصهيوني [illegible] لعبد السلام الغزوي وفي الاسبوع [illegible] نشرت "النهضة" تحقيقا عن مخيم [illegible] المفتي (اربد) "على هامش مرور ٥٠ عاما [illegible] النكبة ٢٤ الف معذب على مساحة [illegible] وكتابات اخرى عربية ومترجمة (٥/١٢)

"الاهالي" (حزب حشد) زينت صفحتها الاولى بخارطة لفلسطين كتب [illegible] ونشرت "مذكرات لاجئ" ومقالات اخرى [illegible] بعنوان "خمسون عاما من النضال الوطني".

اما "الميثاق" فقد كتبت على صدر صفحتها الاولى "خمسون عاما لا تلغي الحقيقة [illegible] وستبقى لنا" ونشرت (٥/١٢) دراسة [illegible] عبد الرحمن شقير عن الصهيونية [illegible] صحيفة "الاردن" (٥/٤) خصصت [illegible] مترجمة وعرض لكتاب صدر في [illegible] ١٩٣٨ عن "اغتصاب فلسطين" [illegible] الصراع العربي–الاسرائيلي [illegible] الكيلاني "انقاذ الوطن ام [illegible]" بعد ٥٠ عاما من النكبة، ويركز [illegible] قيادة عرفات.

"البلاد" (٥/١٣) [illegible] موضوع في عددها ل "زوار [illegible]" عمان.. يذيقونها صنوف العذاب [illegible] شيء عن النكبة.

صحيفة "ستار" الناطقة بالانجليزية [illegible] بالفرنسية) خصصتا [illegible] والظهار تمسك اللاجئين [illegible] رغم مرور عشرات السنين.

اخيرا نشير الى ان [illegible] "بترا" بدأت منذ ٥/١٢ [illegible] الاردن لذكرى النكبة [illegible] الاردن والهاشميين [illegible] عن فلسطين [illegible] الدفاع عن [illegible] الجماهيرية [illegible] برامجها [illegible]

زالت تبذل فيه محاولات عديدة لانقاذ عملية السلام من الفشل الذريع وتركز الحديث بشكل خاص على المفاوضات الاميركية–الاسرائيلية، وعن نسب الانسحاب من الاراضي الفلسطينية وما صاحب ذلك من "تعنت" رئيس الوزراء الاسرائيلي وانفجار المواجهات الدامية لاحقا. ولذلك كان من المتوقع ان تلقي الذكرى "بظلال قاتمة من الكراهية وتصلب المواقف" – على حد تعبير "فاينشال تايمز" (٥/٤).

لقد ادى ذلك الى اختلاط المستويات التي عولجت من خلالها الذكرى في صحافتنا سواء من الزاوية الاخبارية او التحليلية، وتداخلت بصورة مشوشة واحيانا مشوهة المواقف السياسية والايديولوجية مع العواطف مع الرغبة في التعبئة الوطنية واطلاق الشعارات السياسية. الملاحظة الثانية هي ان العديد من الانظمة والقوى السياسية والعقائدية لم تتمكن – بعد خمسين سنة – من تجاوز تقييماتها ومواقفها الاولى. فهذه العقود الطويلة التي تفصلنا عن عام ١٩٤٨ كانت كفيلة بمساعدة الانظمة والقوى على رؤية حدث النكبة الان من زاوية اكثر موضوعية ووضوح لكن ذلك لم يحصل والسبب – في اعتقادنا – ان النكبة ليست حدثا وقع وانتهى. بل هو ما زال مستمرا، ولذلك فان تغيير التقييم والرؤية قد يؤثر على المواقف السياسية الراهنة. والضرر هنا ان عدم تطور المواقف قد حال دون التقا جميع القوى السياسية على برنامج لحماية الحقوق الفلسطينية بغض النظر عن الايديولوجيا والموقع

من الطبيعي والمفهوم وطنيا وعاطفيا في مثل هذه المناسبة استذكار التاريخ والذكريات والتذكير بصمود الشعب الفلسطيني امام حروب الابادة والتهجير والنفي ومقاومته البطولية في وجه الاحتلال والاستيطان والقمع. كما انه من المنطقي التأكيد على الحقوق الفلسطينية والتذكير بعنصرية اسرائيل وبطلان ادعاءاتها بشأن ارض فلسطين ومن الضروري والمفيد سياسيا ومعنويا اظهار قدرة الشعب الفلسطيني على عرقلة اهداف ومخططات المشروع الصهيوني، بحيث دفع ذلك صحيفة مرموقة مثل "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية الشهرية الى تصدير عددها لشهر ايار بمقالة تحمل العنوان التالي "بعد خمسين سنة من انشاء دولة اسرائيل – فلسطين لم تختفي".

لكننا نلاحظ بان هذه الجوانب طغت على اكثر من ثلاثة ارباع التغطية. في الوقت الذي لا نعتقد بانها هي التي كان يجب ان تستحوذ على الاهتمام الاكبر. فنحن لا نضيف جديدا عند اعادة التأكيد بإسهاب وتفصيل على تلك الجوانب، اللهم اذا كان الهدف «اللاواعي» لذلك هو التعويض عن العجز الذي نغرق فيه انظمة وشعوبا، وتنوق عذوبة التأكيدات اللفظية التي هي في العقلية العربية تكاد تكون البديل عن العمل والانغماس في تعقيدات الواقع وتجهيز مشرحة النقد الذاتي الصارم. صحفنا وكتابنا كانوا – في الغالب الاعم – يبشرون في قوم مؤمنين بغالبيتهم، ان لم نقل جميعهم. وحتى «عملية السلام» فان «انجازها» الفعلي حتى الان هو – ليس فقط رفض الشعوب العربية اقامة سلام مذل مع اسرائيل، بل تجديد عدم القبول بوجودها طالما هي تلبس ثوب العنصرية» – على حد تعبير طاهر العدوان («العرب اليوم» ٥/١٦).

ماذا يفيدنا – بعد خمسين عاما – اجترار بديهيات يعرفها جيدا وبالتفصيل – على الاقل – ابناء فلسطين والاردن والمشرق العربي عموما، مثل «الغدر والمكر الصهيونيين، ودور بريطانيا واميركا في تأسيس ودعم اسرائيل والحفاظ على كيانها الخ .. ؟ السنا بحاجة ماسة – بعد انكشاف المخططات الصهيونية الغربية بأجلى صورها – الى معرفة كيف «تحول الحلم الصهيوني الى كابوس عربي» (د. موسى الكيلاني / «جوردن تايمز» / ٥/٢)؟

وحتى لا نبحر في بحر غير محدد الشواطئ، علينا ان نعترف بان العديد من المفكرين العرب قد توصلوا – خلال العقود الماضية – الى صياغة دروس وعبر صحيحة افرزتها النكبة. وفي الذكرى الخمسين، كان يتوجب ربما تكثيف هذه الدروس وصياغتها بصورة واضحة بحيث تقدم الى الرأي العام والى الاحزاب والمنظمات الاهلية والنخب السياسية لكي تشتق منها برنامجا نضاليا يحظى بالاجماع الوطني والقومي لتجاوز النكبة جذريا (نلاحظ هنا عدم صدور اي كتاب او بحث شامل عن دروس النكبة خلال نصف قرن – هل هو محض صدفة ونحن الاقرب لفلسطين؟)

نتحدث بإسهاب عن «نجاح المخططات الصهيونية»، ولكن ماذا عن مخططاتنا المضادة للمشروع الصهيوني، ولماذا لم تتبلور على مدى خمسين عاما؟

ولماذا فشلت سياسات الانظمة امام هذا المشروع "حربا" و"سلما"؟ من هو المسؤول عن ذلك؟ ما هو تقييمنا الشامل لكل ما حصل؟ كيف يمكن الموازنة بين ضرورات بناء القوة العسكرية للدفاع عن النفس امام الاطماع الصهيونية التي لا حد لها وبين ضرورات التمسك بالسلام العادل والشامل ليس فقط باعتباره هدف الشعوب العربية العزيز، بل ولان خطاب السلام هو المفجر والمعمق لتناقضات المجتمع الاسرائيلي كما اثبتت السنوات القليلة الماضية؟

كيف يمكن التصدي للوعي الزائف الذي تسلل الى عقول الملايين من المواطنين بحيث بات جزء كبير منهم يلجأ الى الاستكانة والخنوع وكأن الامر لا يعنيه؟

«غياب النقد الذاتي لدى الكتاب والكتابات» هذا ما التقطه عريب الرنتاوي («الدستور» ٥/١٤) وهو ما نوافقه عليه جزئيا فقط لان العديد من المعالجات حملت بالفعل نفسا نقديا مهما – على سبيل المثال بعض مقابلات «الراي» ومقالات شاكر الجوهري في «العرب اليوم». لكنه بقي في الاطار العام، اما بسبب العجز في الدخول في التفصيل والتحديد، او لغياب حرية التعبير الصريح. البعض ارجع استفحال النكبات الى «غياب الديمقراطية»، ولان «ارادة الشعوب العربية مقيدة»، والبعض الاخر «لغياب التضامن العربي والوحدة العربية وعدم قيام تكتل اقتصادي وعسكري عربي». لا اذكر بان احدا طرح المسألة بصورة جذرية واضحة كالقول مثلا بان نكبة فلسطين وتفاقم نتائجها مسؤولية النظام العربي وسياساته السائدة. باتجاهها الاساسي – منذ عقود .. وبان الخطوة الاساسية لتجاوز النكبة والرد عليها هي في التخلص من النظام العربي وسياساته السائدة واستبدالها بأخرى مختلفة

بعد خمسين سنة – او حتى بعد الف سنة – هل يتوقع احد ان تصدر الانظمة العربية «بيانا رسميا» تعلن فيه افلاسها وعجزها التام عن حل الصراع العربي – الاسرائيلي بطريقة تؤمن عودة الحقوق الفلسطينية المشروعة؟

ان عدم اقتراب المعالجات الاعلامية والفكرية من الاسئلة الجوهرية يعكس في احدى اوجهه ضعف حضور العقل في الحياة العربية المعاصرة والذي يتجلى في مجالات اخرى كالتنمية والثقافة والسياسة الخارجية وغيرها ..

السؤال الملح جدا كان ولا يزال: لقد استطاع الفلسطينيون والعرب – بعد نصف قرن من النكبات – من حماية الحقوق العربية والفلسطينية من التبديد والضياع التام – وهذا «انجاز اضعف الايمان» قياسا بامكانيات العرب الهائلة ولكن المهدورة على يد النظام العربي الذي اشرنا اليه. لكن ما الذي يضمن لنا باننا سوف لن نخسر كل شيء في المستقبل اذا لم نغير – ومنذ الغد – اساليب المواجهة مع الاطماع الصهيونية الواضحة وضوح الشمس؟

الرقابة الاسرائيلية احادية الاتجاه

الاعلام الاسرائيلي يحرض ضد العرب دون حسيب
ويطالب الفلسطينيين التغني بالاحتلال والاستيطان

غازي السعدي

في النصف الثاني من شهر ايار ١٩٩٨ جرت مباراة صاخبة في كرة القدم في القدس، بين فريق بيتار الذي يدعمه اليمين الاسرائيلي، وفريق هبوعيل التابع للهستدروت على بطولة اسرائيل بكرة القدم، حيث فاز الاول على الثاني فيها، وقد بلغت الفرحة حد الهستيريا، وشارك في هذه الفرحة حسب ماظهر على شاشات التلفزة رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو وعدد من الوزراء. الى هنا يبدو الامر طبيعيا، ولكن غير الطبيعي، الذي يجري تكريسه هذه الايام، ان فرحة الانتصار تحولت الى شعارات عنصرية، مثل «الموت للعرب» وكان نتنياهو يلوح لهم بيده، مباركة لنداءاتهم، وحينما اعترض عليه عدد من السياسيين الاسرائيليين في اليوم التالي، قال: «انه لم يسمع مثل هذه الهتافات»، لكن خصومه السياسيين احضروا له التسجيل من الملعب ومع ذلك لم يكترث نتنياهو واصبح شعار «الموت للعرب» وكأنه امر طبيعي ومقبول في الاستيطان الاسرائيلي، رغم عنصريته التي تقاضي عليها القوانين الاسرائيلية المطبقة على العرب فقط، كما ان الرقابة لا تعمل على وقف تكراره.

الحكومة الاسرائيلية والتي حاولت نفي واقعة نتنياهو السابقة بكافة الطرق، بما فيها تقديم الصحفيين والفنيين الذين قدموا التقرير المتلفز الى المحاكمة وطردهم من عملهم في التلفزيون الاسرائيلي، تمارس التحريض، فهي تعبئ الاسرائيليين بالعنصرية، وتتهم الفلسطينيين بالتحريض المناهض لاسرائيل في وسائل اعلامهم، وتطالب السلطة الفلسطينية باصدار امر رئاسي يحظر التحريض، وبتشكيل لجنة مشتركة من اسرائيل والسلطة الفلسطينية، تتولى معالجة حالات التحريض، اضافة الى اتهام الاذاعة الفلسطينية ومحطات التلفزة الفلسطينية بالتحريض ضد اسرائيل، فالنشيد الوطني الفلسطيني «بلادي بلادي» تعتبره تحريضا ومهاجمة وسائل الاعلام الفلسطينية للاحتلال وللاستيطان والمستوطنين تحريض، انه المنطق عجيب غريب، حتى لكأن المطلوب ان يتغنى الفلسطينيون بالاحتلال والاستيطان، وكمثال اخر على ذلك، ان نتنياهو ومسؤوليه اخذوا على السلطة الفلسطينية احتفالاتها بمرور خمسين عاما على النكبة، التي توازي الاستقلال الاسرائيلي.

اسرائيل تعترض على بث العروض العسكرية الفلسطينية، وتخريج الدورات المرفقة بمقاطع من خطابات الرئيس الفلسطيني، تؤكد ان المعركة مستمرة مع العدو، حتى ان اسرائيل اعترضت على ظهور شابتين اثناء افتتاح السنة الدراسية عام ١٩٩٦ في غزة، وهما ترتديان قميصين ابيضين، ترقصان وبيديهما رشاشا كلاشينكوف.

السلطات الاسرائيلية توجه انتقادات شرسة للاذاعة الفلسطينية، ذلك ان مندوبيها يجرون مقابلات مع اشخاص لتحليل الاوضاع السياسية، وهؤلاء يجيبون بحدة عن الاسئلة التي توجه اليهم، ومعنى ذلك ان اسرائيل تريد كم الافواه وطمن ادنى درجات الحرية والديمقراطية، ويبدو ان من العدالة ان تضع سلطات الاحتلال حدا للتحريض اليهودي ضد العرب قبل مطالبتها الطرف الاخر وتوجيه الاتهامات اليه.

في اسرائيل قناة تلفزيونية يمتلكها المستوطنون، كذلك هناك محطات اذاعية وتلفزيونية خاصة، وهدف هذه القنوات – خاصة قناة المستوطنين – شتم العرب والتحريض عليهم، وهي تدعو الى ترحيل الفلسطينيين الى الجزيرة العربية التي جاءوا منها، ذلك ان «ارض اسرائيل» هي ملك لليهود فقط ولا مكان للعرب بينهم، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: اين الرقابة الاسرائيلية، واين السلطة الاسرائيلية التي تتهم الفلسطينيين بالتحريض وتسكت ان لم تكن تشجع على التحريض ضد العرب.

بلدوزر الارهاب الاسرائيلي، الوزير ارئيل شارون، اعتاد في اكثر من مناسبة، تسمية الرئيس الفلسطيني علنا «بمجرم حرب»، تجب محاكمته دون ان يجد مسؤولا واحدا يبدي له ملاحظة او يلفت نظره رغم التوقيع الاسرائيلي على اتفاقيات مع عرفات، كذلك فان النائب – الوزير السابق رفائيل ايتان، وفي مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، نفى امكانية التوصل الى اتفاق مع «المخربين، والمقصود هنا السلطة الفلسطينية»، وكثيرون هم السياسيون الاسرائيليون كالنائب رحبعام زئيفي، صاحب مشروع «الترانسفير» الذين يدلون بارائهم المعروفة في الاذاعة والتلفزيون ضد السلطة الفلسطينية.

ان وصف الصحافة الفلسطينية لمجلس النواب الاميركي بانه فرع لحكماء صهيون واتهام اسرائيل بتزويد الاراضي الفلسطينية بالغذاء الفاسد يعتبر بالمفهوم الاسرائيلي اسرائيليا، اتهامات لا سامية، فقول الحقيقة ليس تحريضا وان كانت حادة احيانا، فهي تبدو متواضعة جدا قياسا على افعال الحكومة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين وضد العملية السلمية.

الرقابة الاسرائيلية تقف بالمرصاد، فاي كتاب يجب ان يحظى بموافقتها قبل طباعته، وكثيرا ما تمنع نشر ما ترى فيه مساسا بما يسمى «امن الدولة»، اما الصحف فهي تعمل على مراقبة نفسها ذاتيا، وكثيرا ما تنشر هذه الصحف اخبارا حقيقية فتتعرض الصحيفة للمحاكمة، الامر الذي ينفي المواقف الاسرائيلية الرسمية المعلنة بان حرية الراي والتعبير في اسرائيل مفتوحة على مصاريعها، واذا كانت ممارسات اسرائيل الكثيرة تتناقض مع ديمقراطيتها المزعومة فانه «لا ديمقراطية مع الاحتلال، ولا حرية مع المراقبة» والحال فان الدولة العبرية تطبق المثل القائل «ضربني وبكى وسبقني واشتكى».

المتابعة الاعلامية لخمسين النكبة بين ندوة ومهرجان

اهتمام اعلامي متميز حظيت به ندوة «صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية واسرائيل عبر مائة عام» التي شارك فيها ١٨ مفكرا عربيا، حاورهم مائة مثقف من الاردن والدول العربية، وذلك على مدار ثلاثة ايام في منتدى شومان بعمان (١٩ - ١٩٩٨/٥/٢١).

تولى متابعة الندوة لصحيفة «الرأي» مندوبها ياسر ابو هلالة ولـ«الدستور» كمال زكارنة ولـ«الاسواق» ايمن بركات، بينما تناوب مندوبان لـ«العرب اليوم» على الحدث هما احمد الشريقي والصحفية المتخصصة بحقوق الانسان فاطمة الصمادي، اما «الجوردان تايمز» فقد نشرت متابعاتها دون ذكر اسم المندوب او المندوبة.

تغطية الندوة كانت متوازنة نوعا ما من الناحية الكمية في معظم الصحف اليومية. وانطلاقا من نوعية الباحثين المشاركين كخبراء في الصراع العربي الاسرائيلي، علما بان خطاب الندوة كان تحليليا، ولم يكن القصد من الندوة اقامة مهرجان خطابي.

فمقارنة بـ «مهرجان عروبة فلسطين» الذي نظمته رابطة الكتاب الاردنيين، واستمر لمدة اسبوع متواصل وقبل انعقاد ندوة عبدالحميد شومان بايام قليلة، فان المتابع يلاحظ ان الندوة عقدت على نطاق ضيق وكنشاط شبه داخلي، وفيما اولت الصحافة اهتماما بوقائع الندوة فقد غابت عنها الاذاعة والتلفزيون كما هو الحال مع مهرجان الرابطة الذي انقسم الى فعاليتين، الاولى ثقافية وادبية استمرت ثلاثة ايام في مقر رابطة الكتاب تحت عنوان «فلسطين في القصة والرواية والسيرة الذاتية» بينما الفعالية الثانية فكانت سياسية ولمدة يومين متواصلين في مجمع النقابات المهنية. ورغم ان فعاليات مهرجان الرابطة اتسمت بالهدوء والموضوعية، الا ان المهرجان احتفظ بصفته كمهرجان، ولم يستثمر لاستنباط الدروس والعبر ومراجعة الذات

وفي حديث مع احد المثقفين الاردنيين حول مهرجان الرابطة، قال ان بعض الصحف اليومية قامت بتغطية المهرجان «بشكل ملحوظ» وكان هناك ميل او حماس ليس للمهرجان فحسب، بل لاشخاص على حساب اشخاص اخرين مشاركين.

اختلف الامر بخصوص ندوة «صراع القرن» فقد استجابت الصحف اليومية لرسالة [illegible] شومان [illegible] وقائع الندوة [illegible] ابو هلالة [illegible] ابو هلالة [illegible] بالرغم من عدم القراءة [illegible] على دفنها [illegible] خاصة [illegible] وقد [illegible] الذي [illegible] ال(ANN) [illegible] وعلى [illegible] من هذه [illegible] عظام [illegible] الان مع المشاركين الـ (١٨) [illegible] الندوة في تقرير شامل من مراسلها في عمان. وفي اليوم الاخير للندوة، حضر تلفزيون «دبي» وركز على اجراء حوارات مع الباحثين والمفكرين.

وفي تعليقه على التغطية الاعلامية للندوة ذكر السيد احمد طمليه، المنسق الاعلامي للندوة المذكورة، «ان التغطية كانت جيدة من قبل الصحف اليومية الخمس، ولكن الصحف الاسبوعية خذلتنا، ولم يحضر احد من قبل هذه الصحف على موعد الندوة، وطلبنا بإيفاد مندوب من كل صحيفة، اذا امكن لم يحدث من طرفهم اي تجاوب، وربما يكون السبب في ذلك ما تعانيه الصحف الاسبوعية نفسها من ازمات ذاتية، ولذلك لا نلومهم، فالشكر لمن قام بالتغطية ومن غاب».

كتاب الاعمدة كتبوا تعليقات متنوعة وموضوعية عن الندوة، جورج حداد في «الدستور» طالب بنشر اعمال الندوة في كتاب تستعمل مؤسسة عبدالحميد شومان على نشره. كما اكد احد المسؤولين في منتدى عبدالحميد شومان، محمود الريماوي من «الرأي» الذي اشاد بالندوة، بعلميتها وتنوع ابحاثها، ياسر ابو هلالة قام بعد تغطيته للندوة بكتابة مادة تحليلية تناولت جوهر الندوة وطرحت الاسئلة اكثر من تقديمها للاجابات، على حد تعبيره

«التنظيم، المثابرة، المال»

الطريق ليست مسدودة أمام تحرك فاعل للجاليات العربية في الولايات المتحدة

جورج حشمة

(واشنطن - خاص بالمشرق)

سواء كان الامر لتوضيح ظروف تشريد الفلسطينيين، خلال الاحتفالات بذكرى الخمسين لقيام اسرائيل، او محاولة إقامة مدرسة لتعليم الاسلام واللغة العربية، فان الاميركيين العرب ومؤيديهم يواجهون عقبات كاداء، لكن يمكن ان تكون النتائج جيدة مع مزيد من المثابرة.

لقد ظهرت حالتان في منطقة واشنطن، مؤخراً:

* الاولى تكشف المذابح التي ارتكبها الارهابيون الصهاينة قبل خمسين سنة، ضد القرويين الفلسطينيين في ضواحي القدس (دير ياسين).

* والثانية تتعلق بمحاولة الاكاديمية السعودية الاسلامية، وهي مؤسسة تعليمية عمرها ثلاث عشرة سنة، وطلابها من روضة الاطفال الى الثانوية لفتح فروع لها في ضواحي واشنطن.

في الحالة الاولى، شنت المنظمة الصهيونية الاميركية حملتها ووزعت كتيباً قال فيه رئيس المنظمة مورتون كلين ان "مذبحة دير ياسين كذبة".

[illegible]

رغم المعركة التي امتدت طويلاً.

وكان التصويت لصالح الموقع الجديد في مقاطعة لودون، من قبل مجلس المشرفين، سبعة اصوات مقابل صوتين.

لقد ظهرت كلتا القضيتين على صفحات الواشنطن بوست، فيما يتعلق بقضية دير ياسين، استطاعت منظمة طالبية في جامعة جورجتاون، تسمى النادي العربي، ان تضع إعلاناً على صفحة كاملة لم يرد عليه اي كلمة حول "قيام منظمتين سريتين يوم ٩ نيسان ١٩٤٨، بدخول قرية نائمة وذبح اعضاء المنظمتين السريتين اكثر من ١٠٠ رجل وامرأة وطفل" ثم قاموا بتحميل الشاحنات ٢٥ قروياً كان المهاجمون اليهود قد قتلوهم بعد عرضهم في الاحياء اليهودية في القدس.

وحمل الاعلان الذي لم يسبق له مثيل، لغة واضحة:

"هكذا مسحت دير ياسين عن الخريطة. واقيم قربها النصب التذكاري للمحرقة. لقد ولدت دولة اسرائيل على انقاض القرى الفلسطينية ومخلفات الحياة الفلسطينية».

وفي تفصيل تصويري حافل بالحياة قال الاعلان الطلابي: ان مذبحة دير ياسين على ايدي الميليشيات الصهيونية تظل محفورة إلى الابد في الذاكرة الجماعية للشعب الفلسطيني، وهي حلقة منهجية من سلسلة متواصلة من التشريد. فقد تم بين العام ١٩٤٧ والعام ١٩٤٩، تدمير ٤١٨ قرية فلسطينية، وتم [illegible] اكثر من ٧٥٠ الف فلسطيني [illegible]

هؤلاء الناس اللاجئين الفلسطينيين، وهم الآن اربعة ملايين شخص دون اسم ودون وجه ودون وطن ودون بلد"

وقد حث النادي العربي على التروية، بينما يتوقع اعضاؤه من الطلاب تحقيقاً من إدارة الجامعة، وخاصة حول كيفية جمعهم ٢٢٥٠٠ دولار للاعلان، وهو حوالي نصف السعر العادي لاعلان مماثل

لقد تم حث نائب الرئيس ال غور وكل الذين ذهبوا إلى اسرائيل للاحتفال بذكرى تاسيسها الخمسين، على ان يتذكروا، وهم يحتفلون، بالذكرى الدائمة والارواح التي لا تهدأ، لضحايا دير ياسين

وتم الطلب من متحف ذكرى المحرقة الاميركي ان يحيي ذكرى التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني

لقد سعد العديد من الزعماء الاميركيين العرب لان صحيفة "واشنطن بوست" نشرت الاعلان، مع ان الطلاب قد تعرضوا لتحقيق من قبل الصحيفة حول صحة الرواية والعبارات التي نسبت إلى وزير الدفاع السابق موشي دايان والفيلسوف اليهودي مارتن بوبر.

قال خليل جهشان، رئيس الرابطة الوطنية للاميركيين العرب إن نشر الاعلان قد خلق إثارة، لكن لم يكن هنالك اي خلاف حول محتوياته.

وقال ان الجماعات الاميركية العربية تتعب كثيراً حتى تكيف لمراكز الاعلانات حقة المحتويات.

وقال ان الصحف [illegible] على [illegible]

حتى تتجنب الصحف اي صدام مع الجاليا اليهودية لان العواقب ذات اهمية تجارية.

وقال جهشان إن الصحف في بعض الاحيان تثير دهشتنا.

وقال زعماء آخرون طلبوا عدم ذكر اسمائهم ان الجالية العربية في اغلب الاحيان ليست موحدة بشكل كاف للتعبير عن شكاواها، لكن الاهم من ذلك، ان الجالية العربية لا تملك الاموال المطلوبة للقيام بحملة اعلانات فعالة.

لقد كانت قضية الاكاديمية السعودية الاسلامية ومعركتها مع خصوم المدارسة اما الغلاف لمجلة «بوست» وفي المقابلة التي اثارة المثيرة للعواطف والتي احتلت عدة صفحات ذكرت ان هناك ٢٠ مسجداً في منطقة واشنطن

لقد وقعت صراعات مفتوحة في منطقة واشنطن، وبخاصة في بعض البلدات الجبلية المعزولة منذ زمن طويل، [illegible] التي قالت انه قبل خمس سنوات [illegible] انسجام عرقي [illegible] لصدامات عرقية [illegible] التنوع إلى [illegible]

[illegible]

بعد تونس وجنيف

«لوموند ديبلوماتيك» مجدداً في طبعة عربية من بيروت

عادت، من جديد، للصدور مجلة «لوموند ديبلوماتيك» لتصبح العربية سادس لغة تترجم إليها هذه المطبوعة الرصينة التي أسهمت منذ صدورها في باريس عام ١٩٥٤ في الاثراء المعرفي في شؤون السياسة والاقتصاد والآداب والفنون والفكر المعاصر، لكل قرائها ومتابعيها.

صدرت المجلة أخيراً، في حُلتها القديمة المتجدّدة، عن دار النهار في بيروت، بعدما كان عدد من الصحافيين في تونس وجنيف قد تطوعوا لإصدار طبعة عربية من المجلة التي توقفت مع اندلاع حرب الخليج الثانية.

سمير قصير المشرف على إصدار «لوموند ديبلوماتيك» وصف فرحة صدور الطبعة العربية الشهرية بأنها «تتجاوز البعد الذاتي أو حتى المؤسسي لتندرج في رؤية أشمل تجد في هذا الحدث فأل خير للصحافة العربية على وجه العموم (....) وتجد في اضطلاع بيروت بدور حلقة الوصل مبعث أمل بعد سنوات الرصاص التي انهكت صحافتها وهشمت ثقافتها».

وتضمن العدد محاور مختلفة تناولت الآليات الخفية للبناء الأوروبي، والاورو بوصفه اداة رجال المال لا المواطنين، وبوصف السوق اساساً وحيداً للقانون.

وتناول هذا المحور تقريراً حمل عنوان «عندما يكتشف النمور البطالة المرعبة: الصدمة الاجتماعية للأزمة الآسيوية» وكذلك صندوق النقد وهوس التصدير.

وفي محور «مواد أولية لا تزال تثير الطمع» يطالع تقريراً عن الفعاليات الجديدة في القطاع المنجمي الافريقي، وتقريراً آخر بعنوان «رب العمل أسود والذهب جنوب افريقي».

وفي الملف الذي خصصته «لوموند ديبلوماتيك» للعولمة وإمكانية استعادة زمن العيش معاً برزت مقالات سجالية تناولت الحاجة إلى اليوتوبيا، واحتمالات الأهمية، وسقوط البيت يحرر الحلم، واليوتوبيا ضد اليوتوبيا.

وفي العدد ايضاً حديث عن محرقة اليهود الفاتيكان بين فعل الندامة ومستلزمات الذاكرة، وورثة الفاشيين في ايطاليا «عادت صورتهم تلمع»، والجليد الأكبر يحرق مقاطعة كيمك، واوكرانيا أو المجتمع العالق، ولعنة الاحتماء في غواتيمالا، والأغذية المطورة جينياً هل مخاف منها.

وعلى هامش مهرجان كان الثاني والخمسين نقرأ مقالاً للسينمائي كارلوس باردو بعنوان «فن التسويق ضد آلام الابداع الذاتي».

وتحت عنوان «حقوق الانسان التي لا تتجزأ» كتب الأمين العام لمنظمة العفو الدولية في لندن بيار سانيه باننا «لا نستطيع ان نامل بقيام (عالم متحرر من الرعب) مثلما وعدنا به (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) إذا استمرت بعض الممارسات كما هي دون رادع العنف المنزلي، قتل العروس حرقاً بالنار، بتر الاعضاء التناسلية للمرأة، استعباد الأولاد، الاعتداءات الجسدية على مجموعات الأقلية».

واكد سانيه على أن «حقوق الكائن البشري لن تتخذ كل قوتها ومداها لدى جميع الجماعات البشرية إلا إذا تمت صياغتها بلغة هذه الجماعات نفسها، وربطها بقيمها المختلفة. ان الصفة العالمية الشاملة يجب أن تستفيد من هذا التنوع وليس العكس».

وفي سياق تصديه لمقولات العولمة والخواء والذهول السياسي والفكري الذي أصاب العالم بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي يرى اغناسيو راموينه، أن ذلك معطوفاً عليه انهيار الاشتراكية من الداخل قد ادى ولو في طريقة غير مباشرة «إلى التفكك الايديولوجي لليسار الراديكالي (القائم على قاعدة وحدة في العداء للشيوعية) فخرجت الليبرالية الجديدة المنتصر الأكبر من المواجهة بين الشرق والغرب».

ويتساءل راموينه «هل من مكان اليوم ليوتوبيا جديدة من حطام الاتحاد السوفياتي وانقاض خصمها التي تعمل فيها هدماً الهمجية النيوليبرالية».

ويجيب الكاتب عن هذا التساؤل بالقول «يبدو الاحتمال صعيفاً للوهلة الاولى، لأن الحذر من المشاريع السياسية الكبرى صار موقفاً شائعاً في وقت نعيش أزمة تمثيل سياسية ومقدار ثقة كبير بالنخب التكنوقراطية وبالمثقفين الذين تسوقهم وسائل الاعلام. وهذا ليس سوى انعكاس للهوة العميقة بين وسائل الاعلام الكبرى وجمهورها».

ويشير راموينه إلى أن الحاجة تبرز مرة جديدة «إلى حالمين من أصحاب الفكر وإلى مفكرين من دعاة الحلم لا يتقدمون بمشروع معلب جاهز بل برؤية وتحليل للمجتمع يسمحان بعد حين ببروز ايديولوجيا جديدة يمكن بواسطتها تحطيم الايديولوجيا الفوضوية - الليبرالية».

«اغنية الرعاة» رحلة في عالم (الفانتازيا) الواقعي

المشرق - خاص

تعتبر رواية الكاتب الاردني رمضان الرواشدة «اغنية الرعاة» رحلة ممتعة الى عالم (الفانتازيا) الواقعي الذي استطاع المؤلف صياغته وبناءه موجيا بحياة موازية لوازي حياتنا المعاشة.

«اغنية الرعاة» جاءت ايضا استكمالا لرواية «الحمراوي» البطل اللابطل الذي عاش ...

كانها فيلم سينمائي سوريالي من مشاهد متنوعة. وقد خالف الرواشدة بذلك تقنيته السابقة في «الحمراوي» حين جاءت تلك الرواية في ستة فصول فقط.

استطاع الرواشدة ان يتواصل مع بطله السابق الحمراوي في تتبع حياته ومشاغباته في الجامعة (اليرموك) بما صاحب ذلك من رموز واشارات وشعارات كبيرة لم يستطع البطل فهمها تماما، فكانت القطيعة مع الواقع بكل مجازاته.

وكان الرواشدة يمكن قصته بشكل ...

وعادات راقية، يكتشف ان كل ذلك ينهار على راسه ينهار وينهار

ولكنه الذي اعتاد قساوة العيش، يرى بريقا في اخر النفق المعتم، فيعالج احلامه بلغة شعرية، ارحت، وتوحي للقارئ، بانه «في الدنيا خير» رمز المراة، التي يلجا اليها البطل من اجل ان يتواصل مع ذاته والاخر، فما زالت طيور الفرح تحلق في الاعالي، وما زال في الافق امل ممهت.

للكاتب تجربة ادبية غنية، فرواية «الحمراوي» فازت بجائزة تجيب محفوظ للرواية عام (١٩٩٤) وله ... (١٩٨٩) ... (١٩٩٥) ...

قريباً «الرو...
كجزء من ...
اعلا...
محمد بن ...

هوية الدولة والخطاب الاعلامي

أبو عودة: ضرورة تجديد خطاب الدولة ليصبح بالامكان التعبير عن جوهر احساس الاردنيين والفلسطينيين

جمال الطاهات *

مع اقترابنا من قمة القرن العشرين، يبدو مأزق الدولة القومية قد وصل إلى مرحلة يصعب معها التكهن ببقائه بلا حل. والذي يزيد من حدة المأزق هو شكل وفاعلية الإعلام المعاصر. بالإضافة إلى التجارة التي تطلب الحفاظ عليها زعزعة الكثير من أركان وثوابت الدولة القومية، يأتي الإعلام ليعزز الاختراق التجاري لجدران الدولة القومية. في منتصف الثلاثينيات أعلن وزير الخارجية الاميركية الأسبق "كوردل هال" أنه حيثما عجزت السلع عن عبور الحدود فإن الجنود يستطيعون فعل ذلك. وبعد ستين عاماً يبدو أن هناك ما هو أهم من الجيوش في اختراق الحدود التي تمنع السلع، إنه الإعلام.

ولا يبدو أن الإعلام يسير على طريق مختلفة أو متقاطعة مع طرق التجارة. بل إنه يأتي وإياها في عربة واحدة. والذي يعطي الإعلام هذه المكانة، ليس فقط مجاراته لعمليات التسويق الضرورية للتجارة، بل تأثير الإعلام وتأثره بالسياسة التي ترتبط مع التجارة بعلاقة لا تخفى على أحد. حتى أصبح بالإمكان القول أن السياسة والتجارة يصهران كل فعاليات البشر حتى تتمكن كل منهما من خدمة الأخرى.

والذي يزيد من أهمية عنصر الإعلام في مسألة الهوية هو الجانب الثقافي للهوية. فالهوية على حد تعبير أحدهم: "لا يمكن إدراكها خارج مساحات الوعي". ولكن هذا لا يلغي تقاطع مسألة الهوية مع الصراع السياسي ومع التنافس الاقتصادي. والخطر في موضوعة الهوية، أنها مركبة، وقابلة للإنتاج (والاصطناع) تحت ضغط القوة. فالهوية الجماعية يمكن تشكيلها من خلال مجموعة عناصر تربط بين المصلحة وبين مجموعة ميزات طارئة، وغير جوهرية. فإذا كانت الهوية بحكم تعريفها، هي مجموع الخصائص الضرورية للشيء، تصبح الخصائص العارضة للهوية السياسية الجماعية ضرورية، حين تربط بصيغ إلزامية لتأمين المصالح الذاتية الفردية والعامة.

ولأن الكيان السياسي الأردني حديث العهد (لا يمكن تتبع تاريخ خاص لجغرافيته التي تشكل فضاءاً لهويته، دون تعسف أو مواربة، أو تأويل اعتباطي لبعض الرموز والإشارات العارضة) فإن هناك مأزق حقيقي لهوية الدولة. ومنشأ هذه الأزمة هو التطورات السياسية التي لم تخل يوماً من عنصر التأثير الخارجي. وهزيمة ١٩٤٨، التي تعززت بهزيمة ١٩٦٧ جعلت من الضروري أن يدفع البعض ثمن هذه الهزيمة. إذ أدت الهجرة الناشئة عن فقدان الأرض نتيجة الهزيمة إلى الضغط على الموارد واختلال معادلة الموارد والسكان بشكل غير طبيعي، مما عزز الاحتباس بالندرة داخل الكيان السياسي قبل أن يتم استكمال البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومزيج الهزيمة السياسية مع الندرة الاقتصادية، تؤدي إلى تعزيز أنماط اصطفاف جديدة للحفاظ على المصالح الخاصة للأفراد من خلال الجماعات الجزئية (Communities).

واشتداد الأزمة المركبة (السياسية - الاقتصادية) بشكل مزمن، باستثناء بعض فترات الاستقرار، أعطى لسؤال من هو الأردني وقعاً خاصاً. فالبعض يرى في السؤال ضرورة لمواجهة التهديد [illegible]

كذلك. وقبل التعرض لمعطيات الحل المأمول المستند إلى أساس ديمقراطي، كشرط لتلبية احتياجات طرفي المعادلة التي يعبر عنها سؤال من هو الأردني، لا بد من مراجعة بسيطة لما جرى في أهم منعطفات تاريخ الهوية السياسية الأردنية، والعلاقة الأردنية الفلسطينية. ولمثل هذه المراجعة كان لنا اللقاء التالي مع السيد عدنان أبو عودة الذي انخرط في الحياة السياسية الأردنية منذ فترة طويلة، وكان منها، موقعه كوزير للإعلام في عام ١٩٧٠.

المشرق: هناك مشروع صياغة لملامح الهوية الوطنية ظهر في الفترة من الرباط عام ١٩٧٤ حتى فك الارتباط عام ١٩٨٨، ويختلف هذا المشروع عمّا كان بين عامي ١٩٧٠، و ١٩٧٤، ولا يتفق مع ما يجري منذ فك الارتباط حتى اليوم. وبالرغم من أن الدولة الأردنية، وخلال فترات مختلفة، كان يراد لها أن تكون دولة هوية واحدة تعبر عن مجموعتين بشريتين مختلفتين، نما انقسامهما ضمن أدوات ونتائج مختلفة لصراع واحد، إلا أن ذلك لم يحقق للآن النجاح المتوقع. إذ يمكن القول أن آثار الصراع العربي الإسرائيلي التي خلقت التمايز أقوى من جهود الترميم والتجميل. والسؤال هنا، هل كان سلوك الدولة وإعلامها يعبران عن موقف متوازن تجاه هذه المسألة، أم أنه كان ينشيء ويعزز الانقسام الإقليمي بين الأردنيين والفلسطينيين في الأردن؟

أبو عودة: على ضوء أحداث ١٩٦٨-١٩٧٠ كان سلوك الدولة الحلي بعد عام ١٩٧١، هو مكافأة الشرق أردنيين، على مواقفهم خلال أزمة وجود العمل الفدائي في الأردن، باعتبارهم قاعدة القوة للدولة. لكن كان هناك تناقض بين "سلوك الدولة" و "إعلام الدولة". إعلام الدولة كان يركز على الوحدة الوطنية لرأب الصدع الذي حدث خلال فترة الأزمة. وبعد انتهاء الأزمة كان هم الدولة هو الدفاع عن الوحدة الوطنية الداخلية من جهة ومكافأة الذين وقفوا إلى جانبها في الأزمة من جهة أخرى. والملاحظة المهمة هنا أن المكافأة لم تأخذ شكلاً جماعياً أو عام (Community) وإنما أخذت شكل مكافأة فردية. ولو أخذت المكافأة شكل مكافأة المجموع لتناقضت الدولة جوهرياً مع ذاتها.

ومن محاولات رأب الصدع الذي نشأ والدفاع عن الوحدة الوطنية كان مشروع الاتحاد الوطني الذي عين له ثلاثة أمناء عامين وبشكل متتالي من أصل فلسطيني، هم مصطفى دودين، وأنا (عدنان أبو عودة)، وآخر واحد كان جمعة حمّاد. وكان واضحاً للمراقب أن الاتحاد الوطني آلية لجمع الصفوف. إلا أن الأمور أخذت مجرى مختلفاً بعد مؤتمر الرباط، وبعد مجيء الليكود للحكم بعد عام ١٩٧٧، وكل من هذين الحدثين ترك أثراً مهماً على الدولة وعلى المفاهيم العامة السائدة وعلى مفهوم الهوية. وأخذت هذه التأثيرات أشكالاً مختلفة. بعد عام ١٩٧٧ مكافأة الشرق أردنيين أخذت شكلاً مختلفاً، إذ تحولت إلى صيغة تعزيز القطاع العام بالشرق أردنيين باعتبارهم خط الدفاع الرئيسي شكلاً وموضوعاً في مواجهة دعاوى حزب الليكود. وبالمقابل أصبح ينظر للفلسطينيين في الأردن على أنهم رأس جسر محتمل لعملية الوطن البديل التي يسعى الليكود لتنفيذها. من هنا بدأت معاملة الفلسطينيين باعتبارهم جماعة أثنية في الدولة. في الفترة بين عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٧ كان ينظر للفلسطيني كفرد، كمتآمر محتمل مع منظمة التحرير ضد الدولة. بعد عام ١٩٧٧ أصبح ينظر للجماعة الفلسطينية ككتلة وليس لمجموعة أفراد بأنهم رأس جسر محتمل لمشروع الوطن البديل. وهذه الصورة لم يتعرض لها إعلام الدولة، وبقي الإعلام يتحدث بنفس المفاهيم المحافظة على الوحدة الوطنية والترويج لمسيرة السلام. ويمكن القول أن الإعلام كان غائباً عما يجري. وأن التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية عززت من الرؤية الأردنية، عن طريق تقديم ما يثبت وجهة النظر التي أشرنا إليها سابقاً والتي عززت منهجية التعامل مع الجسم الفلسطيني في الأردن.

بعد مؤتمر الرباط وخطاب الرئيس عرفات في الأمم المتحدة، والحصول على عضوية مراقب في الأمم المتحدة، أصبح المواطن الفلسطيني في الداخل أو في الخارج [illegible] الدولة الفلسطينية قاب قوسين أو أدنى، وهذا أدى إلى تحول في مواقف الفلسطينيين في الأردن [illegible] الولاء للأردن في [illegible] الصراع [illegible] الأردن [illegible] إلا أن القوى [illegible] كان معها. فهذا الحل لم [illegible] الأردن. ولذلك تعرف إلى قوتين، هما قوة الاحتلال وقوة المقاومة. فأصبح الأردن يفقد تدريجياً مواقعه في الداخل. لذلك انصب التركيز كله على الداخل وعلى الخليج إذ أن النفط وما جاء به من تغيير درامي وعميق للجوانب الاقتصادية لحياة الناس، دفع قضية الهوية إلى الخلف، ضمن سلم أولويات الأفراد. أكانوا أردنيين أم فلسطينيين. وجاءت زيارة الرئيس السادات للقدس، ومن ثم اتفاقية كامب ديفيد، وهذه أحداث فرضت نفسها بقوة خارقة، مما دفع مسألة الهوية في الأردن للتراجع.

وعادت مسألة الهوية واستيقظت مرة أخرى مع بداية صعوبة الوضع الاقتصادي في منتصف الثمانينيات وبالتأكيد تعزز بعد قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨، الذي ترافق مع نمو الانتفاضة وتحولها من ردة فعل إلى حالة دائمة يجب أن تتم الاستجابة سياسياً لها وتعزز الحس بمسألة الهوية بقوة بعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وهذه التطورات كلها كانت تبشر بتغيرات بنيوية قادمة ولكن لا شك أن اتفاقية أوسلو هي نقطة التحول المركزية في ما يتعلق بتطور مسألة الهوية وتحولها إلى منحى جديد ومن الملاحظ أن الحوار في الصحافة المحلية حول موضوع الهوية في الأردن لم يجر إلا بعد أوسلو

المشرق: ولكن هل يملك الإعلام الوطني فرصة جدية للتأثير بفهم الناس للأحداث، أو على الأقل بطريقة تفسير الناس للأحداث المتعلقة بقضية الهوية؟

أبو عودة: بالتأكيد للصحافة والإعلام بشكل عام هذا الهامش وبالرغم من أن وسائل الإعلام كثيرة، وما لا يسمعه المواطن منك يتلقاه من غيرك، إلا أن دور الإعلام المحلي أكان في الأردن أو في أي دولة في هذا المجال مركزي لأنه يقوم بدور داخلي أو هو يعالج قضية داخلية، لا يمكن لأي إعلام آخر أن يعطيها التركيز والمساحة الضرورية لإجراء المناقشة العقلية التي تستحقها، وهذا يعني أن الإعلام الوطني يتمتع بهامش جدي ومهم في هذا المجال.

من الحوار السابق يتضح أن مأزق الهوية في الأردن لم يك نتاج تطور ثقافي وطبيعي للعلاقات بين الفلسطينيين والأردنيين. فأزمة العمل الفدائي التي نشأت بين عامي ١٩٦٨ و عام ١٩٧٠، كانت نتيجة طبيعية لحالة الارتباك والعجز عن التصدي لهزيمة تاريخية كبرى مست الأمة ومنها الأردنيين والفلسطينيين، ليس فقط في نتائجها المباشرة والتي كان أبرز ملامحها الهزيمة، ولكن أيضاً في تداعي الكثير من الأفكار [illegible] المشروع القطري العربي، وأدت إلى اكتشاف العجز، والخلل في مشاريع التحديث، وتم تجريب النظام السياسي الذي ساد في الفترة بين الهزيمتين.

ونتج عن الهزيمة تعزيز المشروع القطري في مواجهة المشروع القومي الوحدوي الذي هزم في تلك الحرب شر هزيمة. وكانت الصيغة القطرية في النقيض الراهن للمشروع الوحدوي والذي استفاد من هزيمة الأخير. ولكن كان أثر صعود المشروع القطري على الأردن ملتبساً فهو مفيد من جهة لكن ليس بلا نتائج ضارة. إذ ترافق مع تعزيز المشروع القطري الأردني انهيار أو تهتك الخطاب الوحدوي القومي الذي حمل وحدة الضفتين وصانها خلال الفترة التي سبقت الهزيمة. وهناك مؤشر مهم على حالة التناقض أو عدم الاتساق بين مشروع الدولة القطرية، ومشروع الوحدة بين الضفتين إذ بالرغم من الطابع الوحدوي للخطاب الذي أسس لوحدة بين الضفتين، كاد الأردن أن يفقد عضوية جامعة الدول العربية نتيجة وحدة الضفتين، التي لم تعترف بها سوى دولتين في العالم، هما بريطانيا وباكستان، وعارضته بدرجات متفاوتة، ولأسباب مختلفة، جميع الدول العربية. لذلك يمكن القول أن المغزى التاريخي لهزيمة حزيران هو فقدان القدرة على حماية التناقض، حيث كسرت الوحدة وانتهت بسبب احتلال الضفة الغربية، وفقد الخطاب الذي حملها زخمه السابق وبذلك عدنا إلى مرحلة عام ١٩٥٠، ولكن مع فارق ازدياد عبء الهزيمة بعبء إرث تجربة فاشلة لتجاوزها

مما تقدم يبدو أن إعادة النظر بصياغة مأزق الهوية في الأردن ضروري ليصبح بالإمكان التعبير من خلال هذا المأزق عن جوهر إحساس الأردنيين والفلسطينيين بالأزمة، دون أن يكون ذلك مدخلاً لصراع إثني محتمل في الأردن يهدد منجزات الجميع. وهذا يتطلب إعادة النظر بالخطاب الذي أنشأ الوحدة والذي تجاوزته الأحداث والأبعاد التي تسعى لديمومة النسيج الاجتماعي الراهن وهناك حوار جدي حول مدى تلبية الأبعاد الراهنة لطموحات كل من الفلسطينيين والشرق - أردنيين في الدولة القائمة. وحتى لا يكون مأزق الهوية مدخلاً لتفتيت المنجزات الإنسانية في بناء الدولة لا بد من طرح مسألة الهوية بشكل إصلاحي، مهما كان مستوى العمق الضروري لذلك. وهذا في الغالب الضرورية للإعلام، ليس تجاهل الطرح ولكن بناء استراتيجية وطنية حقيقية تمكن من تناول القضية ولا تتركها للمحتمل التاريخي الذي [illegible] ضمن السيطرة الوطنية الكاملة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن للإعلام أن يتصدى لهذه المهمة، دون تجديد خطاب الدولة الذي ينطلق من ضرورة تجديد الدولة وآلياتها كخيار إنساني، يجعلها مقبولة لدى الشرق - أردنيين والفلسطينيين في الأردن. وهذا ليس [illegible] جديدة في اللغة، بل [illegible] السياسي دائماً له هدف وراء [illegible]

إذ لا يمكن أن يبقى الشرق - أردنيون والفلسطينيون يشعر كل منهما [illegible] مشروع الدولة. الفلسطيني [illegible] حرمانه [illegible]

التعليق اليومي في الصحافة الاردنية

تحولات اواخر الثمانينيات اطلقت فيضا من التعليقات
غياب فن الكتابة والتجديد في الاسلوب عن الاعمدة

محمود الريماوي

التعليق اليومي تقليد جديد نسبيا في الصحافة الاردنية اليومية رغم ان عمر هذه الصحافة ليس قصيرا اذا اخذنا في الاعتبار التداخل بين الصحافتين الاردنية والفلسطينية. وفي واقع الامر فان الصحف اليومية لم تكن تخلو على الدوام من ابواب او زوايا ثابتة يكتبها كتّاب باعينهم. غير ان هذه الزوايا او الاعمدة كانت قليلة نسبيا (وذلك يتناسب مع العدد الضئيل للصفحات انذاك) كما انها لم تكن ذات طابع سياسي مباشر، بل كانت اقرب الى الخواطر والتاملات او التعليقات العامة.

ومع التوسع في خدمات الصحف وفي الاعلانات وبالتالي في عدد الصفحات، منذ منتصف الثمانينيات، فقد اخذت الصحف اليومية شيئا فشيئا تتجه نحو تخصيص زوايا ذات طابع سياسي لكتاب بعينهم.

وعلى سبيل المثال فان صحيفة «الرأي» كانت تخصص في العام ١٩٨٨ زاويتين، احداهما لفهد الفانك (الذي كان يكتب في الشؤون الاقتصادية تحديدا، مع العلم بانه اول كاتب اقتصادي في الصحافة الاردنية) وزاوية اخرى لطارق مصاروة، باسم المحرر السياسي.

اما تجربة كاتب هذه السطور، فقد بدأت في منتصف العام ١٩٨٧ بالكتابة يوميا باسم «محرر الشؤون العربية» وذلك لفترة دامت خمسة شهور، جرى بعدها الكتابة بالاسم الصريح وضمن زاوية «رأي عربي». وانضم في ما بعد، الكاتب المرحوم ابراهيم ابو ناب، للكتابة اليومية ثم الكاتب المرحوم ابراهيم سكجها، وقد كانت الزوايا مبثوثة على عدة صفحات. وقد اقترح وزير الاعلام الدكتور هاني الخصاونة في العام ١٩٨٨، مع ترؤس راكان المجالي لتحرير «الرأي» ان تجمع المقالات في صفحة واحدة. حدث ذلك بالنسبة لصحيفة «الرأي» وكذلك لصحيفة «الدستور». ومن يومها تكرس تقليد التعليقات المتجاورة والمتساوية الاحجام في صفحة واحدة، وقد عمدت «الدستور» بعدئذ الى توزيع المقالات على بضع صفحات، الا انها عادت بعد شهور قليلة لجمعها مجددا في صفحة واحدة وكما هو الحال في هذه الايام. فقد «اعتاد القراء ان يقرأوا التعليقات مجتمعة ومتجاورة في صفحة واحدة» كما جرى تبرير ذلك، اما «الرأي» فانها لم تحاول اعادة النظر في صيغة الصفحة الواحدة. وان كانت اخرجت بعض المعلقين (مصاروة ثم الفانك الى الصفحة الاخيرة في كل من الجزء الاول والثاني). واذا كانت هذه الصيغة غير مألوفة في الصحف العربية عموما، وتسترعي انتباه الزوار وقراء الصحف الاردنية في الخارج، فان ازدياد عدد التعليقات المنشورة هو الذي يسترعي الانتباه، وقبل التطرق الى هذه المسألة يجدر التنويه بان التعليقات اليومية تحظى بقراءة نسبة ليست قليلة من مجموع القراء. فرغم ان اخر استطلاعات «الراي» التي اعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، قد كشفت ان نسبة قراء الاعمدة قد هبطت الى ١٩٪ فقط (في مطلع العام ١٩٩٧) الا ان هذه النسبة لا تلحظ ان القطاعات المسيسة من القراء، بالاضافة الى النواب والاعيان ومسؤولي السلطة التنفيذية واعضاء الاحزاب والدبلوماسيين العرب والاجانب يقبلون على قراءة الاعمدة لما تعكسه من مزاج سياسي عام. ولذلك فان صحيفة يومية صدرت حديثا (في ايار ١٩٩٧ وهي «العرب اليوم») مع عنايتها الشديدة بالتغطيات الاخبارية للاخبار «الحساسة» فانها اولت بدورها اهتماما خاصا بالتعليقات اليومية والتي لا تقل عن ١٢ زاوية يومية ثابتة، بما فيها زاويتان لرئيسي التحرير (طاهر العدوان وصالح القلاب). وتنشر الصحف بين اونة واخرى انتقادات لعدد الاعمدة ومستواها. والمفارقة ان بعض المنتقدين هم من الكتّاب الذين لا يمكن احتسابهم ككتّاب ذوي مستوى مرموق، بما يجعل الانتقادات تشملهم ايضا، وفي واقع الامر انه لم تجر دراسة متخصصة، اكاديمية او غير اكاديمية، لظاهرة التعليقات الصحفية اليومية. والامر متروك حتى الان لجمهرة القراء، ولرؤساء التحرير لتقييم التعليقات ومستوى كاتبيها.

ومن الملاحظ ان تزايد عدد الكتاب والاعمدة، قد اقترن في الصحافة اليومية بتحولات سياسية هامة في الاردن وفي المنطقة. واذا اخذنا عام ١٩٨٨، باعتباره الفترة التي شهدت بدء «ازدهار» هذه الظاهرة، فقد اتسم ذلك العام باتساع الهامش الديمقراطي في الاردن وبدء التعددية السياسية والحزبية والاستعداد لاستئناف الحياة النيابية. وعلى مقربة من الاردن، كانت الاراضي الفلسطينية تشهد اندلاع الانتفاضة المدنية التي الهبت المشاعر انذاك، فيما كانت الحرب العراقية الايرانية تشهد اخر فصولها مع رجحان كفة العراق، وقد مثلت هذه القضايا الثلاث محور اهتمام المعلقين. بل قد لا يكون من المبالغة القول ان بعضهم خاض غمار الكتابة من اجل الخوض في هذه القضايا وما يتصل بها .. وهذا ما يكشف عن ابرز خصيصة للتعليقات الصحفية. حيث يجري التركيز على «الموقف» السياسي، وباكثر العبارات وضوحا ومباشرة. وحيث يُفضّل الاعلان عن هذا الموقف منذ الاسطر الاولى للتعليق، وقد اتضح ذلك كاوضح ما يكون اثناء حرب الخليج الثانية، حيث تبارى الكتّاب في التعليقات الحارة وقد [illegible]

تطلب الامر انتظار بضع سنوات (اي بضعة الاف من التعليقات اليومية) قبل ان يلجأ عدد من الكتاب الى اسلوب العرض التحليلي، الذي لا يتملق بالضرورة غرائز القارئ، ولا يخاطب قناعاته المسبقة. غير ان هذه النقلة شملت بعض المعلقين دون اغلبيتهم الذين اعتصموا باسلوب تقريري وخطابي مباشر. ولئن كانت هذه احدى المظاهر الفكرية التي تطبع القسط الاكبر من التعليقات، فان هذه الظاهرة تكشف عن وجه اخر وهو ضعف فنية التعليقات.

والمقصود ليس الاسلوب فقط حيث تتشابه الاساليب ولدرجة التكرار، بل كذلك الحساسية اللغوية، ودقة التعبير، والترابط بين المقدمات والنتائج، واختيار زوايا جديدة للتناول والمعالجة مما يميز كاتبا عن اخر. وهو مما يفتقده قارئ التعليقات الصحفية، سوى لدى نفر قليل من الكتاب الموهوبين والمتمرسين.

من الملاحظ الان ان بعض الصحف العربية باتت تشهد احتشادا في عدد الزوايا والاعمدة، وذلك انطلاقا من مفاهيم تركز على الكم والكثرة، بديلا عن النوعية والجدوى، فيما تقل هذه الظاهرة لدى الصحافة العربية «العريقة» والمتطورة. ففي الصحافة المصرية فانه مقابل توفر مئات الكتاب، فان قلة قليلة هي التي تتفرغ للتعليق اليومي، وتطوف في البال اسماء علي امين (صاحب زاوية «فكرة» الشهيرة) واحمد بهاء الدين وانيس منصور فيما لم يلجأ محمد حسنين هيكل لكتابة تعليق يومي. وفي الصحافة اللبنانية لمع اسم الكاتب ميشيل ابو جودة في زاويته «حقيبة النهار» وهي ذات اسلوب تحليلي بارع، ومصدر لاستكشاف التوجهات السياسية. وتخصص صحيفة «الحياة»، منذ مطلع الستينيات اربع زوايا يومية، منها زاوية «عيون واذان» لرئيس تحريرها جهاد الخازن، فيما يتعاقب المعلقون السياسيون على الكتابة غير اليومية.

اما في الصحافة الغربية، فان الكتابة اليومية محدودة، ولا تتاح الا لكبار المعلقين. ويستحق الامر بعدئذ الاشارة الى ان التعليق اليومي لا يتطلب فقط موهبة وثقافة صاحبه، بل ان يكون متمرسا في اساليب الكتابة الصحفية (الخبر، المقدمة، المقابلة، التحقيق)، او ان يكون على الاقل شديد القرب من اجواء العمل الصحفي وفنونه ومهاراته، من اجل امتلاك لغة صحفية وهي غير اللغة الادبية، ولغة العلم والتقارير. علاوة على الحاجة الى التخصص كالتفرغ للكتابة عن السياسة المحلية او العربية - الاقليمية او الدولية، او الفكر السياسي، دون ان يحد ذلك من تعاطي الكاتب احيانا مع بعض الموضوعات التي تقع خارج اختصاصه، وهو ما لا يؤخذ في الاعتبار في التعليقات الصحفية التي تتناول كل شيء واي شيء.

أداء الصحافة الأردنية

د. فهد الفانك

تقسم الصحافة الأردنية إلى قسمين. الأول يضم خمس صحف يومية هي الأقرب إلى التحفظ والمسؤولية ولو على درجات مختلفة. والثاني يضم حوالي ١٥ صحيفة اسبوعية هي الأقرب إلى الاثارة والصوت العالي بدرجات مختلفة ايضاً.

ومع ان من الصعوبة بمكان وضع مجموعة من الصحف في كفة واحدة، إلا أنه يبقى صحيحاً إلى حد بعيد ان سقوف الصحف الأسبوعية اعلى بكثير من سقوف الصحف اليومية. وهذا هو الشأن في بلدان اخرى نصف ديمقراطية مثل مصر.

هناك انتقادات عديدة موجهة لأداء الصحف اليومية من حيث ان اخبارها تكاد تكون نسخاً متشابهة فهي تعتمد بكثافة على ما توزعه عليها وكالة الانباء الاردنية الرسمية فيما يتعلق باخبارها المحلية، وتعتمد كلياً في اخبارها الدولية على ما تبثه وكالات الانباء الاجنبية، بحيث ان الاختلاف الأساسي بينها يكاد يقتصر على اسماء كتاب الاعمدة الذين يميزون صحيفة عن اخرى.

وهناك انتقادات شديدة توجه ضد الصحف الأسبوعية، لأنها تستعمل العناوين الصارخة، وتكتفي بالاشاعة دون التحقق من صحة اخبارها، وتضطر في العادة لنشر نفي وتصحيح لما نشرته في أعدادها السابقة، بحيث ان مصداقيتها اصبحت محل سؤال. حيث أن القراء اكتسبوا مناعة ضد ما تجيء به الصحف الاسبوعية

وإذا كان لا بد من الاستثناءات فاننا نقول ان صحيفة «العرب اليوم» اقرب في مزاجها وسلوكها إلى الصحف الأسبوعية، وان صحيفة «السبيل» الاسلامية و«المجد» الناصرية اقرب إلى روح المسؤولية والتحفظ من زميلاتها الاخريات، ولكن الفروقات تظل في نطاق الدرجة لا النوع

اداء الصحافة الأردنية جيد، ذلك ان المستوى المهني لصحافتنا اليومية يعتبر من افضل المستويات في الصحافة العربية، إلى جانب بعض صحف لبنان ومصر. اما الصحف الاسبوعية فانها اكثر الصحف العربية حرية دون استثناء.

هناك مؤشران على الأقل يدلان على فعالية الصحافة الأردنية اولها انها نجحت في إقلاق راحة الحكومة التي اخذت تبحث عن مختلف الوسائل لتقييد حرية الصحف وتخفيض سقوفها، وثانيها نجاحها في اثارة اهتمام مؤسسات حرية الصحافة في العالم التي هبت لحمايتها من محاولات التقييد والمضايقة الحكومية، وتدخلت اكثر من مرة وباكثر من اسلوب ضد الاعتداء عليها بصفتها صحافة مفوهة (OUTSPOKEN)

هل يمكن تحسين الأداء الصحفي؟ نعم بالطبع، فالصحافة اليومية مطالبة بأن ترفع صوتها قليلاً، وان تلتزم بنشر ما يهم القراء اكثر مما يهم المسؤولين مما لا يقرأه احد ويعتبر صفحات بيضاء. والصحافة الاسبوعية مطالبة بالمزيد من روح المسؤولية والدقة في تقديم التقارير.

ومما لا شك فيه ان العاملين في الصحافة الأردنية يفتقرون إلى التدريب المهني، ويجهل اكثرهم اصول المهنة وتقاليدها، واكثرهم لا يتقن لغة اجنبية وبالتالي لا يقرأ الصحافة العالمية.

نعم هناك عيوب مهنية في الصحافة الأردنية، وهناك انفلات معيب وتجاوزات غير مسؤولة، ولكن العلاج لا يكون بفرض المزيد من القيود، بل إعطاء المزيد من الحرية والمسؤولية مما يمكن أن يجعل الصحافة الأردنية اكثر تأثيراً ليس على النطاق المحلي فقط بل على صعيد الوطن العربي.

ملاحظات على هامش الحوار الاعلامي العربي الالماني

الحاجة ملحة للخروج من معضلة ضعف ركائز الحوار

سليم ايوب *

عقدت في عمان يومي ١٢ و ١٣ ايار ١٩٩٨ ندوة متخصصة بعنوان «الحوار الاعلامي الالماني العربي» باشراف معهد الدراسات الشرقية في هامبورغ وبمبادرة من مكتب الاعلام الفيدرالي الالماني في بون وبالتعاون مع السفارة الالمانية في عمان.

شارك في الندوة اكثر من عشرين شخصية من المتخصصين في شؤون الشرق الاوسط والمستشرقين وعدد من الصحفيين الالمان والعرب

المقال التالي يلقي اضواء وملاحظات على موضوع الندوة.

عندما يطرح موضوع معقد كالحوار بين وسائل الاعلام الالمانية والعربية للبحث فانه من الصعوبة بمكان فصل ذلك عن الحوار او اللغة المشتركة في المجال السياسي والاقتصادي. فالرسالة التي تحاول اية وسيلة اعلامية مستقلة وخاصة عربية كانت ام المانية نقلها محكومة بعدة عوامل متشابكة ومتداخلة، واول هذه العوامل واهمها هو خلق توازن معقول ومقنع بين هدف الربحية ومبدأ الموضوعية والمصداقية. اما وسيلة الاعلام الرسمية فلا يهمها في كثير او قليل موضوع الربحية لان الدولة هي التي تتولى تغطية النفقات، واما الموضوعية والمصداقية فهي موضوع اخر خاضع لاعتبارات عديدة اخرى. ومن هنا تنبع المشكلة الكبرى امام تدفق المعلومات والاخبار وتبادلها بين المجتمعات المختلفة بحيث نلاحظ في معظم الحالات اتساع الفجوة وليس تقليصها.

ومن هنا كانت المسالة المحورية التي ناقشها المشاركون في ندوة الحوار الاعلامي الالماني العربي، لانها مسالة معقدة جدا يخرج المتتبع لها والمشاركون فيها بنتيجة مفادها انهم يتحدثون عن افكار لا اجنحة لها ومشاريع لا مرتكزات تسير عليها ولو ببطء ولكنها اي الندوة كانت فرصة ثمينة لتبادل الراي والمعلومة وعصف للتفكير بصوت عال، على امل العثور على ثغرة يمكن الولوج منها الى ساحة ارحب لخلق حالة من التفاهم بدل التنافر ومن الوفاق بدل العداء والنية الحسنة بدل التربص.

ويجب الاشارة الى ان الانسان العربي عندما يفكر او يدرس الموقف الالماني فانه يصعب عليه ان يميز هذا الموقف ويفصله عن الموقف البريطاني او الفرنسي وغيرها من مواقف الدول الاوروبية الغربية، تماما مثل نظرة المواطن الاوروبي للعالم العربي حيث يصعب عليه التمييز الدقيق لان هذه النظرة محكومة بمعطيات تراكمية ومتشابكة تجعل من الصعب الفصل بين موقف واخر له علاقة باحدى الدول العربية. فالتجارب كثيرة والامثلة قديمة وجديدة على تماثل وتقارب وجهات النظر الالمانية والفرنسية والبريطانية وغيرها من العالم العربي. والسبب في ذلك لا يكمن فقط في العائق اللغوي بل يشمل ايضاً العامل الثقافي والحضاري والاقتصادي والسياسي، ففي هذه المجالات نجد ان المشرق العربي والغرب الاوروبي يقفان على ارضيتين متباعدتين ومختلفتين اختلافاً يكاد يكون جذرياً يحتاج جسره إلى جهود هي اقرب إلى المعجزات التي مضى عهدها وولى.

لكن ومع ذلك لا بد من البحث عن مؤشرات وعوامل من الواقع يمكن التعامل معها وبالرغم من التناقضات التي يضمها كل عامل على حدة. فهناك المؤشرات والعوامل التاريخية والسياسية والجغرافية والانسانية التي تركت بصماتها على طرفي المعادلة.

١ - العامل التاريخي والذي يعود إلى ما قبل الميلاد عندما حضر [illegible] منطقة الشرق العربي [illegible] روما، والاثار والمعالم [illegible] هذا النفوذ، ثم [illegible] الاسلامية التي وصلت إلى [illegible] اوروبا [illegible] الحملات الصليبية [illegible] ثم جاء الاستعمار الاوروبي [illegible] البريطاني والفرنسي على [illegible] يرحل عسكرياً عن معظم الاقطار العربية [illegible] الستينيات، والذي [illegible] تحول إلى تواجد [illegible]

هذا العامل او البعد التاريخي [illegible] مداً وجزراً، قروناً طويلة [illegible] الطرفين. وباستثناء فترة [illegible] الايجابي في عهد هارون الرشيد وشارلمان والعالم العربي للاندلس، فإن العلاقة [illegible] والتشكك

لكن الاتصال بين العالم العربي والاسلامي واوروبا لم يتوقف يوماً واقل ما يمكن قوله في هذا المجال ان الطرف العربي كان يشعر دائماً [illegible] الاضعف والمغلوب على امره وفي هذا القول الكثير من الصحة باستثناء فترة الحكم العثماني الذي امتدت سيطرته إلى فيينا وبودابست وغيرها من المدن الاوروبية الهامة. اما الجانب الاوروبي وخاصة في بدايات القرن التاسع عشر فكان يسعى دوماً إلى تعزيز ثورته الصناعية عن طريق [illegible] المواد الخام من البلاد المستعمرة [illegible] الوطن العربي باسعار زهيدة ثم [illegible] اسواق [illegible] ومنتوجاته

٢ - العامل الجغرافي وهو اقوى الاسباب [illegible] العلاقة التاريخية المتوترة بين اوروبا والعالم العربي وهو في الوقت نفسه عنصر اساسي في الاحتكاك والتواصل والحوار وتبادل المعرفة والثقافة، ويكفي الاشارة إلى انتشار اللغات الاوروبية في العالم العربي عن طريق الدراسة في اوروبا وعن طريق البعثات التبشيرية الاوروبية، وعلاقات التجارة مع المدن المطلة على ساحل البحر الابيض المتوسط

٣ - العامل السياسي وينبع من العاملين السابقين وهو محصلة طبيعية وامتداد لهما. فهذا العامل السياسي لم يبدأ بالتحول من العداء المكشوف إلى المستتر بين ليلة وضحاها بل مرّ بمراحل مختلفة إلى ان استقر على حالة المهادنة ومحاولات الوفاق واصبح كل طرف وضمن ظروف القوى منه واوسع، تابعاً ومشاركاً باحدى القوتين الاعظم بعد الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من حرب باردة لم تضع اوزارها إلا في نهاية الثمانينات.

لكن هذا العامل السياسي اخذ منحى جديداً ومختلفاً بسبب ما يطلق عليه في العالم العربي بالقضية الفلسطينية وما يسميه الغرب بإبادة اليهود على ايدي النازيين في المانيا، من هنا زادت الشكوك العربية بنوايا اوروبا الغربية خاصة عندما قامت بريطانيا وفرنسا بالهجوم المشترك على قناة السويس عام ١٩٥٦، وزاد من تعقيد هذا التطور احتلال اسرائيل لسيناء اثناء تلك الحملة.

وشهد العلاقات العربية الالمانية كذلك منذ [illegible]

[illegible]

في الداخل [illegible] المواطن العربي في موطنه سواء في الاردن او مصر او تونس مع الاوروبيين [illegible] على شكل [illegible] او [illegible] اماكن اقامتهم على [illegible] والاثار الشرقية العربية الاسلامية [illegible] وسائل الاعلام العربية [illegible] هذه الظاهرة وهذه العلاقة عبر [illegible] لا يخلو من التشويش والاثارة، مما يزيد من التباعد والتنافر بين الطرفين وربما كان من الاجدر لوسائل الاعلام الاوروبية وهي تعالج مشاكل تواجد الملايين من العمال الاجانب في بلادها ان تكون اكثر انصافاً وموضوعية اتجاه هؤلاء الناس ونجاه تراثهم ومشاعرهم وهذا ينطبق على وسائل الاعلام العربية ايضاً.

وفي هذا المجال لا بد من الاشارة إلى التجربة التركية الالمانية، فتركيا عضو اساسي في حلف شمال الاطلسي، وهي دولة قامت في مطلع هذا القرن على مبدأ وشعار العلمانية [illegible] عن الدولة، اضافة إلى العديد [illegible] والخطوات التي اتخذتها الحكومات التركية [illegible] من اجل التقرب من اوروبا والابتعاد عن [illegible] العربي الاسلامي عقيدياً وجغرافياً [illegible]

لكن اوروبا ما تزال ترفض [illegible] تركيا إلى مجموعة الوحدة الاقتصادية [illegible] بحجة عدم تطبيق الديمقراطية [illegible] تركيا، واهم من ذلك [illegible] الاسلامي داخل اوروبا، ومع ذلك [illegible] عالية من مفكرين غربيين [illegible] مطالبة العالم العربي ووسائل الاعلام [illegible] لفكرة فصل الدين عن الدولة [illegible] يخلق ارضية الفعل [illegible] والتفاهم

صحيح أن هناك تياراً ولو ضعيفاً [illegible] العربي يؤيد فصل الدين عن الدولة [illegible] مقومات جمة وخاصة من التيار [illegible] الشعب رفضاً معنوياً [illegible] القليلة الماضية ومن بعض الفئات الحاكمة [illegible] بعني المزيد من التخلي عن السلطة [illegible] اخرى

والخروج من معضلة ضعف ركائز الحوار الاعلامي الالماني العربي او حتى [illegible] اتخاذ خطوات عملية معينة يمكن [illegible] التالية

١ - الاستعداد المبني للاستماع [illegible] مفتوح للطرف الآخر وتفهمه [illegible] ندوات كالندوة التي عقدت في عمان مؤخراً

٢ - التخلي عن مبدأ الافكار [illegible] عن بدائل الترب إلى الواقع.

٣ - اتفاق وسائل الاعلام في البلدين [illegible] تخصيص مساحة نسبية محددة [illegible] مشاكل وهموم وافكار الطرف الآخر

٤ - نشر مواضيع وتحليلات مشتركة [illegible] واحد حول مواضيع معينة تهم الراي العام [illegible] المانيا والدول العربية

٥ - تثقيف الاعلاميين والسياسيين [illegible] حول المشاكل وهموم وتطلعات الجانب الآخر

٦ - التمييز بين التصرف الفردي [illegible] التلقائي وبين التصرفات الجماعية [illegible]

٧ - اعتراف كل طرف بالظلم [illegible] بالطرف الآخر بقصد او عن غير قصد

٨ - الاعتراف بحق الآخرين في حرية [illegible] السياسي والمعتقد الديني والسلوك [illegible] وعدم فرض نمط معين على الغير [illegible] هذا النمط هو الافضل.

٩ - البناء على ارضية الرفض الاوروبي [illegible] الخجول - باستثناء بريطانيا - للهيمنة [illegible] المطلقة التي تعيق الدور الاوروبي [illegible] سياسياً واقتصادياً وثقافياً، [illegible] المختارات أن تدخل حلبة المنافسة [illegible] عن طريق انشاء الوحدة الاقتصادية [illegible] ستفتح اوروبا [illegible] ثقافاتها بالعالم العربي [illegible] بشكل تحالفاً معنوياً [illegible] العربي [illegible] والقضايا الدولية [illegible]

* مدير [illegible] الاعلام

في دراسة عن حجم الانفاق على الاعلانات

٢٨,٨ مليون دولار في عام الذروة ١٩٩٥

ثلاث شركات كبرى فقط امتازت بإنفاقها العالي والمؤسسات التعليمية أكثر انفاقاً من المؤسسات المالية!

تشير دراسة نشرت مؤخراً ان حجم الانفاق على الاعلانات في الاردن قد تراجع خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بعد ان سجل اعلى رقم عام ١٩٩٥ حين وصل الانفاق إلى ٢٨,٨ مليون دولار. أما في العامين الاخيرين (٩٦ و ٩٧) فقد بلغ الانفاق زهاء ٢٣ مليون دولار مع ان الاوضاع السياسية كانت اكثر استقراراً.

وترصد دراسة اعدها فؤاد الطويل لمجلة الاعلان العربي (Arab Ad.) والتي تصدر في بيروت حجم الانفاق على الاعلانات منذ عام ١٩٩٣ حين بدأ السوق الاردني يشهد ازدهاراً. ويوضح الطويل ان عام ١٩٩٤ شهد زيادة في الانفاق الاعلاني بلغت ٦١ بالمائة مقارنة بما صرف عام ١٩٩٣ حيث ارتفع من ١٣,٤ مليون دولار إلى ٢١,٦ مليون دولار.

اما اوجه توزيع الانفاق الاعلاني فقد بلغت حصة الصحف ما معدله ٧٠ بالمائة من المجموع العام في حين كانت حصة المجلات اثنين بالمائة عام ١٩٩٣ وارتفعت إلى تسعة بالمائة عام ١٩٩٧. اما ما تبقى من إنفاق فقد ذهب إلى التلفزيون حيث بلغ المعدل السنوي للإعلانات التلفزيونية حوالي ٢٥ بالمائة خلال العامين المنصرمين.

وذهب الطويل في تحليله إلى انه باستثناء شركات الكوكا كولا والبيبسي وساعات سواتش وتويوتا لم تكن هناك اية مؤسسات كبرى معروفة بإنفاقها العالي على الاعلانات. واشار الكاتب إلى ان غالبية الاعلانات كانت للمدارس والمؤسسات التعليمية وحتى المؤسسات الحكومية.

اما في عام ١٩٩٧ فتشير الدراسة إلى دخول المؤسسات المالية إلى ساحة الاعلان، واهم هذه المؤسسات البنك العربي وبنك الأردن وبنك الاسكان كما دخلت ساحة الاعلان ايضاً الصحف نفسها مثل "الراي" و "الدستور" وذلك من قبيل "اعلانات مقايضة" او إعلانات خاصة بالمؤسسة الصحفية نفسها.

ويعزو السيد الطويل زيادة الانفاق على الاعلانات في الأردن إلى الاسباب والعوامل التالية:

- إلغاء القيود على عمليات التصدير والاستيراد
- "سقوط" حاجز جمركي.
- تأسيس او افتتاح مصنع جديد.
- تسجيل شركة جديدة.
- وجود عرض اكثر من الطلب في السوق.
- انخفاض نسبة الأمية.
- ارتفاع أو توسع الحريات الشخصية.
- بدء مؤسسة اعلان جديدة لعملها.
- الاستقرار السياسي.

ويقول السيد الطويل في دراسته:
"إن مستوى الانفاق على الاعلانات في أي دولة يرتبط بعوامل مالية واجتماعية وديموغرافية متعددة تتداخل بين بعضها البعض وفق مبدأ السبب وما يحدث من نتيجة أو نتائج".

ويضيف: "وبما أن المستويات تختلف من دولة لأخرى فإنه من غير الممكن الحصول على صورة واضحة عن الانجازات، إلاّ إذا قورنت بالمحيط الذي نعيش فيه وهو في هذه الحالة منطقة الشرق الأوسط ثم العالم على اتساعه".

ضمن هذا المفهوم، تشير الدراسة إلى ان الامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين تتمتع بحصة عالية للفرد من الناتج المحلي الاجمالي تبلغ في معدلها ٢٠,٠٠٠ دولار، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسة إلى ان لهذه الدول موارد وثروات تتوزع على عدد قليل من السكان.

اما في السعودية وعُمان فإن الحصة للفرد من مجموع الناتج المحلي الإجمالي هي حصة متوسطة، وذلك لارتفاع عدد السكان إذ يبلغ في السعودية ١٩,٥ مليون نسمة.

أما اقل حصة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي من نصيب لبنان والأردن حيث يبلغ المعدل ٤,٢٠٠ دولار.

بناء على ما تقدم فإن الإنفاق في الأردن على الاعلانات ضعيف نسبياً إذا ما قورن بأسواق اخرى في الشرق الاوسط حيث بلغ الانفاق ٢٣,٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٦: اما حجم الاعلان في لبنان في الفترة نفسها فقد بلغ نحو ٩٨ مليون دولار.

ويعزو الطويل هذا الضعف لعدة اسباب اهمها ان سوق الاعلانات في الأردن ما زال يافعاً وان السوق الأردني يتصف بالجمود.

وتشير الدراسة إلى ان اعلى انفاق على الاعلانات في المنطقة كان في السعودية، حيث بلغ ٧٠ بالمائة من مجموع ما صرف في دول الخليج. لكن هذا الحجم بذاته يعتبر ضئيلاً عند الأخذ بعين الاعتبار حجم الميزان التجاري الذي يقيس مجموع الصادرات والمستوردات للدولة.

باختصار فإن الاردن يتصف بأدنى إنفاق على الاعلانات لكل فرد، في حين ان السعودية تتصف بكون الانفاق الاعلاني فيها لكل فرد "مقلقاً جداً" مع اخذ إمكانيات الدولة بعين الاعتبار.

أما الدول الاكثر إنفاقاً بالنسبة للفرد فتأتي بالدرجة الأولى الكويت تليها الامارات العربية المتحدة ثم قطر. ويتضح من الدراسة أن قطر وعُمان تنفقان اقل من الامارات ولبنان الذي يظهر "سلوكاً ممتازاً وثقافة إعلانية واضحة".

وتقارن الدراسة بين الشرق الأوسط وأوروبا في مجال الانفاق على الاعلان وتبين ان دول المنطقة اقل انفاقاً من دول اوروبا وان الكويت التي تعتبر الاكثر انفاقاً على الاعلانات في الشرق الأوسط يقل فيها حجم الاعلانات عن البرتغال على سبيل المثال.

ويخلص الباحث إلى القول انه كلما زاد حجم الاستيراد فإن حجم الانفاق على الاعلانات يرتفع. وينهي دراسته بعرض النتائج على النحو التالي:

١) اولاً: ان الثقافة الاعلانية ما زالت بدائية وغير ناضجة باستثناء لبنان.

٢) ان لبنان هي الدولة الوحيدة في العالم العربي التي توفر دراسة عن الإعلان والاتصال الجماهيري في جامعاتها وتمنح شهادات معترفاً بها دولياً.

- بصورة عامة فإن الشركات العالمية تخصص موازنات لاعلاناتها تعتمد على مشاركة نسبة ٥٠ بالمائة مع الموزع المحلي.
- ما يجري فعلاً هو أن الموزع المحلي يضع المبلغ في جيبه الخاص ويصرف فقط ٥٠٪ من المجموع المخصص للصرف.
- يعتمد كثير من المصدرين على قيام الموزع المحلي بتخصيص موازنات محددة للسوق المحلي ولكن لسوء الطالع فإن هذا الامر لا يحدث.
- ان الشركات العالمية الكبرى لا تنفق مبالغ كافية في الشرق الأوسط.
- ان اسعار الإعلانات في الشرق الأوسط متدنية جداً مقارنة بالأسعار العالمية.
- ان انتشار الوسائل الاعلانية المختلفة يشتت او يفسخ السوق ومثل هذه الحالة تثير منافسة شديدة جداً. وبالتالي فإن هذا الوضع يجبر وسائل الاعلام من الدرجة الثانية على عرض اسعار اقل وفي حالات أخرى تعرض مساحات مجانية.
- انتشار وكالات إعلان صغيرة تنافس مؤسسات كبيرة ذات خدمات شاملة وبالتالي تمنح خصومات غير معقولة.

إن المستفيد من هذه العملية هو العميل، وكمثال فإن هنالك شركات عالمية كبرى تنفق حوالي مليون دولار لنوع محدد مقابل الحصول على ما قيمته خمسة ملايين دولار مجاناً من الاعلانات.

- ان الصناعيين والموزعين في العالم العربي سيباشرون الانفاق بجدية على الاعلانات عندما يقتنعون أن مثل هذا الانفاق هو استثمار وليس مجرد نفقات.

واخيراً فإن دراسة اخرى اعدها مركز البرق للأبحاث في الأردن توضح أن حجم الاعلانات خلال عام ١٩٩٧ لم يختلف عن حجمه في عام ١٩٩٦ حيث بلغ عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٢٤,٥ مليون دولار.

كذلك لم يكن هنالك اي تغيير في حصة وسائل الاعلام المختلفة إذ بلغت حصة التلفزيون ٢٤ بالمائة من المجموع وحصة الصحف ٧٢ بالمائة اما الاربعة بالمائة الباقية فكانت حصة المجلات المختلفة.

GLASBERGEN

اما حملة اعلانية رهيبة... بدنا اياك تعملنا حملة ثانية لحبوب تقوية العضلات اللي بينتجها مصنعنا

المصارف لا تستنفذ الحاجة إلى الترويج

خطاب إعلاني جديد يركز على خدمات البنوك

أمجد اللوزي *

يتوسع سوق الاعلان في الاردن في السنوات الاخيرة لاسباب تتعلق بارتفاع عدد السكان وزيادة عدد المؤسسات والمرافق التجارية، بالاضافة الى التوسع في المطبوعات الصحفية، والسبب الاهم هو ازدياد الوعي باهمية الاعلان كوسيط بين المعلن والمستهلك، وكقناة اتصال وتواصل بينهما.

وللإعلان اهمية خاصة لدى المؤسسات المصرفية والبنوك. فهو لا يبدأ ولا ينتهي مع وضع الموازنات الخاصة به، فهو بمثابة عملية متواصلة على مدار الوقت وطوال عمر المؤسسة، وما يتم الاعلان عنه في سنة معينة قد يتم حصد نتائجه في سنة تاليه. ومجمل الاعلانات ومعدل تكرارها وكثافتها لاية مؤسسة هو الذي يبلور الصورة الذهنية لدى المجتمع عن المؤسسة المعنية، وقد تجد مؤسسة ما نفسها في يوم من الايام مجبرة على انفاق الكثير من أجل تغيير الصورة التي كونها الافراد عنها، وقد تكون صورة غير صحيحة ومشوهة تكونت بفعل غياب اتصال المؤسسة بالجمهور عن طريق الاعلان.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب تحديد معالم واطر الحملات الإعلانية وتحديد كيف تقيم المؤسسة نفسها، وما هي الصورة المرغوبة والواقعية والطموحة التي ترغب المؤسسة أن يكونها الجمهور عنها.

ولكن هل الاعلان مُجدٍ؟

ليس هناك مقياس دقيق لفاعلية الاعلان، وتحقيق الجدوى المرجوة منه يبقى دوماً محل جدل (مع وضد). وعلى اية حال، فإن الكثير من المؤسسات تنظر إلى الاعلان على انه استثمار لا انفاق فهو الوسيلة لجذب عملاء جدد والمحافظة على ولاء العملاء الحاليين وعلى صورة المؤسسة في اذهان الناس.

وحسب دراسات حول هذا الموضوع فالاعلان قد يزيد من حجم المبيعات ولكن لمدة قصيرة سرعان ما تنتهي مع نسيان الناس للاعلان. لذلك فإن اعادة الاعلان من أجل التذكير ضرورة لكي تستطيع المؤسسة الوصول لمرحلة تصبح منتجاتها من سلع وخدمات معروفة ومميزة. إضافة إلى ان تكرار الاعلان وكثافته يحقق فائدة في ترسيخ اسم وصورة وشرعية المؤسسة في الأذهان.

والاعلان ليس بالعصا السحرية، انه يضمن اجتذاب عملاء جدد، ولكن نوعية السلعة أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة تظل الوجه الآخر للإعلان التي تستطيع تسويق نفسها بنفسها.

ويرى الكثير من المؤسسات ان الاعلان يحقق لها الامور التالية:

– يحافظ على الولاء بين العميل الحالي والمؤسسة.

– التأكيد على وجود وتواجد المؤسسة في السوق.

– إظهار قدرة المؤسسة على المنافسة والتجديد.

– المحافظة على الصورة الذهنية لدى المجتمع عن المؤسسة او التعديل والتحديث فيها ان شاءت المؤسسة ذلك.

– تكريس وإضفاء صفة الشرعية والموثوقية بالخدمات التي تقدمها المؤسسة

– تجنب الاثر السلبي في اذهان العامة الذي قد تحدثه قلة الاعلان كالقول مثلاً "المؤسسة الفلانية لا ذكر لها ... يبدو ان هناك معاناة .. وهكذا".

وبالنسبة للبنوك فإن خفض سعر الفائدة والغاء امتيازات قانون بنك الاسكان مثلاً يشكلان حافزاً يدفع بالبنوك الاردنية نحو البحث عن أسواق جديدة وبالتحديد سوق الخدمات والسوق الثانوي (قطاع الاسكان) ومن هنا تأتي حاجة البنوك إلى تبني خطاب إعلاني وإعلامي جديد يكون قادراً على وصف وترويج هذه الخدمات حيث لم تعد القروض والكمبيالات والودائع ذات فائدة مجزية بالنسبة لها.

وتبرز المنافسة الآن بين البنوك على قطاع الخدمات ذلك ان هذا القطاع اخذ بالسيطرة على السوق في الأردن كما هو الحال في الأسواق العالمية الأخرى، ومن أسباب ذلك الوعي الذي اشاعته الشركات عبر الوطنية. وخير دليل على هذا التوجه ما نراه اليوم من استعمالات للبطاقات البلاستيكية من بطاقات الدفع والائتمان مثل (Master Card, American Express, ATM, Visa, Visa Electron, National Express, CitiBan) إضافة إلى غيرها من بطاقات الهواتف العمومية وتلك التي تستعمل في المراكز التموينية والتلفونات الخلوية واجهزة البيجر.

كانت البنوك في الاردن تركز في خطابها الاعلاني والاعلامي على الحديث عن نفسها وعن حجمها في السوق المحلي والإقليمي والدولي وعلى حجم أرباحها ونشر ميزانياتها السنوية دون ان تولي اهتماماً ملحوظاً للحديث عن الخدمات التي تقدمها للعملاء، إذ لم تعتبر البنوك نفسها كوسيلة لتقديم الخدمة بل مصدراً للخدمة ذاتها.

والعميل هو الأساس ومحور نشاطات البنوك التجارية ولهذا فإن الحاجة ماسة لمنح العميل الاهتمام اللازم، ليس فقط داخل البنك [illegible]

[illegible]

والبلاغة. اما بالنسبة للمراسلات الرسمية فان استعمال صيغ [illegible] لازمة لتكريم المخاطب.

وتفيد السيدة هانيا قافيشر مدير عام شركة اصالة للدعاية والاعلان ان سوق الاعلان في الاردن ما زال في مرحلة التطور [illegible] اعمق للقيمة واهمية الاعلان [illegible] المؤسسات المعلنة او [illegible] وفي الكثير من الاحيان [illegible] الى الاعلان [illegible] الاستراتيجية [illegible] من إعداد الدراسات ووضع الاستراتيجيات الترويجية [illegible] التسويقية إضافة إلى تنفيذ [illegible] بالاساليب الحديثة والمتطورة في مجال الاعلان. ومن خلال الاعلان يجب احترام قارئ الاعلان وثقافته ومقدرته على التصور والاختيار وعدم محاولة خداعه. لذلك يجب ان يكون الاعلان صادقاً وغير خادع، ان لا [illegible] بالخديعة، ويجب ان تكون لغة الاعلان بسيطة وسهلة ومباشرة ومفهومة. [illegible] ان ما يقوله الاعلان اهم [illegible] من كيف يقوله الاعلان وتصميم الاعلان يجب ان لا يكون على حساب المضمون [illegible] لا تريد ان تذهل القارئ

بالالوان وفنون "الحركات" في اسلوب التنفيذ والاخراج الفني قدر ما انت بحاجة إلى إيصال المعلومة التي تريد .. هكذا ببساطة ووضوح والاعلان الناجح هو الذي يلفت نظر الناس إلى مضمونه لا إلى شكله .. وهناك الكثير من الامور التي تدخل في نجاح الاعلان مثل التصميم والالوان والصيغة والعبارات المؤثرة. اما بالنسبة للمستهلك فإن الاعلان يبين له مزايا وصفات الخدمات والسلع المعلن عنها مما يفسح له مجالاً ارسع لكي يختار من بين هذه السلع ما يراه مناسباً".

هناك اكثر من ٦٠٠ وكالة اعلان في الاردن، ولكن حسب ما يقوله بعض المراقبين القليل لديها القدرة والكفاءة كشركات تسويق واعلان، بينما البقية منها وكالات اعلان فقط تستفيد من خصومات الصحف عن نشر الاعلانات.

وهناك الآن منافسة بين الصحف اليومية الخمس في الأردن، ومع أن أسعار الاعلانات فيها موحدة وبنسبة خصم ثابتة تصل إلى ٢٠٪ إلا انها اصبحت تتنافس فيما بينها للحصول على المؤسسات المعلنة عن طريق منح خصومات تصل إلى ٥٠٪ احياناً. اما بالنسبة للتلفزيون والاذاعة فان اسعارهما ثابتة بسبب غياب المنافسة

باسم الدجاني مدير الانترماركت - الاردن يقول: "ان الصحف اليومية تتجاهل وكالات الاعلان وتتصل مباشرة مع الجهات المعلنة لتمنحها خصومات هائلة قد لا يستطيع الوكيل نفسه منحها لنفس الجهة.. ولو قام شخص بمناقشة وسائل الاعلان لحصل على خصومات هائلة وليس من العدل أن تكون الامور هكذا"

اتجاهات سوق الاعلان العربي

وفي دراسة اعدها المركز العربي لبحوث والدراسات الاستشارية "بارك" في بيروت ان حجم السوق الاعلاني العربي بلغ ١,٥٤ مليار دولار لعام ٩٧ بزيادة ١٤٪ عن عام ٩٦ وقد فاق النشاط الاعلاني في مصر كل التوقعات إذ بلغ حجم السوق الاعلاني ٢٧٦ مليون دولار لعام ٩٧ اي بنسبة نمو ٢٥٪ عن عام ٩٦، وكان اكثر المستفيدين من هذا النمو كانت الصحف اليومية والتي ارتفعت مداخيلها الاعلانية بنسبة ٤٢٪ لتصل إلى ١٥٠ مليون دولار. وبالنسبة للنتائج التي توصلت إليها دراسات لشركة [illegible] اشارت هذه الدراسات إلى ان الانفاق [illegible] في الأردن بلغ ١٧,٣ مليون دينار توزعت على الصحف ٧٢٪، التلفزيون ٢١٪، المجلات [illegible] تشمل هذه الدراسة سوق اعلانات الطرق [illegible] الملكة سواء المضاءة أو العادية.

الا ان هناك عوامل اخرى عديدة [illegible] على عجلة نمو السوق الإعلاني في [illegible] وابرزها الاعتماد على اسعار [illegible] الاعلان وكذلك التلكؤ في [illegible] متطورة في تسويق وسائل الاعلان [illegible] غير اننا نلاحظ انه [illegible] واضحة بين درجة [illegible] من ناحية، وبين درجة [illegible] ناحية ثانية.

> **"هناك الآن منافسة بين الصحف اليومية الخمس في الأردن، ومع أن أسعار الاعلانات فيها موحدة وبنسبة خصم ثابتة تصل إلى ٢٠٪ إلا أنها أصبحت تتنافس فيما بينها للحصول على المؤسسات المعلنة عن طريق منح خصومات تصل إلى ٥٠٪ أحياناً."**

قامت معظمها بجهود فردية ويديرها شباب واقعيون يحبّون النجاح

قراءة في تاريخ وكالات الدعاية والاعلان والعلاقات العامة في الأردن

د. تيسير مشارقة

مرّ ثلاثة وثلاثون عاماً على ترخيص اول مكتب دعاية وإعلان في الاردن ومؤسسة (قرباش) كانت اول مؤسسة دعاية وإعلان في الاردن تم ترخيصها بموافقة دولة رئيس الوزراء عام ١٩٦٤، واول وكالة علاقات عامة ظهرت عام ١٩٧٣.

ومنذ عام ١٩٦٤ حتى مطلع ١٩٩٨ تم ترخيص ما يقارب ٦٦٤ مؤسسة متخصصة بالدعاية والاعلان والعلاقات العامة والتصميم الفني.

شهد قطاع الدعاية والاعلان في الاردن نموأ ملحوظاً في السنوات الاخيرة بقدوم شركات عربية واجنبية للعمل في العاصمة عمّان، وافتتاح مكاتب إقليمية لوكالات عالمية. واصبح عدد وكالات الدعاية والاعلان المسجلة رسمياً في دائرة المطبوعات والنشر يزيد على ٦٠٠ وكالة بينما العاملة منها بنشاط تصل إلى ما يقارب نصف هذا الرقم، اي ٣٠٠ وكالة. وتقوم معظمها بجهود شباب وطاقات فردية.

هذه الوكالات تقوم بدراسة طبيعة المستهلك الأردني وذوقه، والذوق العربي بشكل عام واهتمامات المواطنين وتطلعاتهم. ويدير شباب مدربون هذه الشركات والوكالات، وهم في الغالب اشخاص واقعيون وإيجابيون يحبون النجاح ويقدّرون الجهد المبذول في تحقيق النجاح.

وقد استحدثت ادارات هذه الوكالات وحدات خاصة بالتسويق والابحاث التسويقية، حيث يقوم بعضها بالتسويق المباشر والتسويق البريدي، واستحدثت برامج خاصة وادارات لتصميم الاتصالات التسويقية بالوسائط المتعددة Multimedia لتقديم خدمات بناء وتصميم مواقع الانترنت.

ومن خلال دراسة لواقع وكالات الاعلان العاملة في الاردن، وجدنا انها متعددة الاختصاصات، وظهر ذلك من خلال الانشطة التي تقوم بها هذه الوكالات، ونذكر من هذه الانشطة: صناعة اليافطات والملصقات السياحية، القيام بدراسات لقياس تأثير الاعلان بالسوق الاردني، دراسات تتناول طبيعة المستهلك الاردني (واظهرت بعضها انه مستهلك متردد ولا يُقبل على السلعة بسهولة، ويتم استقطاب اهتمامه احياناً بالجوائز والمسابقات) إصدار نشرات إعلانية ومطبوعات متخصصة بالاعلان (الفرصة، المندوب، بانوراما، دليل عمّان...)، إعلان تلفزيوني، تصميم ارمات على الكمبيوتر، قص ستكرز على الكمبيوتر، افلام وثائقية وانتاج اغاني فيديو، هدايا ومواد دعائية، صناعة لوحات إرشادية داخلية وخارجية، تصميم غرافيكي وفني، تصميم مطبوعات، إعلانات صحف ومطبوعات، تجارة مواد دعاية وطباعتها، مطبوعات ملونة وطباعة علب كرتون، اغلفة اشرطة كاسيت، إعلانات نيون، وخدمات عامة للخطاطين وغير ذلك...

ويؤكد العاملون في قطاع الدعاية والاعلان بان الاعلان كحرفة أمر جديد على السوق الاردني وبدأ يتحول إلى حرفة منذ مطلع التسعينيات، وانه سيمر بعض الوقت قبل أن يتمكن القائمون على البرامج الإعلانية من إقناع العملاء بإمكانية الخروج بحملات إعلانية كفؤة ومؤثرة. ويؤكد هؤلاء المنهمكون في حرفتهم الاعلانية أن حركة الاعلان مرشحة للنمو بصورة ملحوظة وملموسة.

ويذكر ان عام ١٩٩٧ شهد تطورات هامة على السوق الإعلاني، إذ بلغ حجم السوق الإعلاني ٢٤.٥ مليون دولار، كان للصحف اليومية حصة الأسد منها. من جانب اخر، تشير المعلومات الإحصائية أن اول مكتب دعاية وإعلان في الأردن تم ترخيصه عام ١٩٦٤ بموافقة رئيس الوزراء انذاك. وهذا يلغي الطروحات التي تقول أن عمر مكاتب ووكالات الدعاية والإعلان حديث جداً في الأردن. فقد كان يسود اعتقاد ان حركة الاعلان في الأردن كفن وصناعة حديثة العهد.

وبعد الرجوع إلى سجلات دائرة المطبوعات والنشر القديمة والجديدة، ظهر ان اول مكتب مستقل للدعاية والاعلان في الأردن تم ترخيصه يوم ١٩٦٤/٧/١٤ لصاحبه جورج قرباش وباسم "مؤسسة قرباش اخوان للدعاية والاعلان".

وقد تكون وكالات الاعلان قد ظهرت مبكراً في الاربعينيات او الخمسينيات، إلاّ أن سجلات دائرة المطبوعات والنشر لم تظهر لنا ذلك.

ومن المفيد الاشارة هنا إلى ان هناك تسجيل لكل المكاتب التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧/١٠/١، فقد ظهر أن عدد المكاتب التي تم ترخيص اعمالها قبل هذا التاريخ حوالي ٣٩ مكتباً. ومعظم التراخيص تم الحصول عليها في وزارة الصناعة والتجارة. ويظهر أن مؤسسة قرباش هي الاقدم، ويليها مكتب خليل الصبيحي للدعاية والاعلان (١٩٧١/٦/١٢) ومكتب شمس الدين الخطيب (١٩٧١/٧/١٠) وشركة رونا للدعاية والاعلان (١٩٧٢/٧/٢٦) وشركة الشرق للعلاقات العامة والاعلان (١٩٧٣/١٢/١٥).

ومما ذكر، نستطيع ان نلاحظ ان اقدم وكالات العلاقات العامة المسجلة رسمياً في الأردن ظهرت عام ١٩٧٣. وهذا الاهتمام بهذا الجانب من جوانب الاتصال يبدو ايضاً حديث العهد بدولة حديثة مثل الأردن. ويظهر أن الاهتمام بالاعلان كان ابكر بعشر سنوات تقريباً من الاهتمام بالعلاقات العامة.

وتفيد معلومات دائرة المطبوعات والنشر، ان الدائرة قامت عام ١٩٩٧ بترخيص ٤٣ مكتباً للدعاية والاعلان في كافة انحاء المملكة، (٣٤) منها في العاصمة عمّان و (٩) مكاتب في المدن الاردنية الأخرى (٢ في المفرق و ١ في الكرك و ٣ في الزرقاء و ١ في العقبة و ٢ في إربد). وقد ظهر في إحصائية نشرتها وكالة الأنباء الأردنية (بترا) مؤخراً أن دائرة المطبوعات والنشر قامت بترخيص ٢٨ مكتباً فقط. ولكن بالرجوع إلى السجلات ظهر أن الـ ٤٣ وكالة تم ترخيصها في الفترة الواقعة من ١٩٩٧/١/١٣ – ١٩٩٧/١٢/١٨.

وتبين ايضاً ان عدد مكاتب الدعاية والاعلان والتصميم الفني المرخصة في الأردن منذ عام ١٩٦٤ حتى ١٩٩٦/١٢/٢٦ وصل إلى ٦٢١ مكتبا، ويضاف إليها بهذا الجانب من جوانب الاتصال حتى مطلع ١٩٩٨ ما يقارب الـ ٦٦٤ مؤسسة.

وإذا كان لا بد من إنصاف للتاريخ، فقد كان عدد مكاتب الدعاية والاعلان التي تم ترخيصها منذ عام ١٩٩٠ حتى اواخر عام ١٩٩٧ يقارب الـ ٢٨٧ مكتباً. اما في السنوات الـ ٢٦ التي سبقت عقد التسعينات (اي منذ ١٩٦٤ – ١٩٩٠) فقد تم ترخيص ٢٧٨ مكتباً، اي اقل بكثير من المكاتب الإعلانية التي تم تسجيلها في سبع سنوات، بفارق ٩٢ وكالة دعاية وإعلان. وإذا أردنا استخدام النسب المئوية نجد أن نسبة عدد وكالات الدعاية والإعلان التي ظهرت في التسعينيات وصلت ٥٨٪ من العدد الإجمالي مقارنة لعدد الوكالات التي ظهرت في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات (٤٢٪) من إجمالي الوكالات التي ظهرت طوال ٣٣ سنة من النشاط الرسمي المستمر.

ومن خلال هذه الدراسة لواقع صناعة الاعلان في الاردن، نلاحظ أيضاً أن الازدهار في حركة الاعلان في الاردن بدأ مطلع التسعينيات، وذلك لاسباب عدة، منها اولاً: ازدهار حركة الاقتصاد وانتعاش السوق، وثانياً: قدوم وكالات إعلان ماهرة ومتخصصة من دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية

لماذا يجري تخصيص ميزانيات عالية للإعلان؟

المعلنون يجهلون حجم توزيع الصحـ
والمستوى الفني واللغوي للإعلان .. ضعيـ

محمود الريماوي

يدرك قارئ الصحيفة اليومية ان الاعلان المنشور على صفحاتها هو مجرد «دعاية» لكنه يقبل على قراءة الاعلانات كما المواد الاخرى في الصحيفة، وربما تستحوذ الاعلانات على اهتمام اكبر من بقية المواد المنشورة.

وكان أحد اباطرة الصحافة في الولايات المتحدة، قد وصف الصحيفة اليومية بانها «صفحات اعلانية تتخللها بعض المقالات والاخبار التافهة»! وليس ذلك بالضرورة راي القارئ فصاحب امبراطورية اعلامية تعنيه الاعلانات كمصدر رئيسي لجني الارباح، بصرف النظر عما اذا كانت تفيد القارئ ام لا. اما القارئ فانه يبحث حقاً عن منفعة ما او تلبية لاحدى حاجاته، كشراء او بيع سيارة او شقة، او الحصول على وظيفة، أو على سلع باسعار اقل من الاسعار السائدة. وبذلك فانه يصح وصف الاعلانات في جانب اساس منها، بأنها مساحات لخدمة القارئ، وانها توفر عليه جهداً وتسهل حصوله على بعض الخدمات الاساسية. على ان هذه الخدمة لا تقتصر على المستهلك الذي ينتمي عادة الى احدى شرائح الطبقة الوسطى. اذ ان المستثمرين ورجال الاعمال والمؤسسات الكبرى، تولي اهتماماً كبيراً بالاعلان باعتباره وسيلة تسويقية لا غنى عنها. وليس سراً ان بعض المؤسسات تقيس فاعلية الاعلانات التي تنشرها بمدى ما تحققه من توسع في المبيعات خلال فترة محددة يجري القياس عليها. وهذا من الاسس التي يتم على ضوئها وضع السياسة الاعلانية لمؤسسة ما، من حيث توقيت النشر وحجمه وفترته الزمنية وجهة النشر.

ويتساءل القارئ عن جدوى الانفاق العالي على نشر الاعلانات وخاصة مع الارتفاع المتزايد لاسعارها. وهو تساؤل مشروع خاصة وان كل اعلان (او نشرة اعلانية حسب اللغة الصحفية) لا يضمن عائداً ورواجاً مؤكداً. وفي الاجابة على هذا التساؤل يقول الضالعون في هذا العلم، ان ميزانيات الاعلان اما انها تندرج ضمن التكلفة، وتضاف الى السعر الذي يتم به استيراد السلعة من الخارج او تحديد ثمن تكلفتها اذا كان يتم انتاجها في الداخل (كصناعة وطنية). وهذا هو الغالب، او ان تحتسب كنفقات جارية ويتم حسمها من ضريبة الدخل، وفي هذه الحالة فان المستهلك لا يُعفى ايضاً من تحمل التبعات، اي من الزيادة في التكلفة، وبالتالي ارتفاع ثمن السلعة. وهناك من يرى بأن بعض المؤسسات الكبرى، تدرج ميزانيات الاعلانات، كنفقات مستقلة لغايات الاستثمار، وبما يجعل من الاعلان نشاطاً استثمارياً يتجاوز الهدف المباشر للتسويق وان كان يتضمنه، بحيث يتم تسويق المؤسسة ذاتها وبرامجها المستقبلية وامكانية التوسع في خدماتها ومنشاتها.. وليس مجرد تسويق سلعة أو خدمة بعينها. ومن الملاحظ الآن ان الصحف تحظى بنسبة تبلغ اضعاف نسبة الاعلانات التي يحظى بها التلفزيون. اما تفسير ذلك فيعود الى الفترة الزمنية الاطول التي يتمتع بها الإعلان المنشور في الصحيفة اليومية، وذلك طيلة اليوم، مقارنة بثوان معدودة يستغرقها عرض الاعلان التلفزيوني، فضلاً عن أن التركيز الذهني في قراءة الصحف يكون اعلى من التركيز على مشاهدة التلفزيون. ويضاف الى ذلك ارتفاع اسعار الاعلانات التلفزيونية، بما يجعل الاعلان التلفزيوني قاصراً على مؤسسات وجهات بعينها. بينما الاعلان الصحفي متاح نسبياً لشرائح واسعة من المجتمع. ولما تقدم من اسباب، فإن الاعلانات التلفزيونية تخاطب بالدرجة الاولى فئة ربات البيوت وفئة الاطفال، وهما من اقل الفئات قراءة للصحف، ومن اكثرها في الوقت نفسه مشاهدة للتلفزيون. ومن الملاحظ كذلك ان اذاعات الإف ام قد دخلت في الآونة الاخيرة وبقوة على خط المنافسة الاعلانية، وخصوصاً في الفترات النهارية، والتي يكون الاقبال فيها ضعيفاً على مشاهدة التلفزيون.

وبالاضافة فقد بدأ استغلال شبكة الانترنت لبث اعلانات صحفية، او بصورة مباشرة للمؤسسات التي تمتلك مواقع على هذه الشبكة.

وفيما يتعلق بالاعلان في الصحف، وهي اكثر الوسائل اجتذاباً للمعلنين، فان هناك مشكلة تعترض هؤلاء، وخاصة المؤسسات الكبرى التي تخصص ميزانيات عالية للاعلان. وتتمثل هذه المشكلة، في عدم تمكن المعلن من معرفة حجم التوزيع الحقيقي للصحف التي تمتنع في العادة عن تحديد حجم التوزيع بدقة، ولاسباب معلومة تتعلق بالتنافس مع الصحف الاخرى، اضافة الى ان حجم التوزيع ليس ثابتاً بالفعل. ولتدارك هذه المعضلة، فقد نشأت مؤسسات في بعض الدول العربية (لبنان والكويت على الخصوص) مهمتها التحقق من الانتشار، وتحديد عدد النسخ المطبوعة بصورة يومية، ونشر الرقم الحقيقي في الصحيفة المعنية في موضع ثابت. وبذلك فإنه يسهل على المعلن معرفة حجم التوزيع مقارنة بكمية النسخ المطبوعة والثابتة مع الاخذ في الاعتبار ان الكمية المطبوعة لا تباع جميعها. كما ان النسخة الواحدة المباعة تقع في ايدي اكثر من قارئ واحد!

وعليه فإن الانتقال من الارقام والنسب التقديرية الى ما هو اقرب الى الدقة والحقيقة مرهون باخضاع الصحف الى «مراقبة» مؤسسات التحقق من الانتشار

ويبقى الآن في خاتمة هذا العرض الاشارة الى بعض الملاحظات التي تتعلق بالمستوى الفني واللغوي للاعلانات. ان تصميم الاعلان من ناحية فنية في الاردن هو ادنى بما لا يقاس، من مستواه في صحافة عربية أخرى (لبنان تحديداً) فضلاً عن الصحافة الغربية. والمقياس البسيط لذلك، هو الجاذبية واستغلال مساحة الاعلان ومنح القارئ الشعور بالراحة والدهشة معاً. ان المعلنين والمصممين لا يرون في الاعلان عملاً فنياً يجمع بين مزايا الديكور والتصوير الفوتوغرافي والعمل التشكيلي (الرسم أو اللوحة). ولذلك فإن الجودة الفنية لا تعتبر على العموم احد مقاييس الاعلان الناجح. اذ ان ما يستحوذ على اهتمام المعلن والمصمم رسالة الاعلان او فحواه، وليس الطريقة او الصيغة التي يتم بها الاعلان. والمتعة البصرية اي امتاع عين القارئ لا تدخل في الحساب. ولذلك قلما يرى القارئ اعلانات ترقى الى مستوى عمل فني. ولذلك مردود سلبي على الصحيفة ككل وبالتالي على القارئ. فعلى افتراض ان هناك صفحة نصف مساحتها تضم مادة اعلانية تحريرية ونصفها الآخر عمومياً او القيا، يتضمن اعلانا تجاريا، ان ضعف المستوى الفني للاعلان ينعكس على الصفحة كلها وعلى قول الشيء ذاته، على المادة التحريرية [illegible] تصميمها واخراجها ثقيلا ومشوها، [illegible] من انتباه القارئ للاعلان الذي يسارع [illegible] الى صفحة اخرى، مما يؤكد الحاجة الى التمييز بين الاقسام التحريرية والاعلانية [illegible] الصحف.

الملاحظة الاخرى وتتصل بسابقتها [illegible] تصميم الاعلان يعتمد بالدرجة الاولى على [illegible] او النص، مما يرهق القارئ ودون [illegible] كاف للفراغ والبياض واللقطة للصورة [illegible] الرسم الموحي القريب واللطيف. وعندما تكون [illegible] الاعلان هي ذاتها المادة التحريرية من [illegible] ونصوص لغوية، فإن استجابة القارئ او [illegible] تكون ضعيفة مع الاخذ في الاعتبار انه لا [illegible] الانتقال الفوري من تحكيم عقله [illegible] مواد تحريرية (اخبار، تحقيقات، [illegible]) الى الاحتكام لماجاته الحياتية [illegible] اعلانات. ومن الملفت انه رغم تركيز [illegible] المادة المكتوبة، فان المستوى اللغوي [illegible] ضعيف. واول ما يتبادر الى الذهن [illegible] اللغوية الفاضحة التي [illegible] ينفر منها كل قارئ [illegible] الصحف للتدقيق اللغوي [illegible] هذا التدقيق، [illegible] من «صيدلية» الاعلان [illegible] العام للصحيفة [illegible] عليها على [illegible] اللغوي.

> ” إن الانتقال من
> الأرقام والنسـ
> التقديرية الى ما
> هو أقرب الى
> الدقة والحقيقة
> مرهون باخضاع
> الصحف الى
> «مراقبة»
> مؤسسات التحقق
> من الانتشار. “

Source: Harpers Index

قد يكون للاعلانات التلفزيونية اثر التنويم المغناطيسي حيث تعتمد الاعلانات الحديثة على مخاطبة الحواس كافة

تزايد حالات اعتقال الصحفيين خلال الشهرين الماضيين
ملفات الوزراء صيد ثمين للصحفيين!!
سرقة الصحفي للمعلومات جريمة ام شطارة؟

المشرق - خاص



تزايدت خلال الشهرين الماضيين وبشكل لم يسبق له مثيل عمليات اعتقال الصحفيين دون اسباب واضحة والافراج عنهم دون تقديمهم للمحاكمة، وهو الامر الذي لم يكن سائدا في ظل الاحكام العرفية حيث بقي الصحفيون في منأى عن عمليات الاعتقال المباشر رغم ممارسة اشكال اخرى من المضايقة ضدهم مثل المنع من العمل او الكتابة او الاستدعاء الامني او المنع من السفر. لكن اللاحظ ان شهر نيسان الماضي قد شهد اعتقال خمسة صحفيين هم: عبد الله ابو رمان - من صحيفة «الميثاق»، وسامي الزبيدي وعمر كلاب - من صحيفة «البلاد»، ويوسف غيشان من صحيفة «العرب اليوم»، وعبد الهادي المجالي من صحيفة «عبد ربه». فيما شهد شهر ايار الماضي اعتقال اربعة صحفيين في ظاهرة لم تعد تلفت الانتباه في الوسط الصحفي او حتى خارجه هم: عاطف عتمه وايمن رمانة من صحيفة «صوت المرأة»، ومأمون الروسان من صحيفة «البلاد»، وجهاد المنسي من صحيفة «العرب اليوم».

والغريب في الامر ان المداهمات في اغلبها تمت في ساعات الفجر الاولى لبيوت الصحفيين المستهدفين وتفتيش بعضها، بناء على مذكرة من مدعي عام محكمة امن الدولة والتي كانت ايضا هي صاحبة القرار في الافراج عنهم، ودامت فترات الاعتقال في المتوسط خمسة ايام، ولم ترافقها اية ضجة صحفية او اعلامية على مستوى الصحف المحلية اليومية والاسبوعية او حتى الاذاعات والقنوات الفضائية ما عدا حالة اعتقال الكاتب الساخر يوسف غيشان.

ولم تنشر الصحف المحلية اخبار هذه الاعتقالات سوى صحيفتي الـ «جوردن تايمز» و«العرب اليوم» ! حيث نشرتا اخبار عمليات الاعتقال والافراج عن الصحفيين وتم تناول هذه الاخبار ايضاً في بعض الصحف الاسبوعية التي كانت معنية مباشرة بعملية الاعتقال، ولم يتناول كتّاب الاعمدة من انباء الاعتقالات سوى حالتين هما (اعتقال يوسف غيشان، وجهاد المنسي ..) فيما التزمت نقابة الصحفيين الاردنيين الصمت التام ولم يصدر عنها اية ردة فعل او بيان (وهو بالاصل لا يصدر في مثل تلك الحالات ..) كما لم تبد منظمات حقوق الانسان المحلية او مؤسسات المجتمع المدني (نقابات .. احزاب) .. اي اهتمام يذكر رغم طابع هذه الاعتقالات المعادي لحرية الانسان وحرية الراي المكفولة بالدستور.

وقد اشاد الصحفيون الذين شملهم الاعتقال بالمعاملة الجيدة وذات المستوى المتميز التي تلقوها في سجن المخابرات العامة مكان اعتقالهم حيث زار بعضهم مندوب الصليب الاحمر، وتعتقد اوساط صحفية ان ثمة حملة موجهة الى الصحافة المحلية من اجل (فرك اذان) بعض الصحف او الصحفيين، والضغط عليهم لوقف او التخفيف من تناول بعض القضايا المحلية وخاصة الاجهزة الامنية وهو الامر الذي كشف عنه الصحفيون المفرج عنهم.

وقد نفت وزارة الاعلام على لسان امينها العام احسان رمزي اي علاقة للوزارة في مثل هذه الاعتقالات وهو الامر الذي نفاه ايضا مدير المطبوعات والنشر بلال التل الذي اشار ان دائرة المطبوعات لم تشتك على اي من الصحفيين التسعة المذكورين بموجب قانون المطبوعات والنشر الساري المفعول.

وفي لقاءات لـ «المشرق الاعلامي» مع الصحفيين المفرج عنهم اكد الصحفي ايمن رمانة من صحيفة «صوت المراة» بانه وزميله عاطف عتمة قد تلقيا معاملة ممتازة اثناء فترة احتجازهما في الفترة ما بين (٧/٥-١٣/٥/١٩٩٨) حيث اسندت اليهما تهمة «التحريض وزعزعة الامن» على خلفية المانشيت الرئيس لصحيفة «صوت المراة» (اسبوع التفجيرات) والذي نشر بعض المعلومات عن التفجيرات التي حصلت في فندق القدس والمدرسة الاميركية والدوريات الخارجية. وقد افرجت محكمة امن الدولة عنهما بقرار «الافراج الفوري واغلاق ملف القضية». واشار الصحفي ايمن رمانه بان التحقيق معه تركز على كيفية حصوله على معلومات عن التفجيرات قبل اعلان وزير الاعلام بالوكالة عن تفصيلات تلك الجرائم في مؤتمره الصحفي الذي عقد خصيصا لهذه الغاية.

وفي اول حادثة من نوعها في الاردن اعتقل الصحفي مأمون الروسان من صحيفة «البلاد» على اثر اختفاء ملف وزير الاعلام بالوكالة ناصر اللوزي بعيد المؤتمر الصحفي الذي عقده في العاشر من ايار الماضي لتوضيح ملابسات عمليات التفجير، حيث كان ملف الوزير يحتوي على تقريرين امنيين قرأ منهما للصحفيين بعض المعلومات عن جريمة الشميساني(مقتل د. حنا نده وولده سهيل ود. عوني سعد .. حيث لم تكن اكتشفت بعد) وحول عمليات التفجير التي حصلت والقاء القبض على جماعة (الاصلاح والتحدي) المسؤولة عنها.

وقد اسندت للصحفي الروسان تهمة «سرقة» ملف الوزير، حيث تركزت التحقيقات معه كما قال حول الملف ومحتوياته ومن اطلع عليه وعرف به، ولم ينكر الروسان «اخذه» الملف حيث حضر بعد اعتقاله الى مقر صحيفة «البلاد» برفقة رجال الامن وسلمهم الملف من درج طاولته الخاصة وعاد معهم، وقد تمكن من نشر جميع المعلومات الواردة في ملف الوزير حول جريمة الشميساني حرفيا فيما احجم عن نشر ما ورد في الملف بخصوص التفجيرات خوفا على سير عملية التحقيق الجارية.

ويدافع رئيس تحرير صحيفة «البلاد» الاسبوعية جمال الشواهين عن سلوك المحرر لديه مأمون الروسان قائلا: «لقد حصل على الملف بعد ان وجده امامه على الطاولة بعد انتهاء المؤتمر الصحفي باعتبار انه الشخص الاخير في القاعة .. وقد تم الحصول على الملف بمحض الصدفة وليس بهدف السرقة الجنائية». واشار الشواهين بان ملف الوزير لم يكن يحوي معلومات جديدة غير التي ادلى بها وزير الاعلام في مؤتمره الصحفي.

ويروي الصحفي الروسان لـ «المشرق» تفاصيل ما جرى معه قائلا:

«وجدت الملف على الطاولة امامي والوزير يقف على باب القاعة مغادرا، وكنت اعتقد انه لم يعد بحاجة اليه، ولا سيما وانه قرا منه علينا اثناء المؤتمر . كان الملف صيداً ثميناً امامي . انها ليست سرقة .. ولو لم اخذه لسبقني اليه زميل اخر .. وهذه حالة تحدث في كل دول العالم». يعتقد الروسان بانه لجأ الى مثل هذا التصرف لان طرق الحصول على المعلومات غير سالكة في جميع الاتجاهات، وافرج عن الروسان بعد اعتقال دام عشرة ايام وخرج بقرار من محكمة امن الدولة التي اغلقت ملف القضية.

وكان اخر المعتقلين الصحفي جهاد المنسي مندوب «العرب اليوم» في النقابات العمالية، حيث تم اعتقاله في الساعة الواحدة صباحا في بيت نسيبه في ياجوز بعد ان تمت مداهمة منزل اهله دون ان يكون فيه، وتمت مواجهة المنسي بتهمة التهجم على الحكومة والاجهزة الامنية، وسئل عن نشر خبر صحفي في صحيفة «المجد» الاسبوعية حول زيارة مرتقبة لجلالة الملك الى لندن قبل صدور بلاغ رسمي بالزيارة، حيث كان المنسي قد اعطى الخبر لـ «المجد» بعد رفض نشره في «العرب اليوم» وتركز التحقيق على معرفة مصدر الخبر.

واكد المنسي انه تلقى معاملة حسنة اثناء اعتقاله الا انه اشار الى ان طبيب السجن قد وضع له مصل «الجلوكوز» في ذراعه بعد ان شك انه في طريقه للاضراب عن الطعام وهو الامر الذي نفاه المنسي نفسه، كما اعطي حقنة فاتحة للشهية ولم توجه اليه اية تهمة حيث افرج عنه دون احالته للمحكمة بعد يومين من الاعتقال.

دعوة لإنشاء معهد التدريب الاعلامي في الأردن

د. عصام سليمان الموسى *

ارتبط التدريب الاعلامي ارتباطاً وثيقاً بمخرجات ذلك التدريب بصورة تنعكس ايجاباً او سلباً على تلك المخرجات. وتسمى هذه المخرجات (بالثقافة الاعلامية) Mass Culture ذات الاثار البعيدة على المتلقين للرسالة الاعلامية / او مخرجات الاعلام.

الثقافة الاعلامية

ونحن حين نتحدث عن الثقافة الاعلامية، فاننا نعني بها الثقافة التي تقدمها وسائل الاعلام، التي صار الانسان الحديث يتعرض لها بوفرة. ذلك اننا حين نميز بين ثقافة الصفوة (Elite Culture) (وهي الثقافة التي ينتجها المبدعون الكبار) والثقافة الشعبية (Folk Culture) (وهي الثقافة النابعة من الحياة الشعبية)، نكتشف ان الثقافة الاعلامية قد غدت الأوسع استئثاراً بمساحة اوقات الفراغ عند الانسان الحديث. وهي الثقافة التي نكرس لها جزءاً من وقتنا، والمتيسرة للقطاع الاعظم من شعبنا العربي، بحكم توفر وسائلها (الاذاعة والتلفاز والصحافة) عنده. بل تزداد اهميتها، لتصبح (ثقافة الزامية) عند القطاع الأمي – الذي لا يقرأ ولا يكتب – فينهل من معينها عبر قنوات الاذاعة والتلفاز – او الإعلام الالكتروني. وفي وطننا العربي، فان نسبة الأمية تصل إلى حوالي ٧٠٪ من (٢٥٠) مليون نسمة يعيشون في (٢٢) دولة عربية.

لماذا الفضائيات؟

لأجل ذلك، فاننا نتطلع إلى (تدريب إعلامي) يضع (ثقافة إعلامية) ناجحة تصبح (جسراً) يصل بين الثقافات المختلفة. سواء في مجال انماط الثقافة المجتمعية المتباينة، او أنماط الثقافة الفكرية التي يمكن أن تصل إلى غالبية المواطنين عبر قنوات الاعلام. وهكذا، نلاحظ انه على كتف الثقافة الاعلامية، والقائمين عليها، تقع مسؤولية جسيمة. كما أن هذا الامر يفسر لنا اهتمام بعض الدول العربية المجاورة، وتسابقها المحموم، على الاستثمار في قطاع الفضائيات العربية.

قناة الجزيرة الفضائية ... ناجحة

ومما يؤسف له حقاً، أن مخرجات إعلامنا الالكتروني في الأردن، تظل مجالاً رحباً للنقد من المتلقين. مثال ذلك، ما كتبه السيد مازن التميمي (الراي، ١٩٩٨/٣/٢٦) مؤخراً في هذا المجال، فهو يقول: «لن أبالغ إذا قلت بأن قناة الجزيرة الفضائية التي تبث برامجها من دولة قطر تتربع الآن على عرش القنوات الفضائية للنهج الموضوعي البعيد كل البعد عن التعصب والافكار الضيقة والخلافات الإقليمية في تناول قضايا عربية ساخنة».

ويقارن بين الجزيرة ومحطتنا الفضائية الأردنية، فيقول: «.. الفرق واضح وجلي»، ويبدي عجبه حين يلاحظ «ان الكثير من مقدمي البرامج الناجحة جداً في هذه القنوات العربية الفضائية هم من الأردنيين»، وهو يجد الاشكالية في هذا التناقض «عند الحكومة عموماً والسياسات الإعلامية تحديداً».

المحطات الفضائية للمواجهة!!

وقبله، كتب السيد حسني عايش عن ضعف قدرة المحطات الفضائية في مواجهة المحطات الأجنبية، وما تبثه من أفكار تؤثر على الراي العام: «كنا نعتقد أن تكنولوجيا الفضاء ستتيح لنا البث عليهم او إليهم، في الغرب، ومخاطبتهم، وفتل عقولهم، وبحيث نؤثر في صياغة الراي العام عندهم لصالحنا، كما تفعل بنا وتفتل عقولنا – كل يوم – قنواتهم الفضائية، وبخاصة CNN ولكن الأمل خاب لأنه ليس لقنواتنا الفضائية رسالة عربية لنتوقع منها ذلك» (الراي ١٩٩٨/٣/٢٤).

المشكلة .. التدريب الاعلامي

هاتان الملاحظتان تشكلان مدخلاً يبين أهمية الثقافة الاعلامية في حياتنا، ويبين ايضاً غيره النقاد على موقع الأردن من القنوات العربية، كما يبين إجمالاً الوقع العاجز لقنواتنا من القنوات العالمية، في تسابقها على استقطاب المشاهد لبرامجها، في وقت اصبح بإمكان المجتمع، وعبر اللواقط الفضائية، استقبال الرسالة الإعلامية التي تناسب ميوله وتطلعاته.

صحيح أن المشكلة مرتبطة بالسياسات الإعلامية، لكن التدريب الاعلامي يكون في العادة في صلب هذه السياسات.

الاستراتيجية الإعلامية الأردنية

في محاضرة وزير الدولة السابق لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع في كلية الحرب الملكية (الدستور ١٩٩٧/١٠/٢٨)، وصفاً لمرتكزات «استراتيجية وزارة الاعلام وخطة عملها للاعوام القادمة لعبور بوابة القرن الحادي والعشرين». من هذه المرتكزات، الحرص «الكامل على حرية الراي والتعبير» ضمن حدود القانون، وعلى «إقامة جسر من التفاعل بين منظور الدولة للنهج الديمقراطي وحرية التعبير وبين الرؤية الاعلامية الخلاقة لترجمة هذا المنظور وإيصال الرسالة بنجاح للجمهور»، وعلى «فتح النوافذ لضمان وصول المعلومات إلى المواطن الأردني من مختلف انحاء العالم» وعلى «إبراز الصورة الحضارية للاردن الحديث»، الخ.

معهد الاعلام الأردني

ولتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية، اعترف الوزير باهمية «توفير الكوادر القادرة برفع مستواها بالتدريب وباستقطاب عناصر جديدة واعدة تحظى بتدريب عصري مميز».

واضاف: «من اجل رفع مستوى الاداء واعادة التاهيل، لا بد ان يكون التركيز على التدريب من أولويات السياسة الإعلامية. ويجري الآن وضع دراسة شاملة لتاسيس معهد تدريب وطني للاعلاميين والصحفيين».

مراكز تدريبية اخرى

ولاننا لم نر هذه الدراسة بعد، يتوجب علينا أن نذكر ان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قد اقامت (مركز التدريب الإعلامي) الذي أفتتح عام ١٩٨٨، وعقد الدورات التدريبية النشطة، بهدف صقل الكفاءات الإعلامية.

كما وأن نقيب الصحفيين السابق الاستاذ سليمان القضاة، كان ذكر لي عن توجه المنظمة العالية للصحافة، التي يراسها، لإقامة معهد مشابه يخصص لتدريب الصحفيين في الأردن.

قسم الصحافة والاعلام

وكانت جامعة اليرموك قد اسست قسماً للصحافة والاعلام منذ عام ١٩٨٠، خرّج بتخصصات ثلاث (التحرير الصحفي، والتحرير الاذاعي والتلفازي، والعلاقات العامة) ما يقارب الألف وخمسماية خريج، يحملون شهادة البكالوريوس. وقد وجد قسم منهم طريقه للعمل الاعلامي في داخل الوطن وخارجه.

ولحقت بجامعة اليرموك جامعة البنات الأردنية التي أسست قسماً للصحافة ايضاً.

دبلوم الاعلام

وكانت الجامعة الأردنية قد افتتحت في مطلع الثمانينيات برنامجاً لدبلوم الاعلام، اضطرت لإغلاقه، لأسباب متعددة، بعد ان خرّج دفعتين او ثلاثة.

مشكلة التدريب الاعلامي

رغم توفر هذه الاجهزة – الاكاديمية والمهنية – التي عملت على تدريب الآلاف في مجال الاعلام، إلا أننا نستنتج مما سبق، بأن هناك حاجة ملحة للارتقاء بمستوى الأداء الإعلامي.

ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لم تنجح المؤسسات التي قامت على التدريب الإعلامي [illegible]

هبوط مستوى الاداء

[illegible] صيغة. ونحت الضغوط وحرباً وراء الخمر المثير انتصروا الاشاعة وقدموها على انها قصة حقيقية وكان ان انتهى الأمر [illegible] إلى السجن او دعي للمثول امام القضاء. او وجهت اليه التهم. او

بعض هؤلاء الفنية (الأعراز) قد ضلّل بهم حين اسندت إليهم وظيفة رئيس التحرير لهذا رحبت بإدخال تعديل على قانون المطبوعات يمنع رئيس التحرير من مزاولة عمله دون حصوله على خبرة كافية في العمل الصحفي. وكانت صورة هؤلاء الصحفيين، الذين كانوا طلاباً عندنا في قسم الصحافة، حاضرة في ذهني.

التدريب الأكاديمي، مشكلة

يتضح مما سبق أن التدريب الاكاديمي الذي حصل عليه هؤلاء الشبان لم يكن كفؤاً ومناسباً ويرجع ذلك لاسباب عديدة من غير المناسب الخوض فيها الآن. ويفضل ان تعالجها هيئة مستقلة، مثل الهيئة التي اشرت إليها سابقاً.

غير ان جانباً من معضلة التدريب الإعلامي الاكاديمي قد يكمن في وجود قسم الصحافة في اربد، وليس عمّان. وقد اشار لذلك اكثر من شخص مسؤول زار قسم الصحافة في جامعة اليرموك. بل أن ندوة خريجي قسم الصحافة، التي عقدت العام الماضي، وشارك فيها شخصيات إعلامية مرموقة، مثل الاستاذ محمود الشريف، والاستاذ ابراهيم عزالدين، قد اوصت بضرورة نقل القسم إلى عمان لاعتبارات عدة من اهمها، عدم القدرة على الاستفادة من الكفاءات والمرافق الموجودة في العاصمة دائماً.

معهد الاعلام

ان اخفاق المؤسسات السابقة الذكر في تخريج كادر إعلامي رفيع المستوى يرتقي باداء الاعلام في بلدنا، لعامل يبعث على الأسى والقنوط من ناحية. لكنه من ناحية ثانية، يسوغ الدعوات المتكررة لإيجاد معهد جديد، يكون على غرار معاهد الاعلام الاكاديمية المتخصصة، الموجودة في بعض الجامعات الاجنبية.

بل ان المعهد قد يكون متميزاً إذا ما تم تكوينه ليصبح مركزياً، يستفيد منه القطاع العام، والقطاع الخاص على حد سواء.

هذا المعهد يستطيع ان يوفر التدريب على مسارين

الأول: اكاديمي، يخرّج مختصين يحملون شهادة الماجستير (ضمن اتفاقية ارتباط اكاديمية مع جامعة اليرموك / او الجامعة الأردنية) في تخصصات الاتصال الدولي او الجماهيري او الثقافي او السياسي الخ.

والثاني: تدريب مهني حرفي يعمل على صقل خبرات الصحفيين والاعلاميين في دورات قصيرة الأمد.

كما ويستطيع المعهد ان ينظم دورات تدريبية مع المؤسسات الدولية المختلفة ومنها اليونسكو والسوق الاوروبية المشتركة والرابطة العربية الامريكية لأساتذة الاتصال. الخ.

مهام إضافية للمعهد

وفوق هذا، يعمل المعهد على تنظيم التعاون مع المؤسسات الإعلامية والاتصالية المحلية والعربية والاجنبية، ويستعين بكوادرها الفنية، ويتابع تطور اساليبها. ويعمل المعهد على تنظيم مؤتمر سنوي للاعلام العربي والدولي والتدريب، والتعاون مع الجهات المختلفة، بما يضمن انفتاح القنوات بالخارج.

والاهم من هذا، يكون المعهد مركزاً للمعلومات في مجال اختصاصه، يوفر البيانات وقواعد المعرفة للباحثين الاتصاليين، ويجري الدراسات الميدانية على الجمهور دورياً.

مواجهة الصورة السلبية

وتكون من مهام المعهد إجراء البحوث المتعلقة بصورة العرب والمسلمين السلبية (الاسلاموفوبيا Islamphobia) ويأتي هذا من منظور ان الصورة السلبية (النمطية) عامل يؤثر على صنع القرارات السياسية على حساب مصالح الشعوب العربية والاسلامية.

كما تكون من مهامه متابعة الحوارات الدائرة العالمية الاعلامية، مثل تلك التي انبثقت عن لجنة مكبرايد عام ١٩٨٠، وقضايا التبعية الاعلامية وتدفق المعلومات بين الشمال والجنوب.

اضافة إلى ذلك، لا بد وان ينفتح المعهد على المؤسسات الإعلامية المنتجة للبرامج والأفلام بما يسمح بتطوير الصناعة الإعلامية الأردنية إنتاجاً وانتاجاً.

مجلس ادارة

ولإنجاح مثل هذا المعهد، لا بد من توفر رؤية للمعهد يعمل على ترجمة توجهات مجلس ادارة المتكون من اعضاء يمثلون المؤسسات الإعلامية والاتصالية، الرسمية والخاصة والاكاديمية ونقابة الصحفيين وشركات الانتاج، بالاضافة إلى عدد من الشخصيات الاعلامية البارزة.

التمويل

ولهذا، يكون تمويل المعهد مشتركاً بين القطاعين الرسمي والخاص، بما يسمح بالتالي أن يستفيد المعهد من مرافق هذه المؤسسات ومن كوادرها، وليسير باتجاه الاكتفاء الذاتي مستقبلاً.

الخاتمة

إن إنشاء معهد للتدريب الاعلامي – الصحفي في الأردن يبدو الآن ضرورة ملحة في مرحلة العولمة والتخاصية. ذلك أن الانتاج الأفضل سيكون هو المعيار المستقبلي لكل انتاج. ولا شك أن فعالية هذا المعهد ستكون اكبر إذا ما منح استقلالية شبيهة بالجامعات الوطنية. غير انه قد يتميز بكونه يجمع القطاعين العام والخاص، ويؤلف بينهما بما يؤدي في النهاية إلى تطوير هذه المرافق البالغة التي تقوم على صنع الثقافة الاعلامية.

إن إنشاء هذه المظلة الاتصالية سيسهم حتماً في وضع الأردن بثبات على الطريق الصحيح للاعلام، ويخلق منه منافساً قوياً للمؤسسات الإعلامية العربية، التي بدأت تستحوذ على اهتمام المتلقي الأردني.

* استاذ في قسم الصحافة والاعلام بجامعة اليرموك، ورئيس الرابطة العربية الامريكية لأساتذة الاتصال.

الكاريكاتور: الفن المفترس

محيي الدين اللبّاد *

اصبحت جريدة «ليبيراسيون» الفرنسية اليومية من اهم صحف فرنسا إذا لم تكن اهمها بالفعل، وإذا لم تكن قد تقدمت الآن على «اللموند» التقليدية وجعلتها خلفها في الصف. فمنذ ١٠ سنوات، تشكلت جماعة من شباب الصحفيين وتولت إدارة الجريدة التي لم تكن قبلها تصدر يومياً، والتي كانت قد ماتت وشبعت موتاً. ومن ضمن هؤلاء الشباب كان مخرجها الشاب الذي يحمل اسماً إيطالياً، والذي قدمها في ثوبها الجديد (في مقاس اصغر من مقاس التابلويد الصغير). وقد صنع المخرج من هذا الثوب ترجمة لذوق عصري شاب، وفهم متقدم وذكي للفنون البصرية الحديثة. وقبل كل هذا، جعل في هذا الماكيت المحكم المعمار مساً من الجنون الجميل ربط به إلى الجريدة عدداً كبيراً من القراء الذين زهقوا من الرصانة التقليدية الخالية من الخيال الجامح، ومن الجنون!

واتذكر من جنون هذا المخرج انه يوم مات الزعيم الصيني «ماوتسي تونغ» جعل كل مانشيتات الجريدة وعناوينها باللغة الصينية اساساً ثم بالفرنسية تحتها، ويوم ان مات الرسام البلجيكي «هيرجيه» رسام مسلسلات الاطفال الشهيرة «تان – تان»، حين جعل بدلاً من الصور الإخبارية للعدد كادرات من رسوم «تان – تان» الكاريكاتورية.

اما يوم أن بلغ سعر الذهب قمة جنونه في العالم، فقد طبع العناوين الرئيسية للعدد بحبر طباعة ذهبي اللون، وكتب على الصفحة الأولى: «احتفظ بهذه النسخة. فقد يصبح لها ثمن غال بعد قليل». واذكر له في مناسبة لا اتذكرها الآن انه استعمل في طباعة أحد الأعداد حبر طباعة له رائحة الوز أو ما يشبه ذلك!

ومع كل هذا الجنون وهذه الطرافة، ظلت الجريدة شديدة الأهمية من النواحي السياسية والثقافية الصحفية، ولم تكن ابداً جريدة «هزار». واذكر أنها كثيراً ما وقفت معنا – نحن العرب – خاصة وقت غزو إسرائيل للبنان.

وفي أحد اعداد هذا الشهر، قدمت الجريدة ملحقاً في وسط صفحاتها جعلت له عنواناً: «الفن المفترس». وكان موضوع الملحق هو الرسوم الكاريكاتورية التي تنشر في الصحف الفرنسية لرجال السلطة، وراي هؤلاء الرجال فيها.

ديستان – بريشة فيزان

شيراك – بريشة بلانتي

فقد جمعت الجريدة عدداً من رسوم الكاريكاتور التي رسمها الرسامون الفرنسيون للرئيس «ميتران»، و «جاك شيراك» رئيس الوزراء، و «جيسكار ديستان» رئيس الجمهورية السابق، و «ريمون بار» رئيس الوزراء الأسبق واحد المرشحين القادمين لرئاسة الجمهورية و «باسكوا» وزير الداخلية الحالي، و «لوبين» زعيم الجبهة الوطنية الرجعي العنصري. وعرضت صور كل منهم عليه، وطلبت منه تعليقاً مكتوباً بخط يده على الرسوم!

افتتحت كل شخصيات السلطة تعليقها بانها تحب الكاريكاتور جداً. وتموت فيه. وكرر ثلاثة منهم عبارة «نابليون» القديمة: «رسم كاريكاتور واحد أبلغ من مقال طويل او خطبة طويلة!». وقالوا جميعاً العبارة المستهلكة التي يعرفها العالم كله:

[إن النقد ما هو إلا تعبير صحي عن الديمقراطية الصحيحة!]. وحيّا الكثيرون منهم الديمقراطية الفرنسية، وتقاليدها القديمة في هجاء الملوك والرؤساء بالكاريكاتور. لكن الحقيقة التي سقطت منهم جميعاً لم تكن كذلك!

ذكر «ديستان» و «لوبين» انهما يفضلان الكاريكاتورات التي تهزأ من الزعماء السياسيين الآخرين وليس منهما شخصياً(!). واجمع كل رجال السلطة على مديح رسام الكاريكاتور «فيزان» رسام جريدة «الفيجارو» المحافظة، و «بلانتي» رسام «اللوموند» الرصينة. وهما الرسامان الأكثر ادباً إذا قورنا برسامين فرنسيين آخرين.

ولقد امتدح «جاك شيراك» الرسامين نفسيهما، وقال عن «فيزان»: [إنني أحب رقته ورهافة تحليله للشخصيات، و «انضباط» خطوطه، وانعدام «السوقية» و «العدوانية» في اعماله] وقال «باسكوا» وزير الداخلية: [أنا أحب أن أرسم بالكاريكاتور على شرط أن يكون الرسام «متمتعاً بالذوق السليم»!]. وامتدح هو الآخر الرسام «فيزان» و «بلانتي». اما «لوبين» الزعيم الرجعي العنصري المعادي للعرب فقد كتب: [أرى الكاريكاتور دائماً دروساً في السياسة، ولكن هذا الوصف لا ينطبق على رسوم الكاريكاتور الهجائية العنيفة التي لا يتمتع رسامها بالذوق السليم، بل تنم عن «مرض»!]. وكتب الرئيس «ميتران» تعليقاً غامضاً على رسومه، ننشره على الصفحة المقابلة مع مجموعة من الرسوم التي رُسمت له. وعُرضت عليه. ولم يذكر ولا واحد من هؤلاء كلمة شكر او تقدير في حق رسامين آخرين مثل «فولينيسكي» و «سينيه» و «جيبيه» و «كابو» و «تريز». هؤلاء الرسامون السوقة اولاد الشوارع، الذين لا يتورعون بفوضويتهم عن هجاء أي شخص او أي شيء وباية طريقة، ولا يقيمون حدوداً يقف عندها مجاؤهم. بعد انتشار التليفزيون والسينما والتصوير الفوتوغرافي الإخباري، اصبحت وجوه السياسيين معروفة تماماً لرجل الشارع من قريب وفي حالاتها الطبيعية والإنسانية الحميمة، بعد أن كانت صورهم دائماً تقليدية، وفي اوضاع محترمة فخمة متكلفة، حتى انهم لو كانوا قد ساروا في الشوارع حينذاك لما تعرف عليهم اغلب الناس. ولذا غالباً ما كانت رسومهم بالكاريكاتور تحمل اسماءهم وقد كتبت على بطونهم واذرعتهم وبنطلوناتهم. اما الآن فإن وجه الزعيم السياسي قد صار مألوفاً للجميع، حتى أن رسم وجه – في حد ذاته – اصبح موضوعاً سياسياً يمكن أن يعبر به رسام الكاريكاتور عن آخر الأحداث السياسية. وينوّع عليه فيعكس به التحولات والمواقف السياسية + راي الرسام السياسي في ذلك الزعيم ومواقفه!

اما رجال السلطة الكبار، فيبدو انهم هم هم في كل انحاء الدنيا، وأن رئيس جمهورية فرنسا «ذات التقاليد الديمقراطية العريقة» في قرارة نفسه يحمل ذات الشعور تجاه النقد والهجاء الكاريكاتوري مثله مثل الامبراطور «بوكاسا» رئيس افريقيا الوسطى السابق. ويبدو انهم جميعاً فقط مضطرون لهذا التسامح الديمقراطي، ولهذه «الروح الرياضية» التي يتقبلون بها الهجاء بدرجات تختلف من بلد إلى بلد. لكنهم، في الحقيقة، لو استطاعوا وتمكنوا، لكسروا رقبة كل رسامي الكاريكاتور السوقة هؤلاء!

> «انني آخذ الكاريكاتور على أنه فن يكشف صورة ما كنت عليه يوماً ما، أو ربما ما سأكون عليه فيما بعد، وليس ما أنا عليه الآن. لكن من يدري فقد يكون للرسام نظرة أكثر نفاذاً من نظرتي».
>
> فرانسوا ميتران
> ١٩٨٧/٤/١٠

* رسام كاريكاتور مصري والمقال مأخوذ عن مجلة «كاريكاتور»

نصر حامد أبو زيد في رابطة الكتاب: رواية سلمان رشدي قمامة!

قال المفكر المصري الطريد نصر حامد ابو زيد إن السلطة السياسية العربية تريد قتل المفكرين الذين يعارضونها باسم الدين، نافياً المزاعم التي وجهت إليه واتهمته بالهجوم على القرآن الكريم والسُنة النبوية وائمة المسلمين، وقال «إذا كنتُ اهنتُ القرآن فهذه عظمى الجرائم، فليس بعد الكفر ذنب، ومعاذ الله ان اكون قد تعديتُ وتجرأتُ على كتاب الله».

واضاف صاحب «النص – السلطة – الحقيقة» في حوار مفتوح استضافته رابطة الكتاب الاردنيين أن الحملة ضده جاءت بسبب كشفه تورط بعض علماء الدين في مصر في شركات احتيال ترمي إلى «استثمار اموال البسطاء والمطحونين من خلال فتاواهم الشرعية» مؤكداً أن هؤلاء العلماء «لا يرغبون في الدفاع عن الاسلام ضد الجهل بقدر ما يهمهم تحويله لوقود في قاطرة سياسية».

وتابع أبو زيد الذي اتهم بالردة وقضت المحكمة الشرعية بالقاهرة بالتفريق بينه وبين زوجته الدكتورة ابتهال يونس «حين يُحتل الاسلام تموت فيه القيم الاخلاقية والروحية، ويتحول إلى شعارات سياسية وحسب».

ووصف المفكر المصري الذي أطلق لحيته بعدما استقر في منفاه الالماني مدرساً في إحدى الجامعات هناك «القرن العشرين بقرن الهزائم العربية بسبب غياب الحرية على جميع المستويات الدينية والاجتماعية والسياسية» رافعاً من قيمة النقد واهميته «كسلاح فكري حاد يطال كل جوانب الحياة في مجتمع يغيب فيه النقد» مؤكداً أن «الخطر الآن يطال الوعي والعقل العربي برمتهما».

واعتبر أبو زيد أن القطيعة مع الفكر الديني تاتي في «صلب منهجه الذي يعيد من خلاله تفكيك هذا الفكر بإعادة النظر فيما يسمى بالثوابت الفكرية الكلاسيكية كما فعل اقطاب التنوير محمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهما حينما قارب الأول القصص في القرآن الكريم في اكثر من موقع فأفاد بان المقصود منها العبرة على خلاف ما خلص إليه المستشرقون من أنها لا تتعدى كونها تاريخاً».

وفي ختام حواره الذي أنشد فيه أبو زيد قصيدة أمل دنقل «لا تصالح» نفى المفكر المصري ان يكون دافع عن سلمان رشدي مؤكداً في الوقت نفسه أن من «تكلم وهاجم الرواية لم يقرأها، وهي رواية رديئة تصلح لان تلقى في القمامة لولا حاجة (الخميني) لتحريك الجماهير العربية واستثمار الحدث لصالحه».

الاذاعة البريطانية ملأت الفراغ

٩٠٠ محطة اذاعية خاصة في اندونيسيا منعت من تغطية الاضطرابات الاخيرة

مايكل ليبمان *

ربما كانت استقالة الرئيس سوهارتو قد فاجأت الاندونيسيين الذين يعتمدون على وسائل الاعلام المحلية لاستقاء اخبارهم، لكن الثلاثة ملايين او اكثر، من الذين يستمعون لهيئة الاذاعة البريطانية الناطقة باللغة الاندونيسية، كانوا افضل استعدادا.

لقد مارس النظام رقابة صارمة على التغطية السياسية الداخلية، ونشرات الاخبار الرسمية كانت مكرسة بشكل اساسي للتصريحات الحكومية، وهي لم تنشر سوى روايات سطحية وناقصة عن الاضطرابات والتظاهرات التي دفعت الرئيس الى التنحي بعد قضاء ٣٢ سنة في الحكم.

لكن في يوم الاربعاء، قبل ساعات من الاستقالة، قدم برنامج الشؤون اليومية «الجارية» من القسم الاندونيسي في هيئة الاذاعة البريطانية تحليلا مفصلا للازمة التي تواجه الرئيس مع مناقشة صريحة لمن يمكن ان يخلفه.

ان هيئة الاذاعة البريطانية تستطيع ان تعرف متى تجتذب اذاعاتها باللغات الاجنبية مستمعين جددا. حيث ان مئات من المتعطشين للاخبار يهاتفون مكاتبها الاقليمية ويطلبون تفاصيل عن اوقات البث ومن موقع الموجة القصيرة التي يمكنهم التقاطها.

وكان هذا الامر يحدث لعدة اسابيع في اندونيسيا، ومع انه لا تتوفر ارقام دقيقة عن الاستماع، في الوقت الحاضر، فان من المعتقد ان الرقم اكثر من ثلاثة ملايين يستمعون بانتظام، ونتيجة لذلك فان المخصص للاذاعة باللغة الاندونيسية قد زيد مؤخرا الى ساعتين ونصف الساعة يوميا، وكان هذا يعني عبئا على مينوك سوروندو، ٣٨ سنة، الرئيسة الجديدة للقسم الاندونيسي في الاذاعة البريطانية، ومع انها عينت في شهر اذار فقد كان مقررا ان تستلم وظيفتها بشكل رسمي في شهر حزيران، لكنها كانت مسؤولة طوال اسابيع، عن تزويد الناس باخبار عما يجري في برميل البارود وفي بلد احتل العناوين الرئيسة في العالم.

لقد ابتسمت بعد بث برنامج الاخبار الرئيسي يوم الاربعاء وقالت: كان من المفروض ان احضر عدة دورات قبل ان ابدأ العمل، لكن يبدو ان ما يجري على الواقع يفوق الدورات اهمية وفائدة

منذ الحرب العالمية الثانية، لعبت الاذاعة باللغات الاجنبية في هيئة الاذاعة البريطانية دورا بالغ الاهمية في الاقطار التي تخضع فيها وسائل الاعلام لرقابة حكومية صارمة. فمحطات الاذاعة في اندونيسيا التي يبلغ عددها ٩٠٠ او اكثر، مع انها مملوكة للقطاع الخاص، فانه لا يسمح لها بخدمة اخبارية مستقلة فهي ملزمة ببث نشرات الاخبار الرسمية من جاكرتا، ولا يحق لها الا ان تضيف عليها «معلومات» محلية ليست ذات محتوى سياسي

تقول سوروندو: هذا يعني انها تستطيع ان تطلب من السواقين ان يتجنبوا الازدحام المروري الذي تسببه التظاهرات الطلابية، لكنها لا تستطيع ان تخبر الناس عن سبب هذه التظاهرات

لا تخضع الاذاعة البريطانية لمثل هذا المنع، حيث ان برنامجها الاخباري اليومي الرئيسي باللغة الاندونيسية ينطلق من ستوديو سي ٢٤، في بوش هاوس، في مقر الهيئة في لندن، في الساعة الثانية ظهرا بتوقيت لندن، الثامنة مساء بتوقيت جاكارتا. وفي العادة، يغطي البرنامج اخبارا من اسيا والعالم. لكن البرنامج اقتصر على اخبار اندونيسيا في الاسبوعين السابقين على استقالة سوهارتو

في يوم الاربعاء، الذي تمت فيه الاستقالة، كانت مينوك تجلس في غرفة المراقبة ترمق بانظارها الى الخارج عبر نافذة لا يخترقها الصوت، بينما كان مذيع اخر يقدم جولة اخبارية مدتها تسع دقائق، ثم قدم الاثنان تحليلات وتقارير مدتها ٣٥ دقيقة من جميع انحاء اندونيسيا، وكانت الدقائق الـ ١٥ الاخيرة عرضا عن القانون [illegible] لمناقشة الوفد القانوني الرئيس سوهارتو وفق الدستور [illegible] الاذاعة البريطانية [illegible] في المراسلين الاندونيسيين [illegible] والمستمرين في جميع انحاء البلاد المترامية الاطراف [illegible] المظاهر التي لا يمكن لهم نشرها في وسائل الاعلام المحلية.

وعندما يتعاون معظم المراسلين في الخارج، فان القصة الكبيرة يوم اربعاء الاستقالة كانت [illegible]

[illegible] في منطقة [illegible] الغربية، ومن [illegible] جاكرتا [illegible] تقرير يقول ان بعض [illegible] الرئيس [illegible] ساهم [illegible] في ميدان شمال سومطرة، رواية شاهد عيان عن الاف الناس الذين احتشدوا في الشارع

تقول سوروندو: لقد دخل الرجل من ميدان على الخط، وهذا يحدث في بعض الاحيان، انهم يريدون ان يسمع العالم بما يجري

ان مشاركة المستمعين تؤكد القيمة التي يولونها للاذاعة البريطانية فهم يتصلون بالرسائل والبريد الالكتروني. وقد تباطأ تدفق الرسائل عبر البريد العادي منذ كانون الثاني، عندما ارتفعت اسعار الورق بشكل كبير نتيجة التغييرات الاقتصادية التي اشعلها عدم الاستقرار

وللتعويض عن نقص الرسائل، فان الكثيرين من عمال المكاتب والطلاب يستخدمون الكمبيوتر، ورسائل البريد الالكتروني، والبعض يعطي تقارير شهود عيان. كان المتظاهرون في الطرق الرئيسة حيث اعيش، انه امر مرعب

وتجيء تقارير كثيرة عن الصينيين القلقين على سلامتهم. الصينيون مواطنون ابرياء اصبحوا اكباش فداء لاي مشكلة في اندونيسيا.

وكثيرون يمدحون اداء الاذاعة البريطانية منذ يوم الاحد، اختفى التلفزيون الحكومي لا اخبار [illegible] الان. اننا نحب ان نستمع لكم اكثر فاكثر.

وقد فتحت الاذاعة البريطانية موقعا على الانترنت حيث تبث الاخبار المحلية باللغة الاندونيسية.

ان سوروندو، وهي مراسلة سابقة لوكالة رويتر في جاكارتا، تعود الى هناك كل سنة، وكانت [illegible] الاخيرة في شباط، عندما كانت تساعد في [illegible] وحدة تدريبية للمراسلين، وهي تقول: لقد اقتنع [illegible] ذلك الوقت ان هنالك شيئا خطيرا سيجري لكنا [illegible] نستطيع ان نتكهن بماهيته.

ان لها حصة شخصية في الازمة [illegible] يعيشان في سولو جافا، حيث وقعت اضطرابات خطيرة

تقول: كان الوضع رهيبا في الاسبوع الفائت في يوم الاضطرابات، قضيت النهار باكمله [illegible] على الهاتف، ولم يكن ذلك للتأكد من انهما بخير [illegible] لاحصل على القصة ايضا.

ومع انها الان مديرة القسم، فان سوروندو تحتفظ بموهبة المراسل، فهي تدير مقابلات على الخط مع مراسليها، وقد اقامت علاقات مع المسؤولين والسياسيين الذين عرفتهم عندما كانت تعمل في جاكرتا.

في الايام التي سبقت استقالة سوهارتو، وبينما كان الالاف يستعدون لمغادرة اندونيسيا، كانت تتشوق للعودة، وهي تقول: اتمنى لو كنت هناك في الساحة. فقد كنت مراسلة طوال حياتي واود ان اكون على اتصال مباشر مع مصادري

وكما تبينت الامور، فقد استطاعت ان تؤثر على الاحداث من مكتب لندن بشكل اكثر فعالية.

التايمز

محطة «ميد تي في» الفضائية

مرآة يرى فيها الاكراد هويتهم الثقافية

كريس موريس *

في السابعة من مساء كل يوم، تجتمع تركان واسرتها حول جهاز التلفزيون في شقتهم الصغيرة، وهم يشاهدون الاخبار بلغتهم الكردية بواسطة محطة فضائية.

ان هذا امر غير مشروع لكن يبدو انهم لا يكترثون، ولا يكترث جيرانهم الذين يشاهدون البرنامج نفسه في الشقة المجاورة، وقد فتحت التكنولوجيا جبهة جديدة في الحرب الدائرة منذ زمن طويل في جنوب شرق تركيا.

تقول تركان: يمكن ان يكون الامر سيئا جدا للاكراد لو ان محطة «ميد تي في» لم تعمل. فنحن نفهم برامجها وتستهوينا اخبارها، وهي تقول الحقيقة.

ان «ميد تي في» قناة فضائية ناطقة باللغة الكردية تبث من لندن في تأييد مكشوف للمعركة الكردية، لكن الحكومة التركية ما زالت تحظر البث باللغة الكردية وتريد من الحكومة البريطانية اغلاق المحطة الفضائية.

قال صحفي في ديار بكر: اعتقد انه اهم ما حققه الحزب الكردي في السنوات القليلة الماضية، فكثير من الناس ما زالوا يشاهدون «ميد تي في» التي تثبت ان قوميتهم الكردية حية وبخير.

ويقول سكان محليون ان رجال الشرطة كانوا في البداية يدفعون للاطفال ليسرقوا قطعا من اطباق الفضائيات الجديدة، لكنهم الان تخلوا عن المعركة لان الاطباق موجودة على كل سطح منزل.

وذلك يعني ان حزب العمال الكردي وقائده عبد الله اوجلان الذي يعتقد بوجوده في سورية، يستطيعون ان يوصلوا رسائلهم الى الاف الناس يوميا، فلم يعودوا مضطرين لنقل معركتهم الى المدن التي تضم اغلبية كردية مثل ديار بكر حيث استعاد الجيش سيطرة الدولة، وانتقلت الحرب الحقيقية الى الجبال في المنطقة الجنوبية الشرقية.

يقول الجيش ان الحزب الكردي في حالة تراجع، وقد شن الجيش في هذه السنة واحدة من اكبر عملياته، والتي شملت ٥٠ الف جندي تساندهم الطائرات والمروحيات، كما قام الجيش في الاسابيع القليلة الماضية بتمشيط الجبال شمال ديار بكر لمطاردة ما يسمى ببقايا الحزب الكردي.

قال الجنرال نهاد سينوغول لمجموعة من الصحفيين الذين نقلوا بالجو الى معسكر على راس تلة: لا يستطيع الارهابيون العمل في منطقتنا الان، بسبب كفاءة حملتنا العسكرية.

ان الجيش الذي يتسلح باسلحة افضل وفهم اكبر لكيفية خوض حرب ضد قوة لواء متنقلة، يتكهن بانتهاء الحزب الكردي.

ولا شك في ان الحزب الكردي قد خسر الارض امام الجيش في السنوات القليلة الماضية لكن الثمن كان عاليا جدا مقتل الاف الاشخاص، تدمير الاف القرى وانتهاك حقوق الانسان، ومع هذا فان الحكومة التركية تدعي ببزوغ فجر جديد، في المنطقة الجنوبية الشرقية.

يقول حقي اورون المتحمس، نائب حاكم ست مقاطعات تخضع لحالة الطوارىء، الامور هنا جيدة جدا، فالحياة في ديار بكر عادت الى طبيعتها مرة اخرى.

ان ذلك صحيح من ناحية، بالمقارنة مع بضع سنوات سابقة، حين كانت المدينة تحت الحصار حيث ان العائلات تخرج الان الى طرف المدينة في نزهات مسائية، وحيث كان باص سياح في احد شوارع المدينة يثير الاستهجان.

لكن الاسباب الكامنة للصراع تظل موجودة فما زال كثير من الاكراد يريدون اعترافا اكبر بهويتهم الثقافية، وحقهم في تعليم ابنائهم بلغتهم الخاصة بهم، ويريدون قدرا من الاستقلال السياسي.

يتساءل مسؤول في الحزب السياسي الكردي، هاديب، قائلا: انهم يقولون انهم انتصروا، لكن على من؟ ان هذا مجرد دعاية فالاكراد ما زالوا هنا، ولم يتغير الكثير.

لكن الجيش يصر على انه يريد الان ان يكسب قلوب الناس المحليين وعقولهم [illegible] يحظى به الا من يتمتع بثقتهم [illegible]

اسعد الاسعد رئيس تحرير «البلاد» المقدسية

الصحافة الفلسطينية ليست في احسن احوالها

التسييس المفرط يطغى على الاعتبارات المهنية

المشرق الاعلامي - خاص

«مجموع ما توزعه الصحافة في فلسطين (باستثناء صحيفة القدس) لا يتعدى ما توزعه اقل الصحف الاردنية انتشارا. ولذلك فان القول بازدهار الحياة الاعلامية هو من قبيل المبالغة او المكابرة. فالازدهار ينبغي ان ينسحب على جوانب عديدة قبل ان يشمل الاعلام عموما والصحافة خصوصا».

هذا ما يتحدث به اسعد الاسعد رئيس تحرير «البلاد» المقدسية الاسبوعية، والتي صدرت يومية في باديء الامر (اواخر العام ١٩٥٥) لكنها مع بداية عام ١٩٩٧ تحولت الى اسبوعية. ولعل الاسعد وهو من جيل «مخضرم» اذ ساهم في الحياة الصحفية ابان فترة الاحتلال بتحرير جريدة «الفجر» اليومية كما في مرحلة نشوء السلطة الوطنية لعله بذلك الحكم والتقييم يستلهم تجربته المهنية الخاصة، التي يتحدث عنها قائلا: منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧، وحتى ايامنا هذه لم نتمكن ان نؤسس مهنة راسخة. رغم ان تاريخ نشوء الصحافة الفلسطينية يعود لبدايات هذا القرن.

ومقارنة بدول عربية شقيقة فنحن في تراجع. وهذا يعود الى عوامل ذاتية وموضوعية لا يصح اغفالها ونحن نقيم واقع صحافتنا. اذ انه بسبب ظروف الاحتلال، فقد ظل المستوى المهني للصحفيين والفنيين يراوح عند المستوى نفسه، الذي كانت عليه الصحافة قبل عام ١٩٦٧، ان لم يكن هذا المستوى قد تراجع.

«لقد ضاعف الاحتلال من الصعوبات وحال دون اي تطوير يذكر للمهنة، علاوة على اننا تعاملنا مع الصحافة كإحدى وسائل النضال السياسي حيث تم تغليب الاعتبارات السياسية على ما عداها».

وفي راي اسعد الاسعد وهو كاتب وروائي وسبق ان تولى رئاسة اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة الغربية، ان التسييس شمل مختلف مناحي الحياة ومنها الحياة الثقافية والفنية. وفي هذا الخضم "صدرت «البلاد» في ١٩٩٥/١٢/١٣ كصحيفة يومية مستقلة املا في ملء فراغ قائم، وقد واجهتنا بعد خمسة عشر شهرا وقائع جديدة تعكس واقع الحال بشكل عام، ووجدنا انفسنا غير قادرين على مواصلة الاصدار اليومي، فعمدنا الى اصدار الصحيفة اسبوعياً وما زلنا مع ذلك نواجه صعوبات بعضها يتعلق بتمسكنا بالاستقلالية وطرح الراي والراي الاخر" ومن العوامل التي يصفها الاسعد بالموضوعية، العزلة عن العالم الخارجي وضعف التواصل مع العالم العربي.

وهناك عوامل اخرى: لدينا قانون مطبوعات مؤقت، ورغم ملاحظاتنا عليه، فانه لا يطبق دائما. فيما لا يقوم اي تعاون بين المؤسسات الصحفية، حتى على مستوى التوزيع، فكل مؤسسة لها شبكة توزيع خاصة بها. ولذلك فنحن صحافة مدن في الدرجة الاولى، بحيث لا تصل الصحف الى القرى الكبيرة، او المخيمات، فاذا علمنا ان ٦٣٪ من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة يقيمون خارج المدن لادركنا مدى الصعوبات التي تواجه الصحافة. ولا يتعلق الامر بصعوبة التوزيع فقط، بل يشمل كذلك ضآلة عدد المراسلين والمحررين المحليين، وذلك ينعكس على الصحافة التي تبدي اهتماماً ضئيلاً بالخبر المحلي، فما تنشره الصحافة لا يختلف عما سمعه او شاهده القارىء في الليلة الماضية.

وتصدر في الضفة الغربية ثلاث صحف يومية، «القدس» والتي صدرت لاول مرة عام ١٩٦٦، وهي من اعلى الصحف توزيعا، و«الايام» و«الحياة الجديدة» ولكنهما صدرتا في العام ١٩٩٥، وتعكس الصحيفة الاخيرة عادة مواقف وتوجهات السلطة الوطنية، بما يجعلها صحيفة شبه رسمية، فضلا عن وجود محطة اذاعة رسمية (صوت فلسطين) ومحطة تلفزيونية رسمية (التلفزيون الفلسطيني).

«منذ خمس سنوات جرى توسع في مجال المرئي والمسموع، فقد اصدرت وزارة الاعلام ٤٧ تصريحا لمحطات اذاعية وتلفزيونية وبعض هذه التراخيص لم تستخدم، كما واجه بعضها صعوبات في الاستمرار على صعيد التمويل او في علاقاتها مع الاجهزة الرسمية، او لاسباب تتعلق بمستوى ادائها، وفي اعتقادي ان بعض هذه المحطات استطاع ان يحتل مكانا مرموقا، ويستقطب جمهورا واسعا من المستمعين والمشاهدين، وفي بعض الحالات نجحت هذه المحطات في استقطاب نسبة كبيرة من جمهور الاذاعة والتلفزيون الرسميين».

لكن ماذا عن العلاقة بين الصحافة وبين الهيئات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الانسان، وهل هناك من تعاون بينهما او تأثير متبادل يمارسه كل منهما على الاخر، حول ذلك يقول اسعد الاسعد : «ان العلاقة بين هذه الجمعيات والهيئات من جهة والصحافة من جهة اخرى، هي علاقة متفاوتة ومتباينة فهي تختلف من جمعية الى اخرى ومن صحيفة الى اخرى. ولكن برايي يجب الانتباه الى عمل هذه الجمعيات وخصوصا الجديدة منها والتي تتلقى دعما ماليا كبيراً تشترط فيه الجهات الداعمة ان تنفق فيه هذه الاموال لرصد الانتهاكات الفلسطينية فقط دون التطرق الى الانتهاكات الاسرائيلية، وقد برز هذا التوجه في السنوات الاخيرة وهو ما يستدعي الانتباه والتدقيق. هذا بالطبع دون التقليل من اهمية وواجب التدقيق في الانتهاكات الفلسطينية، علما بان الجهات الممولة تثير الضجة اذا ما تم رفض الترخيص لجمعية ما من هذه الجمعيات، الامر الذي يجعل الطريق امامها ميسورا للحصول على ترخيص. علما بأن عددا من جمعيات حقوق الانسان نجحت في القيام بدورها الانساني.

وفي خاتمة حديثه الى «المشرق الاعلامي» اشار اسعد الاسعد الى واقع الاعلانات وحجمها في الصحافة بالقول: انه ليست هناك ثقافة اعلانية في الشارع الفلسطيني. علما بان الاعلانات ترتبط عادة بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي بصورة مباشرة على حجم ومستوى الاعلان ومن المفارقات ان اسعار الاعلانات تختلف من صحيفة الى اخرى. بل ان الاعلان الواحد قد يختلف سعره في الصحيفة الواحدة مع كل نشرة اعلانية جديدة. وفي احيان عديدة تنشر اعلانات بالمجان وذلك مع غياب شركات للاعلانات ومنافسة مقننة بين الصحف.

الصحف الليبية قصيرة العمر تظهر وتختفي فجأة

كانت الصحافة في ليبيا منذ قيام الثورة الليبية في الاول من سبتمبر (ايلول) قد شهدت العديد من «العناوين» لصحف تظهر ثم تختفي بنفس الكيفية التي تبدأ بها سيرتها. اي انها تبدأ فجأة ثم تختفي فجأة، وغالباً ما لا يكون هناك اي سبب في اختفائها.

ابرز الصحف الليبية التي ولدت مع الثورة الليبية هي صحيفة «الثورة» التي صدر بانشائها قرار من مجلس قيادة الثورة في اليوم الثاني عشر من سبتمبر ١٩٦٩ وشمل القرار في مادته الثانية تعيين الكاتب والمؤرخ الراحل محمد عبدالرازق مناع رئيسا للتحرير، وكانت هذه الصحيفة قد حملت على عاتقها مسؤولية قيام اعلام الثورة والتعبير عن خطها الجديد الذي جاء به.

ولم يمض وقت طويل حتى ترك مناع هذه الصحيفة ليتولاها مدير ادارة المطبوعات والنشر عبدالحفيظ المياد، ويتداول على رئاستها من بعده عدد من الصحفيين والكتاب بينهم احمد ابراهيم الفقيه. وهي ايضا توقفت عن الصدور دون ان يدري احد سببا لذلك.

وبعد فترة تقل عن السنة او تزيد صدرت صحيفة «الفجر الجديد» وكانت نواة لتأسيس «المؤسسة العامة للصحافة» في ليبيا. وكان ابرز من تولى مسؤولية تحريرها عمر الحامدي ثم عبدالرحمن شلقم وخلفه علي مارية الذي اتجهت الصحيفة على يديه الى التحول الى مجرد «اخبارية» لا مقالات ولا تعليقات.

وقبل ذلك كانت هناك صحيفة «الفاتح» التي حملت في ترويستها عبارة «لسان حال الوحدويين الاحرار» وكانت تلك الصحيفة تحولاً في تاريخ الصحافة الحكومية الليبية لكنها لم تستمر لأكثر من اربع سنوات منحتها رئاسة تحريرها من قبل الضابط الشاعر علي الفيتوري، كاحد الضباط الاحرار، فرصة كشف الكثير من المعلومات والاسرار، ابرزها دور القوات المسلحة الليبية في حرب اكتوبر (تشرين الاول) والدعم الليبي لمصر في هذه الحرب بعدما اعلن انور السادات انه لم يتلق اي دعم.

وبعد ان توقفت صحيفة «الفاتح» عن الصدور في ضوء ما جاء في الكتاب الاخضر من تأليف معمر القذافي ان «الصحافة الشعبية هي التي تصدرها لجنة شعبية» صدرت ايضا صحيفة «الجماهيرية» تحت رئاسة تحرير فوزية شلابي امينة الاعلام الحالية التي سرعان ما تركتها لتتحول صنواً لصحيفة «الزحف الاخضر» تصدر عن «حركة اللجان الثورية». بدأت شلابي العمل رئيسة تحرير لمجلة «لا» الشهرية والتي تنشر ما لا تقدر على نشره اية صحيفة اخرى.

وقبل هاتين الصحيفتين كانت هناك صحيفة «الاسبوع الثقافي» التي كان للدكتور علي فهمي وكيل وزارة الاعلام في السبعينيات الدور البارز في صدورها وكانت منتدى ومنبراً للادباء والمثقفين الليبيين وبرئاسة تحرير احمد ابراهيم الفقيه.

اما صحيفة «الاسبوع السياسي» التي تناوب على رئاسة تحريرها سعد مجبر بعد عبدالرحمن شلقم فلم يكتب لها عمر أطول من سابقاتها، وان كانت قد صدرت مثلهم فجأة وتوقفت فجأة.

اما عن الصحف المهنية فقد كانت هناك الكثير من الدوريات التي يصعب حصرها وتحديدها لانها لم تترك اثراً يمكن ملاحظته عند محاولة متابعة او رصد الصحافة والصحف الليبية.

غير ان صحيفة «صوت العامل» التي صدرت عن الاتحاد العام لعمال ليبيا وتحولت الى «صحيفة المنتجون» ومجلة «المشعل» التي صدرت عن النقابة العامة لعمال النفط في ليبيا لا يمكن لاي راصد الا ان يتوقف عندهما نظرا لما قامتا به كصحيفة، وكمجلة من تأثير في مسار الصحافة الليبية.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

التغطية الصحفية للتجارب النووية الهندية - الباكستانية

السؤال الكبير: ماذا عن المنشآت النووية الاسرائيلية؟!

محمد سلامة

خلال سبعة عشر يوماً، فقط، الفترة الفاصلة بين التفجير النووي الهندي والتفجير النووي الباكستاني، تغير نظام الردع النووي الذي كان يحكم العالم، وابتدأت على الأرض حقبة جديدة تؤذن ببدء عصر اشاعة القوة النووية.

• لو اطلقت الف شمس أشعتها في السماء دفعة واحدة فسيكون الامر أشبه ببهاء الاله وساصبح انا الموت الذي يدمر العالم، هذه الكلمات مأخوذة من الملحمة الهندوسية (بهجافاد جيتا) ترددت على لسان العالم الاميركي روبرت اوبنهايمر وهو يشاهد اول انفجار نووي في العالم بولاية نيومكسيكو في ١٦ تموز ١٩٤٥. وبعد مرور اكثر من نصف قرن يتحرك حزب هندوسي بخطى جريئة ليضع بصمة الهند النووية على خريطة العالم ويلحق بالولايات المتحدة هزيمة ديبلوماسية وبمخابراتها حرجاً بالغاً. ونقلت صحيفة (المنظم) الناطقة باسم منظمة "راشتريا سوايا مسيفاك سانغ" اليمينية التي تمثل المرجع الروحي لحزب بهاراتيا جاناتا، ان راجيندرا سينغ رئيس المنظمة قال: لا تتوقعوا منا الجلوس في المقعد الخلفي والاسترخاء بينما الجميع من حولنا منهمك في الاعداد للحرب. سينهض شعب الهند كرجل واحد للتغلب على المشاكل ومواجهة المصاعب.

وقد حظي التحول الدرامي في المشهدين الهندي والباكستاني باهتمام السياسيين والمحللين ووسائل الاعلام وحتى رجل الشارع في جميع انحاء العالم، وتعددت الزوايا التي ينظر من خلالها المعنيون الى هذا الحدث المهم. كما حظي الحدث بتغطية واسعة من الصحافة الاردنية، وردود الفعل العالمية والمحلية، بالاضافة الى تعليقات وآراء الكتاب والصحفيين، الذين تعددت وجهات نظرهم وآرائهم، ومن زوايا مختلفة، اما بالاشادة والثناء، والاعجاب بهذا الموقف الجريء، لكل من الهند والباكستان، او الادانة والشجب والتشكيك في المواقف. الى الحديث عن الترسانة النووية الاسرائيلية والصمت العالمي ازاءها.

وتصدرت عناوين الصحف المحلية، اخبار التفجيرات النووية محتلة أماكن بارزة منها، ومما تناولته العناوين بعد التجارب النووية الهندية في ١١ و ١٣ ايار الماضي، جاء في «الراي» ٥/١٤ (نيودلهي تشرح دوافعها وسط انتقادات عالمية، والهند تختتم برنامجها بتجربتين نوويتين جديدتين).

اما «الدستور» ٥/١٤ في عناوين تصدرت الصفحة الاولى (الهند تدير ظهرها لعاصفة الاحتجاجات العالمية. وعقوبات أميركية ويابانية على نيودلهي).

فيما كان عنوان «العرب اليوم» ٥/١٣ (واشنطن تستدعي سفيرها من نيودلهي وتدعو الهند لوقف التجارب النووية).

اما «الاسواق» ٥/١٤، فقد نشرت عناوين مشابهة وتفاصيل في الصفحات الداخلية.

ومن جهتها جريدة «الجوردن تايمز» التي تصدر باللغة الانجليزية في عددها ٥/١٢ نشرت خبراً على صدر صفحتها الاولى احتل ثمانية اعمدة مع رسم توضيحي لمدى تاثير الاسلحة النووية على جارتها الباكستان، وكان العنوان الرئيس: "الهند تقوم بثلاثة تفجيرات نووية تحت الارض. كما نشرت بعض التقارير والتحليلات الاخبارية الخاصة بالصحيفة من بينها مقالة للكاتب جوزيف ذائر بعنوان «قنبلة الهند لها جذور تثير القلق»، بالاضافة الى مقالة للدكتور موسى الكيلاني بعنوان «الى اين يمكن ان تقودنا تجربة الهند». ايضاً مقالة للمواطن الباكستاني هاشرماجوكا بعنوان «صراع التسلح ليس حلاً لمشكلة جنوب اسيا».

> ”واشنطن التي أقامت الدنيا ولم تقعدها ضد الهند بسبب تجاربها النووية وضد العراق جراء زعم امتلاكه لاسلحة وجرثومية ونووية واستمراره في ذلك لا تقف مثل هذا الموقف ضد الترسانة النووية“

ولم يكن اهتمام الصحف المحلية اقل بالتفجيرات النووية الباكستانية، حيث احتلت عناوين بارزة على صفحاتها الاولى، فقد نشرت «الدستور» ٥/٢٩ مانشيتا رئيساً بعنوان (باكستان أجرت تجارب نووية ناجحة وهددت برد سريع قوي على اي هجوم واعلنت حالة الطوارئ) وفي عددها ٥/٣١ (باكستان تجري دفعة ثانية من التجارب النووية «على البارد»).

ايضا «العرب اليوم» ٥/٣١ جاء في عناوينها على الصفحة الأولى (ادانة دولية واسعة ودعوة روسية المانية لانعقاد مجلس الامن. باكستان اتمت سلسلة التفجيرات النووية بتجربة سادسة «غير حرارية». ١٧ يوما هزت العالم. «القنبلة الاسلامية» تقلق اسرائيل وتفتح الباب امام نشر السلاح النووي بالشرق الاوسط)..

وفي «الاسواق» ٥/٣١ جاء في العناوين (تصاعد المخاوف الدولية من جموح سباق التسلح الهندي - الباكستاني. باكستان تختتم تجاربها النووية بتفجير جديد وتعلن استعدادها لمحادثات فورية مع الهند) وغيرها.

أما «الراي» ٥/٣٠ (انباء عن تفجيرات نووية جديدة واطلاق صواريخ بعيدة المدى. مخاوف عالمية من اندلاع حرب نووية بين الهند وباكستان. نتنياهو يحذر من قنابل عراقية وايرانية ومجلس الامن يأسف والهند مستعدة للحوار). كذلك في عددها ٥/٣١ (باكستان تجري تفجيرا نوويا جديداً).

وفي «الجوردن تايمز» تصدر عددها ٥/٣٠ عنواناً (الباكستان تهدد بالانتقام من اي تهديد من الهند).

وتفاوتت التغطية الاخبارية في الصحف الاسبوعية، حيث لم تبد بعض الاسبوعيات اي اهتمام بالتفجيرات النووية.

فقد نشرت جريدة «السبيل» عددها ٥/٢٦ على صدر صفحتها الاولى مانشيتا على ثمانية اعمدة. (واشنطن تضغط لمنع تفجير نووي اسلامي. وتفجيران نوويان لحساب "اسرائيل" من التفجيرات النووية الهندية الخمس) واوردت تفاصيل حول التفجيرات وردود الفعل العالمية في صفحاتها الداخلية.

فيما نشرت جريدة «الحدث» في عددها ٥/٢٥ تقريراً لمحررها السياسي في الصفحات الداخلية، بعنوان (بعد ٢٤ عاماً من التجارب الاولى الهند تفجر الساحة الآسيوية نوويا)

الكتاب والتحليلات

ما كتبه الكتّاب في تحليلاتهم وارائهم حول التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، كان الاكثر خلافية في الراي، بين مؤيد ومعارض او محايد وبين مذكر للاخطار النووية في منطقة الشرق الاوسط وخاصة التسلح النووي الاسرائيلي، بالاشارة الى انه لن يكون في المنطقة استقرار اذا لم تتخلص اسرائيل من برنامجها النووي حتى لو توصلت الى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع الدول العربية، داعين الدول العربية الى اعادة النظر في معاهدة حظر اجراء التجارب النووية، اي تلك المعاهدة التي اجبرت الدول العربية على التوقيع عليها قبل نحو عامين فيما امتنعت اسرائيل عن الانضمام اليها، ان لم نقل انها مكنت من رفض التوقيع على هذه المعاهدة. كذلك الاشارة الى اعلان الولايات المتحدة عن فرض عقوبات اقتصادية على كل من الهند وباكستان وإبقاء اسرائيل في الوقت نفسه في منأى عن كل عقوبة من اي نوع كان وهو ما يعرف بسياسة «الكيل بمكيالين».

فقد كتب محمود الريماوي في زاويته اليومية بجريدة «الراي» ٥/١٤، مقالة بعنوان «ضجة دولية» تساءل فيها عما اذا كان «بعث الأمجاد القومية» لا يتم الا عبر الانفاق على هذا المستوى من التسلح والذي كان احد اسباب انهيار الاتحاد السوفياتي. مشيراً بقوله ... «وحيث يجري التشبه بالغرب عبر هذا المستوى الخطير من التسلح، دون الالتفات الى مستوى الحياة العامة الادعى للاهتمام به وانقاذه».

في الوقت الذي عاد فيه الريماوي وكتب في «الراي» ٥/١٨ بعنوان «وقائع ومعايير» قائلاً: ان التصعيد النووي الهندي، قد قوبل بالتهليل لدى قطاعات من المهتمين والمعلقين وحتى المفكرين العرب، بدعوى ان الهند بهذه الخطوة، قد تعلمت الدرس وامتلكت اسباب القوة والمنعة. وهو ما حري بالعرب ان يأخذوا به علما ويستخلصوا منه عبرة. بل وبصريح العبارة ان يتشبه العرب بالنموذج الهندي في عالم لا يعرف الا لغة القوة.

ومن جهته كتب د. كمال رشيد في «الدستور» ٥/١٤ تحت عنوان «الهند والتفجير النووي» أشار الى اوضاع الهند الاقتصادية والكثافة السكانية، موضحاً انه بدلا من ان تنصرف الهند الى مشاريع التنمية والاستثمار والنهوض الاقتصادي والاجتماعي فانها تجوع شعبها وتنهك ميزانيتها في سباق التسلح ضد باكستان.

لكن الكاتب احمد سلامة في مقالته الاسبوعية بجريدة «الدستور» ٥/١٧ بدا انه يقارن بين الامة الهندية من جهة والامة العربية من جهة ثانية، فكتب تحت عنوان «الهند امة نووية والعرب امة سياحية» قائلاً: لقد انفردت وسائل الاعلام والفضائيات العربية عموماً، بنقل خبر التفجير الهندي دون غيرها في العالم اما بطريقة الحياد او بالفرح المبطن. ولست ادري لماذا؟ مشيراً الى انه بعد انضمام الهند في المشهد الدولي الى صالة المرعبين النوويين، يبدو مستقبل الأمة العربية في القرن القادم اكثر حسرة، وربما اكثر اثارة للاشمئزاز. واضاف ان العرب يستقبلون بداية القرن المقبل، باحتفالات الفية ميلاد السيد المسيح عليه السلام. بعد ان مضت الصين والهند في تأكيد ما قلناه نحن سابقاً (ان الحق بغير القوة ضائع) وضاع منا العباس والظاهر والقاهر وليس لدينا الا ان نركز على السياحة واننا امة (للزار السياحي).

في حين ان الكاتب محمد ناجي العمايرة في صحيفة «العرب اليوم» ٥/١٨، وفي زاويته اليومية كتب بعنوان «الهند واسرائيل وامتلاك السلاح النووي» قائلا «ان واشنطن التي اقامت الدنيا ولم تقعدها ضد الهند بسبب تجاربها النووية وضد العراق جراء زعم امتلاكه لاسلحة وجرثومية ونووية واستمراره في ذلك لا تقف مثل هذا الموقف ضد الترسانة النووية الاسرائيلية وهذا الكيل بمكيالين». ودعا الدول العربية الى عدم توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ما لم توقع عليها اسرائيل.

في حين كتب رشيد حسن بجريدة «الأسواق» ٥/١٩ بعنوان «الساري الهندي والعري العربي» اشاد فيها بالقنبلة الهندية باعتبارها مثال على الارادة وقدرتها على تحقيق المستحيل مشيرا الى ذلك يشكل ادانة للعرب الذين يمتلكون اضعاف اضعاف ما تملكه الهند، ولكنهم ورغم ان السكين مسلطة على رقابهم لم يستشعروا الخطر، وظلوا مصرين على دفن الرؤوس في الرمال، ولكنها رمال الصحراء التي سرعان ما تعري الأرض من عليها.

من جانبه كتب الدكتور اسحق الفرحان في «الدستور» ٥/١٩ «الهند وباكستان والتجارب النووية» مشيراً الى ان الهند سبقت باكستان في التعامل مع «الذرة» بدعم مكشوف من اميركا وفرنسا وانشات اسرائيل محطات للابحاث النووية في ديمونه، ولكن الغريب في الامر ان الاضواء سلطت بشدة على باكستان من الدوائر السياسية والاعلامية الغربية والصهيونية حتى اتهمت باكستان قبل اكثر من عقد من الزمان انها تصنع القنبلة الذرية الاسلامية، فكانا سميت «القنبلة الاسلامية».

وكتب موسى القلاب في «العرب اليوم» [illegible] بعنوان «الهند والخيار النووي» [illegible] هذا الوقت بالذات [illegible] الصراع والتحدي [illegible] بعد استخدام [illegible] يهدد الهند بشكل [illegible]

الدولارات في كافة المجالات ووضع الهند في مواجهة اميركية دولية اوروبية اسيوية وعالمية!!

كتب شاكر الجوهري في «العرب اليوم» ٥/١٩ بعنوان «نووية الهند تبشر بنظام اقليمي عالمي جديد. وامبريالية اسرائيل المتغولة تهدد مصالح اميركا في المنطقة» مشيرا الى مثل شعبي مصري يقول «خمسة في عين اللي ما يصلي على النبي» كان لسان حال الدول العربية في تعليقها الجماعي، الذي لم نستمع اليه بعد، على التفجيرات النووية الهندية الخمسة. وقال لقد تأخر صدور رد فعل اي دولة عربية باستثناء العراق، وكان التجارب النووية الهندية جاءت لتؤكد للمجتمع الدولي كما للأمة العربية سواء بسواء ان النظام العربي في سبات عميق، لا تفيق منه حتى انفجارات نووية متتالية تقع على عتباته الشرقية.

اما الكاتب جورج حداد، كتب في جريدة «الدستور» ٥/٢٤ بعنوان «قنبلة الهند والدليل الصارخ» واصفا فيها ردود الفعل بـ «الفشبرة» العالمية المفتعلة التي اثارتها الولايات المتحدة وسواها من الدول الكبرى ضد الهند وتجاربها النووية، والغريب ان بعض مفكرينا وكتابنا لم يتورع عن الاشتراك بـ«السحجة» اما انتصارا ولزعة للباكستان «عدو الهند» واما انجرارا مدفوع الاجرة او انخداعا بمقولة «الحرص على السلام العالمي».

وكتب ياسر الزعاترة في «الدستور» ٥/٢٦ بعنوان «فلتتوسع دائرة الانتماء للنادي النووي» مشيرا الى ان الجانب غير السار في المعادلة النووية الهندية بالنسبة للدولة العبرية (اسرائيل) يتعلق بكسر معادلة الانتماء الى النادي النووي، وجعل تكرار الحالة واردا، سواء اكان ذلك بالنسبة لباكستان، المصنفة رغم سياستها الاقليمية الاكثر قربا من الولايات المتحدة على انها دولة اسلامية، ام بالنسبة لايران التي لا تصدق الدوائر الاسرائيلية انها لا تسعى الى امتلاك القنبلة النووية.

> ”نقول لفقرائنا العرب من حيث الوعي السياسي لا تطبلوا ولا تزمروا ما تسمونه «القنبلة النووية الاسلامية» فهذه القنبلة ان امتلكتها الباكستان فلن تمتلكها الا لتنأى بنفسها عن نزاعنا مع اسرائيل النووية“

فيما كتب عريب الرنتاوي في «الدستور» ٥/٣٠ تحت عنوان (اسيا على فوهة بركان) قائلاً «لم يتأخر الرد الباكستاني على تجارب الهند النووية الخمس، فالعين بالعين، والتجارب الهندية الخمس بتجارب باكستانية خمس، والبادئ أظلم. الى القول ان التجارب ستفتح الباب رحبا لسباق تسلح نووي في القارة الاسيوية، وسيلقي بظلاله الداكنة على الشرق الاوسط برمته. فمن الذي سيمنع ايران؟ وما الذي سيمنع تركيا؟ وما معنى كل الجهود التي بذلت لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية؟ اين ستقف اسرائيل حيال هذه المعمعة؟ والى اين سيقود النزاع الهندي الباكستاني الدور الاسرائيلي في القارة الاسيوية؟ فالحريق الذي يكاد يشتعل في اسيا ستطالنا السنة نيرانه».

فيما كتب د. احمد البرهان في مقالته بـ«الدستور» ٥/٣٠ تحت عنوان «القنبلة النووية الهندية في الاستراتيجية الاميركية»، معتبراً الموقف الاميركي على التجربة النووية الهندية وعدم معرفة المخابرات الاميركية بها نفاق اميركي وتضليل للرأي العام الدولي حول العلاقات الهندية - الاميركية الجديدة بعد الحرب الباردة مشيرا ان الادبيات الاستراتيجية الاميركية منذ نهاية الحرب الباردة وهي تركز على الهند ودورها في ميزان القوى في جنوب اسيا في مواجهة الصين النووية. ويبقى ان العرب والمسلمين هم الخاسرون من التحالف النووي الجديد بين اسرائيل والهند والولايات المتحدة. فقد اصبحوا بين فكي كماشة شرقاً وغرباً.

اما فؤاد ابو حجلة الذي كتب في «العرب اليوم» ٥/٣١ تحت عنوان «القنبلة الاسلامية» كان له راي مختلف اذ قال «انه لا يجد اي مبرر لهذا الانفعال الاعلامي والسياسي الذي يفوق ما كان متوقعاً من انفعال مشروع ضد استمرار فرض الحصار على العراق. ربما يكون لدى الكتاب المتحمسين للدفاع عن «القنبلة الاسلامية» ما يبرر حماسهم. في الوقت الذي ذكر فيه ابو حجلة بمواقف باكستان ازاء السياسة الاميركية في جنوب القارة الهرمة. واعتبر ان «المعلم واحد» للهند وباكستان.

ومن جهته كتب جواد البشيتي في «العرب اليوم» ٥/٣١ تحت عنوان (القنبلة النووية «الاسلامية» وهم): «نقول لفقرائنا العرب من حيث الوعي السياسي لا تطبلوا ولا تزمروا ما تسمونه «القنبلة النووية الاسلامية»، فهذه القنبلة ان امتلكتها الباكستان فلن تمتلكها الا لتنأى بنفسها عن نزاعنا مع اسرائيل النووية. وكان حرياً بالمتغنين بالقنبلة النووية الاسلامية ان يعرفوا كيف يحافظون على القوة العسكرية العراقية لا ان يشاركوا في تحطيمها».

في حين كتب طاهر العدوان رئيس تحرير «العرب اليوم» في زاويته اليومية تحت عنوان (الانحياز خطأ وماذا عن قنبلة اسرائيل)، قال: يقف العرب وكانهم معنيون مباشرة باتخاذ موقف من التجارب النووية التي قامت بها كل من الباكستان والهند واصطلاح «القنبلة الاسلامية» الذي يطلق على قنبلة اسلام اباد يغري بالانحياز العربي الى جانب باكستان ضد الهند. لكن المسألة ليست بهذه البساطة بل انها تحتاج الى وقفة تأمل طويلة يمكن بعدها استخلاص العبر مشيراً انه يجب ان لا نخطئ نحن العرب وننجر الى اتخاذ موقف الانحياز «النووي» في شبه القارة الهندية لنقف الى جانب قنبلة ضد اخرى، فكلتاهما قنبلة صديق.

في حين كتب فالح الطويل، سفير الاردن السابق في الباكستان مقالة في «الدستور» ٥/٣١ تحت عنوان (التفجيرات النووية في جنوب اسيا) قال: مهما يكن من امر، فقد خلقت التفجيرات النووية الهندية الباكستانية المقابلة لها واقعا مكتملاً في جنوب القارة (الاسيوية) ليس بالمستطاع رده او القفز. فقد دخلت الدولتان النادي النووي بدون استئذان.

كما كتب ايضاً علي سعادة، في «الدستور» ٥/٣١ تقريرا مفصلا تحت عنوان (القنبلة النووية العربية والاسلامية مرفوضة اسرائيلياً واميركيا. من يجرؤ على الكلام عن الترسانة النووية الاسرائيلية؟).

التلفون النقال في كل مكان .. وفي المترو ايضا!

لا احد بعد اليوم يملك حماية نفسه من الرسائل العامة والخاصة المتطايرة حوله!

مارتن وولكوت *

لا شك ان الاتجاه نحو تجهيز مترو باريس بالوسائل التي تجعل استخدام التلفون النقال داخل المترو ممكنا امرا ينذر بالشر فلم يعد بالامكان ان يحمي المرء نفسه من عاصفة تبادل الرسائل العامة والخاصة حتى لو اختبأ في حفرة. لقد استحال هدف جعل كل مكان في العالم مكانا يمكن الوصول اليه عبر وسائل الاتصال الحديثة هوسا واصبح «المقطوع من الاتصال» تجديفا في عصر تسوده فكرة السرعة الفائقة. وصارت اصوات التلفونات النقالة والبيجرات اصوات العصر.

لقد الغى التلفون النقال الفرق بين المجال الخاص والمجال العام فلم يعد اولئك المربوطون بتلفوناتهم النقالة مجرد مشاة في الاسواق او متنزهين في الحدائق العامة او يسوقون سياراتهم كما يفعل الاخرون كما لم يعد المتحدث على التلفون النقال معنا ولم نبقى معه.

وتشتت المجتمع المؤقت المكون من مجموعة من الناس من نفس المكان او الموقف وادى ذلك فيما ادى الى وجود بعض الاشخاص في موقعين في آن واحد. ووحدات المساحة والوقت اللذان يوفران بعض الراحة من الارسال والاستقبال المستمرين بالتناقص.

كم هو مختلف هذا الوضع هذه الايام عن وضع الذين كانوا يحتسون الجعة وهم يستمعون الى الراديو في اثناء الحرب العالمية الثانية، او الاصدقاء والعائلات الذين كانوا يتزاحمون على المقعد لمشاهدة التلفزيون او صوت المكالمة التلفونية غير المسموع بين قريب في استراليا ونويه في بريطانيا

في تلك الايام، معظم الرسائل والمبادلات كانت امور جماعية وليست فردية فحسب، ولكن هناك تناقضا ايضا. فبينما قد نصاب بالازعاج اذ نجبر على الاستماع الى مكالمة خاصة فاننا نملك الحق ان نسمع اية رسالة خاصة اذا كانت مكالمة غير عادية ودراماتيكية

لقد قال اندي ورهول ان التلفون «هو اكثر ادوات الاتصال خصوصية وحميمية». ولكن ذلك كان قبل التلفون النقال. لقد اصبحت الحياة مسرحا متحركا. فعندما يقوم متسلق يحتضر فوق قمة ايفرست بالتحدث الى زوجته بالتلفون النقال، او يقوم امير بالتحدث الى عشيقته فان الناس يتوقعون ان يسمعوا اجزاء من المحادثة، وعندما تواجه محطة مير الفضائية خطر ان تنحرف عن مسارها وان يفقد العلماء السيطرة عليها فان الناس يتوقعون ان يشاهدوا ويسمعوا بثا حيا ومباشرا.

ان الجده في هذا المجتمع الذي تسيطر عليه الرسائل امر مبالغ فيه لقد عانى الناس في الماضي من التعامل مع «قرش البريد» ثم الصحافة المصورة ثم التلفون كما عانوا من التعامل مع الراديو والفيلم والتلفزيون كما يعانون الان من ثورة المعلومات.

لقد كان السير ادوارد غراي – وزير الخارجية البريطاني – عند اندلاع الحرب الكونية الاولى يؤمن بان «قرش البريد قد خلق جوا معاديا للقراءة بان جعل الناس يضيعون وقتا طويلا في كتابة الرسائل التي لا داعي لها» على ان السير ادوارد كان يكن احتقارا اكبر للتلفون الذي قال عنه انه «لا فائدة منه على الاطلاق وانه يقطع الوقت الى اجزاء ويسحق الروح»

ان اشتباك العام بالخاص احال حياة الاخرين الى ملكية عامة لقد كتب الفيلسوف كيركغارد عن هذه الظاهرة واصفا اياها «بالجمهور الذي يبحث دوما عن نفسه ليؤمن بان كل ما يفعله الاشخاص الاخرون انما يفعلونه كي يعطوا الجمهور مادة للنميمة».

ان ما يميز الثورة المعلوماتية هو اولا تداخل الرسائل التي يتم ارسالها عبر تحالف الكمبيوتر – التلفون – التلفزيون. ثانيا الحجم الهائل لهذه الرسائل وثالثا تنوعها الهائل. ان بيل غيتس اقل شعبية مما كان عليه سابقا لان مايكروسوفت كانت اقل تسامحا مع منافسيها، والحكومة والمحاكم تحاول ان تؤمن تنافسا اكثر عدالة. ولكن ربما كان السبب في تدني شعبية غيتس هو رد فعل الجمهور على العدد الهائل للرسائل التي تحير العقل نظرا لتنوعها. ان الرقم المتداول الان هو ان هناك ١٦٠٠ صورة تلفزيونية كل دقيقة على التلفزيون الاميركي في نهاية الثمانينيات. اضافة الى ١٠٠ كلمة على الراديو كل دقيقة و ١٦٠٠ رسالة اعلانية في اليوم علاوة على الرسائل الشخصية المتبادلة. ان بامكان شبكة الانترنت ان تضيف الى هذا عشرات الالاف من الرسائل

لقد حذر المفكرون من ان الحكومات والشركات الكبرى قد تسيطر على الرأي العام عبر وسائل الاعلام المختلفة، ولا شك ان الحكومات والشركات الكبرى التي يديرها امثال غيتس وروبرت ميردوخ تفعل ذلك وهذا بدوره يؤدي الى ردود فعل الناس تجاههم.

ولكن حقيقة الوضع ان هناك مزيجا كبيرا من الرسائل المختلفة التي يستلمها – او يرفعها – عدد كبير من الافراد لقد استحال الوضع الى عاصفة لا تنتهي من الرسائل التي تروى فيها اعداد هائلة من البشر قصصهم الصغيرة والتي تطير في الاتجاهات كافة.

واذا كان هناك «ام للرسائل» فلا شك انها الطبيعة المفتتة والمتقطعة والمشوشة للاتصال ان الزيادة لا تعني في كل الاحوال امرا سيئا ولكنها زيادة على اي حال ان الضغط الذي يخلقه تبادل الرسائل على هذا النحو يقلص الوقت الذي كان يقضيه الناس في قراءة «الرسائل» التي تأتي من الماضي والتي كان الناس يحصلون عليها من بطون الكتب. فكما اشار السير ادوارد قبل نحو قرن من الزمان، فان الشكل الجديد للاعلام يدفع اشكاله القديمة الى الخارج، كما انه يقلص الوقت الذي نتبادل فيه الرسائل وجها لوجه (عبر المحادثة) لصالح وسائل الاعلام الحديثة.

لقد وضع مارك توين اصبعه على الفرق بين التواصل وجها لوجه واستخدام الوسائل الحديثة للاعلام في احدى قصصه حين كتب موبخا احد معارفه الذي ابدى عدم تذوق لعمل فني شاهداه معا، اذ قال «لقد كنت على وشك الانفجار والقول له انه لا يختلف في تقديره للفن عن حمار. لقد كان هذا الكلام على طرف لساني ولكنني لم اشعر بالعجلة لقول ذلك له خاصة وانني استطيع ان اخبره بذلك في ما بعد على التلفون».

ان التلفون مثله مثل انواع الاتصال الاخرى، يبعد بيننا وبين حقيقة ما هم الاخرين عليه وربما كان احد فضائل التلفون انه اذا استخدم بشكل صحيح يحمينا من ان نتلقى ضربة على انوفنا

* مراسل الاندبندنت البريطانية في واشنطن

الاعلام وصدمة المستقبل

تأكيد الذات العربية في عصر المعلومات مرتبط بالعمل الإبداعي

أحمد المصلح

يتوقع المشتغلون في حقول المعلوماتية والاعلام والاتصال للسنوات العشر القادمة، بان تصل نسبة الانتاج العلمي المخزن في بنوك المعلومات إلى خمسين في المئة من الانتاج العلمي الكلي، وان نسبة تسعين في المئة من المصنفات الفنية سيصدرها البريد الالكتروني، وان نسبة خمس وعشرين في المئة من الصحف والدوريات، ستأخذ الشكل الالكتروني ايضاً.

كما يشار في هذا الصدد إلى شبكة الانترنت، والدور الاساسي الذي تقوم به، سواء في إطار البرمجيات وخدماتها الالكترونية البريدية عبر الحاسوب، أو في إطار مصادر المعلومات واستنساخ البيانات، او في إطار الاتصالات السمعية البصرية بين الحاسبات الفرعية بعضها ببعض، وبين الحاسبات الفرعية والشبكة الأم «الانترنت»، وما يرافق ذلك من إنسياب حر متدفق، عبر تلك الشبكات والأقمار الصناعية ونظم الاستشعار عن بعد، إلى جميع انحاء العالم.

وهذا يعني أن مرحلة الطباعة والنشر، والياتها المتمثلة في المطبعة والكتاب والصحيفة والدوريات والمجلات والصحف والنشرات، باتت مهددة فعلاً بما يطلق عليه مصطلح صدمة المستقبل، الأمر الذي يطرح إشكالية الثقافة العربية في ضوء ثورة المعلومات والاتصال والاعلام والتكنولوجيا، وكيفية مواجهة هذه الثقافة لصدمة المستقبل، سواء في إطار إنتاج المعرفة وسبل تسويقها على مستوى الأمة العربية، أو على مستوى الثقافة الكونية، خاصة ونحن نعيش على مشارف مرحلة تميل إلى "العولمة" والانفتاح الحر والتدفق عبر الحدود، بل والدمج المباشر وغير المباشر بين مفرداتها كافة. الاقتصادية والمعلوماتية والاتصالية والثقافية وغير ذلك.

وهنا يعني ايضاً إمتداد آثار إشكالية الثقافة العربية إلى مفردات التنمية العربية الشاملة، سواء في إطار استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وحسن إدارتها. أو في إطار توظيف المعلوماتية والاتصال والاعلام في إيجاد الارضية والمناخ اللازمين لمواجهة صدمة المستقبل، وعلى نحو يتيح لهذه الأمة فرصة التقاط انفاسها المتعبة الآن، تمهيداً للدخول إلى القرن القادم بثقة وعزيمة وأمان، بعيداً عن صيغة "الممانعة" الثقافية والحضارية، التي يتسلح بها البعض، تحت غطاء المحافظة على الهوية وتحصين الذات، بدعوى مقاومة الاغتراب والاستلاب والغزو الثقافي الحضاري، فيما سطوة القرية الكونية الالكترونية ووسائطها الاتصالية، وشبكاتها المرئية وغير المرئية، واقمارها الصناعية تزداد تحكماً بالمعلومة والخبر، وسبل انتشارها عبر الصوت والصورة والبريد الالكتروني.

إذن، فنحن أمام إشكالية معقدة واحياناً مخيفة، فهي معقدة من حيث تشابك مفرداتها والياتها، وهي مخيفة من حيث تحكم المركز بالاطراف، وسواء كان هذا التحكم من قبل الدول المتقدمة، او الشركات والاحتكارات والمنظمات غير الحكومية، مع كل ما يرافق هذا التحكم من "تسليع" الثقافة وتسويقها وتسليع الاعلام والاتصال وتسويقه على حد سواء.

وهذا يتطلب أن تكون الاستجابة العربية لصدمة المستقبل هذه، بحجم التحديات التي تطرحها هذه الصدمة، وذلك من خلال المواجهة والإشتباك والتعامل مع مفرداتها، وبالمزيد من

> إن التغيرات الحاصلة، ستطرح أسئلتها المربكة والمصيرية حول العلاقة بين الفكر والشبكة المعلوماتية الاتصالية، وبين الثقافة والشاشة، وما ينتج عن هذه العلاقة من قلق إزاء ما يسمى بالغزو الثقافي الخارجي، الذي أصبح قضية مثارة ليس عندنا فقط، بل عند الفرنسيين أيضاً، حيث تحفظوا على الدخول في اتفاقية الجات لهذا السبب.

الانتاج المعلوماتي المؤسساتي والفردي [illegible] والمدربة في حقل البرمجيات [illegible] المعلومات وتوطينها [illegible] المشاكل المتعلقة بالتدفق الحر للمعلومات [illegible] داخل القرية الكونية الالكترونية [illegible] الانغلاق على الذات، ودفن الرؤوس في [illegible] التخلف العربي الراهن وعناوينه [illegible] في الاصالة والاستقلال والسيادة [illegible] واقتصادياً وعلمياً واعلامياً وثقافياً

ومثلما ينطبق هذا القول على [illegible] والباحثين والمؤسسات غير الحكومية [illegible] ايضاً على الدولة العربية الرسمية [illegible] تبقى مفردات المعلومات والاتصال والاعلام [illegible] سيطرة القرار الرسمي [illegible] والقومية، التي تترجم في [illegible] سياسات إنعزالية وعازلة [illegible] في قيود إعلامية [illegible] وتشريعات، تغلب حق الدولة على [illegible] والراي الواحد على التعددية في الراي [illegible] اجهزة الاعلام والاتصال [illegible] الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزة [illegible] الذي يعزل الجماهير عن [illegible] القرار، ويعرض المنتج في [illegible] والاتصال والاعلام والثقافة [illegible] القضاء، والنتيجة تدمير مفردات [illegible] السكان على مفردات تشكل [illegible] الحديث، وتعزيز سيطرة [illegible] على حساب صيغ الديمقراطية والحرية والتعددية واحترام حقوق الافراد وانسانيتهم

والنتيجة ايضاً ان هناك طرفاً عربياً [illegible] ثلاثي الابعاد، معلوماتياً واعلامياً وثقافة. ولا يمكن ان نواجهه بصيغ توفيقية، [illegible] والمعاصرة، او العلم والايمان، او [illegible] او المثاقفة والممانعة الثقافية، او [illegible] الثنائيات الضدية التي [illegible] المنتج، وخارج الفعل الواقعي الابداعي في [illegible]

والخروج من المأزق يشرح الاستاذ ابو السعود ابراهيم نائب رئيس تحرير جريدة «الاهرام» ورئيس قسم المعلومات والابحاث والانترنت بمؤسسة الاهرام، عدداً من الحلول ذات الطبيعة العامة والخاصة بعالمنا العربي (أنظر مجلة الدراسات الإعلامية القاهرية العدد ٩٠ آذار ١٩٩٨). توجزها فيما يلي:

١ـ تحديد منظور عربي للتكنولوجيا [illegible]

[illegible]

٩ـ [illegible] نظم المعلومات في مخطط [illegible] وتحليله

١٠ـ [illegible] الوسائل [illegible] في عصر المعلومات [illegible]

١١ـ [illegible] المشروع العربي [illegible] الاستهلاكية [illegible] الفكرية والمسلكية

وفي هذا السياق مطروح السؤال التالي على طريق الخروج من المأزق في مجمله الثقافي ونقول إذا كانت تصورات الاستاذ ابو السعود ابراهيم كفيلة بتحقيق غرضها، في إطار المعلوماتية والاتصال والإعلام، فكيف نرتقي بالثقافة العربية لمواجهة صدمة المستقبل في ضوء ثورة المعرفة والتكنولوجيا الحالية والمستقبلية؟

وللإجابة على هذا السؤال نقدم تصوراً للاستاذ علي حرب في هذا المجال لعله يفيد في تشخيص المأزق وسبل الخروج منه [illegible] من الطابع الحدي للتصور [illegible] لنقد عضائم الثقافة العربية [illegible] مجلة العربي الكويتية العدد [illegible] ١٩٩٧)

ففي هذا التصور يرى الباحث أن [illegible] الاعلامية والاتصالية والمعلوماتية [illegible] اثارها الاقتصاد والتفجرات [illegible] تطال ايضاً الثقافة ومنتجاتها الرمزية [illegible] وقصة ورواية وبحث ولوحة فنية وبرنامج [illegible] وغناء، وغير ذلك ايضاً.

وهذا يعني أن هذه التغييرات [illegible] ستطرح أسئلتها المربكة والمصيرية [illegible] بين الفكر والشبكة المعلوماتية الاتصالية [illegible] الثقافة والشاشة، وما ينتج عن [illegible] قلق إزاء ما يسمى بالغزو الثقافي [illegible] أصبح قضية مثارة ليس عندنا فقط [illegible] الفرنسيين ايضاً، حيث تحفظوا على [illegible] اتفاقية الجات لهذا السبب

وعليه فإن الباحث يطالب بتحديد [illegible] مزيد المحافظة عليها حيال الغزو [illegible] الخارجي، وأي فكر ندافع عنه [illegible] الثقافة العربية اليوم، وما هي إمكاناتها [illegible] والمفهومية، وما هي إسهاماتها على [illegible] الفكري والعلمي، وما هي قدرتها على [illegible] الحدث وتشكيل العالم ثم يخلص إلى [illegible] العربية عاجزة عن لعب دورها [illegible] السر في ذلك كامن في العقليات [illegible] والممارسات السائدة [illegible] المثقف والنظر إلى الانتاج [illegible] التعامل مع الافكار والمقولات [illegible] تفكيك اليات العجز، [illegible] وإعادة ترتيب الأولويات من أجل [illegible] العلاقة بين المعرفة والثروة والقوة [illegible] هنا، يستند إلى ثلاثية السلطات [illegible] سلطة القوة، وسلطة الثروة، وسلطة المعرفة [illegible]

وخلاصة القول من وجهة نظر [illegible] وجهات نظر أخرى، أن هناك [illegible] يفترض التأكيد عليها ومنها:

اولاً ان القرن القادم يحمل [illegible] حقيقية وتحدياً حقيقياً [illegible] خاصة في مجالات المعلوماتية [illegible] والثقافة، وهذا يتطلب الاستعداد [illegible] الحادي والعشرين بشروطه [illegible]

ثانياً: إن على النظام [illegible] والاجتماعي ان يحسم الامر [illegible] الضدية، التي يفرزها [illegible] من الخارج، ومنها ثنائية [illegible] وثنائية ديكتاتورية القرار الرسمي [illegible] وثنائية بناء المجتمع [illegible] الساكن القلق، وثنائية الاصالة والمعاصرة [illegible] والايمان، وغير ذلك من الثنائيات [illegible] هو العلم والديمقراطية [illegible] الثنائيات صارت خارج [illegible] وحسب، وإنما [illegible] خارطة الواقع العربي [illegible] والتطور وتأكيد [illegible] الحالي والمستقبلي [illegible]

ثالثاً واخيراً [illegible] وتأكيد الذات [illegible] العملي [illegible]

الرئاسة التي لم تكتمل

كتاب يصدر هذا الشهر لمؤرخ اميركي يتحدث عن قيام كارتر بكتابة خطابات لعرفا

كيرتس ويلكي *



في الوقت الذي كان فيه ياسر عرفات يعتبر منبوذا سياسيا من قبل الحكومة الاميركية، كان الرئيس الاسبق جيمي كارتر، يدرب الزعيم الفلسطيني سرا، لتحسين صورته، ويصوغ فقرات من خطب عرفات العلنية، ويتشاور مع الزعماء الاخرين للانتفاضة الفلسطينية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل، حسبما يقول كتاب صدر الشهر الماضي.

المؤرخ دوغلاس برينكلي في كتابه «الرئاسة التي لم تكتمل: رحلة جيمي كارتر بعد البيت الابيض» كتب يقول: لم يكن جيمي كارتر متلهفا للتعرف على زعيم عالمي كلهفته للتعرف على ياسر عرفات، وكان كارتر يشعر بالفة معينة ازاء الفلسطينيين: ميل نحو النشاط المفرط كان كل منهما مثل بدوي عصري مع طائرة بدلا من جمل، يتحركان دائما.

يرسم الكتاب صورة لكارتر في شخصية مخلص، يطفح بالاستقامة، يفتح قنوات عربية لتغيير المعادلات الشرق اوسطية.

منذ اول اجتماع لهما في عام ١٩٩٠ «ظل كارتر وعرفات على اتصال مستمر» يقول برينكلي وبينما وافق عرفات على «النأي بنفسه» عن العناصر الراديكالية في منظمة التحرير الفلسطينية، فان كارتر قد شجع رئيس المنظمة على شرح المشكلة الفلسطينية للمجتمع العالمي، في خطب ترمي الى ضمان اقصى حدود التعاطف.

في احدى الرسائل التي كتبت في ايار ١٩٩٠، اقترح كارتر ان يبدأ عرفات خطابا بوصف «السياسات التعسفية» لحكومة الليكود الاسرائيلية في المراحل الاولى من الانتفاضة. ونصح كارتر ان يقول عرفات: «ان شعبنا الذي يواجه الرصاص الاسرائيلي لا يملك اية اسلحة.. بضعة حجارة تبقت بعد ان هدمت الجرافات الاسرائيلية بيوتنا، ان شبابنا وشاباتنا يريدون ان يتعلموا.. ومنذ كانون الثاني ١٩٨٨، اغلق الاسرائيليون جميع الجامعات الفلسطينية، وقد اضطر ٩٣٠٠٠ من صغارنا ان يقضوا ايامهم في الشوارع، او ان يتعلقوا بافراد اسرهم في غرف مظلمة تحت ظروف منع تجول لا يتوقف».

وقد حث كارتر عرفات على استخدام جملة خطابية بعد كل ذكر للحرمان «ماذا كنتم ستفعلون لو كان هؤلاء ابناؤكم واحفادكم؟».

ولم يكن بالامكان معرفة ما اذا كان عرفات قد استخدم لغة كارتر بذاتها، لكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تبنى طريقة اقل ولعا بالقتال عندما كان يتحدث عن مصيبة الفلسطينيين. وفي وقت رسالة كارتر، كان عرفات ما يزال يكافح للتغلب على وضع المنبوذ الذي لازمه خلال ايام المقاومة العنيفة التي عاشتها المنظمة، وقد حظيت المنظمة باعتراف كامل من قبل الولايات المتحدة عندما ظهر عرفات مع رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين في احتفال سلام في البيت الابيض عام ١٩٩٣.

ان برينكلي الذي قطع خططا لسيرة ذاتية من ثلاثة مجلدات للرئيس التاسع والثلاثين، ليركز على مهنة كارتر بعد ترك البيت الابيض، قال انه اعطي الحق في الوصول الى اوراق كارتر بعد الرئاسة وتقارير رحلاته.

اجرى المؤرخ عدة مقابلات مع كارتر ورافقه في رحلات الى الشرق الاوسط وهايتي لجمع المواد. ومع ان الرئيس السابق [illegible] استعرض النص، فقد قال برينكلي انه لم اتفاق على ان الكتاب «لن يمارس [illegible] على ان استخلص استنتاجاتي».

لقد قام برينكلي، وهو استاذ التاريخ ومدير مركز ايزنهاور في جامعة نيو اورلينز [illegible] صحيفة «بوسطن غلوب» الاوراق المطبوعة للكتاب الذي يقع في ٥٠٠ صفحة.

في هذا الكتاب يصف برينكلي كارتر بانه رجل «سلام ذو نهج خاص» تحدى الرئاسة مرارا، واثار رجال وزارة الخارجية بدبلوماسيته المستقلة. وادى ولع كارتر باستخدام النفوذ الذي ان، التي يسيطر عليها صديقه تيد تيرنر، الملقبة باسمه، الى مصادمات مع الرئيس كلنتون حول سياسات تشمل كوريا الشمالية وهايتي. وبعد ان علم كلنتون بمكالمات هاتفية بين كارتر وفيدل كاسترو، فقد امر كلنتون جهاز سياسته الخارجية بابقاء جيمي كارتر بعيدا عن السياسة ازاء كوبا، حسبما كتب برينكلي.

ولم يكن بالامكان الاتصال بكارتر للتعليق، لانه كان يستعد لجولة في الخارج.

قبل مشاجراته مع كلنتون، كان كارتر في صراع، في احيان كثيرة، مع الرئيس ريغان، ومع انه كان يتمتع بحظوة عند الرئيس بوش، فان بوش، ووزير دفاعه، ريتشارد تشيني، حسبما يقول برينكلي، قد غضبا بعد ان علما بمحاولات كارتر الخاصة الرامية الى اقناع حلفاء اميركا بالتخلي عن الحشد العسكري ضد العراق في عام ١٩٩١.

ويكتب برينكلي قائلا: عندما اوقفت الدول العربية الاخرى الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد انحيازها للعراق في حرب الخليج، فان عرفات اقنع كارتر بالقيام «بمهمة جمع تبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالتوجه الى السعودية».

ويقول برينكلي: بالحصول على تعهد الملك

[illegible]

ويقول برينكلي في الوقت الذي [illegible] كارتر الحصول [illegible] والقدس [illegible] الى مركز كارتر.

ومع ان اسم كارتر المتورط طويلا بالسياسة، فقد [illegible] الفلسطيني الى [illegible] الاولى، اثار كارتر [illegible] الى وطن فلسطيني في اجتماع [illegible] في كامب ديفيد مع الرئيس انور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن في عام ١٩٧٨، وكان قرار مدعم عليه كارتر فيما بعد.

يقول برينكلي بعد خسارة البيت الابيض، عقد كارتر علاقة في اواسط الثمانينات مع ادوارد سعيد، وهو اميركي فلسطيني كان يدير مركزا لدراسة [illegible] في القدس.

يقول برينكلي قام كارتر بمساعدة سعيد في اعادة كتابة فقرات من منشوراته قبل توزيعها في كل انحاء الاراضي المحتلة.

وقد قام الاسرائيليون فيما بعد بابعاد سعيد، مع انه يدعو الى مقاومة غير عنيفة للاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

ان علاقة كارتر قد شجعت الفلسطينية في القدس والضفة الغربية على تحدي الاحتلال الاسرائيلي وقد ادى عشراوي، وهي واحدة من ابرز الفلسطين الضفة الغربية، قالت لبرينكلي عن كارتر «عمل معنا، وقد اعطتنا تلك الفرصة...

اندلعت الانتفاضة في اواخر عام ... اكثر من سنتين، استدعى كارتر ... صديقة له، والنائبة السابقة ... تشرف على مسلك السلام، لترتيب ... عرفات في باريس، وكانت كين ... داعية حقوق مدنية مرتبطة ... الجديد، التي تتبنى الفلسطينيين.

كرنيس، كان كارتر ... بعرفات، نتيجة سياسة وضعها ... الاسبق هنري كيسنجر ... الاتصال مع منظمة التحرير. وقد ... «تقييدا لا لزوم له» في مقابلة مع ... غلوب» في عام ١٩٩٠، بعد ... اجتماعه مع عرفات، الذي كان ... يتحرك نحو كسب الاعتراف من ...

«كان يمكن ان يكون من ... نحقق تقدما اكثر ازاء السلام ... الذي قطعه كيسنجر ... بالالتزام الادبي بعدم ...

لم يشعر كارتر باي ... عادي، ففي احد ... فلسطينية ... وفي ... الانصياع ... بهاء كتب كارتر ...

... السلطة ... ايماننا ...

«افكار» ثلاث مجلات في مجلة

استحقاقات دمج مجلات وزارة الثقافة

موسى برهومة

اخيرا اقتنعت وزارة الثقافة بان من الاجدى لمجلاتها الثلاث ان تندمج في واحدة تعبر عن الهموم الثقافية والقضايا الجمالية التي كانت تضطلع بها المجلات الثلاث: «افكار»، «صوت الجيل»، «فنون».

هذه الخطوة «المتاخرة» طالب بها غير كاتب ومثقف، ولكنها لم تكن تجد اذانا مصغية، حتى استمر انحدار المستوى الادبي للمجلات الثلاث الى حد الوصول الى حالة من اللاجدوى شعرت بها، ربما، وزارة الثقافة حين اتخذت خطوتها المحمودة هذه.

وبقليل من الامعان في معنى الدمج يتبين المتابع الثقافي ان الخطوة تنطوي على مبررات سابقة واستحقاقات لاحقة لا بد من التصدي لمعالجتها وتحليلها.

اما المبررات القبلية التي قادت الوزارة – بعد رأي – للامتثال لصوت العقل و«حقن» الاموال، وجمع شتات الجهود المبذولة في سبيل اصدار ثلاث مجلات، ولأم تلك الجهود في سياق واحد، فتتمثل في الفشل الذريع التي منيت به الية العمل في المجلات الثلاث التي تتابعت على تحريرها والاشراف عليها اسماء كثيرة لم تتمكن سوى من احداث تغييرات شكلية في اخراج المجلات، ولم يتجاوز التغيير الشكل الى المحتوى، حيث ظل الاخير اسير ذهنية الاجترار والتثاقف الزائف البعيد عن التلمس الاصيل لجوهر الواقعة الثقافية في ابعادها المحلية والعربية والانسانية، وغاب السجال العميق عن المحاور التي طرقتها تلك المجلات باستثناءات محدودة برزت كالتماعة سرعان ما ذوت وتلاشت.

بيد ان ذلك كله معطوفا عليه شح التوزيع، وتكفل الارشيف والغبار والنسيان باغلب اعداد هذه المجلات، لا يعفينا من واجب قراءة قرار الدمج في سياق ما هو منشود حيث ان «العبرة ليست في كثرة عدد المجلات الصادرة، وانما المهم هو المستوى والمضمون، وتحقيق الهدف الاساسي للوزارة بخدمة الثقافة والمثقفين» على ما قاله امين عام وزارة الثقافة الذي زاد ان «القرار سيوفر العديد من النفقات المالية والجهد والوقت الضائعين، كما سيرفع من سوية الانتاج الابداعي المنشور، ويضمن انتظام صدور المجلة» التي ستحمل بعد الاندماج اسم «افكار».

ولعل من المفيد ان نذكّر ان الاردن يفتقر الى مجلة ثقافية بمستوى عربي يمكّن من ايصال صوت الثقافة والمثقفين في الاردن الى حواضر الثقافة العربية التي تحتضن اتجاهات المشهد الثقافي العربي في سيرورته وتحولاته، بمعنى ان الفعل الثقافي في الاردن سيبقى متسربلا في الغياب والهامشية ما دام مفتقرا الى الرافعة الاعلامية التي تقدم نتاج مثقفيه للاخرين. وفي ظل عجز الاعلام المرئي والمسموع عن تمثل هذه الضرورة ومتابعتها، فان المجلة الثقافية المتخصصة، منتظمة الصدور، التي تحترم المثقفين لتنشر لهم وتدفع لقاء ذلك مكافات تليق بجهودهم، يظل امرا ضروريا يتعين على وزارة الثقافة الالتفات اليه، والبدء منه لصياغة خطة العمل الجديدة لـ «افكار».

وقبل الخوض في توجهات «افكار» الجديدة، من الاجدى الحديث عن شروط المثقف الذي يستاهل الاشراف على المجلة الثقافية. فلقد وقعت الوزارة في مازق رؤساء تحرير المجلات وهيئات تحريرها ايضا حيث ظنت ان الاديب الكبير في فنه، بالضرورة قادر على ان يكون صحافيا ثقافيا بارعا يحدد سياسة ثقافية ويترجمها الى افكار صحافية، على ان هذه «الضرورة» ليست حتمية ولا مطلقة، فكم من مبدع اصيل اخفق في ان يكون صحافيا مبدعا، وكم من مبدع نجح في ذلك، وكم من صحافي ثقافي تمكن من ادارة صحف ومجلات متخصصة، وابلى فيها بلاء حسنا دون ان يكون شاعرا او قاصا او ناقدا ذا شان.

والاستطراد في هذا الامر ليس من قبيل الاطناب والتزيد وانما بغرض التشديد على اختيار من هم قادرون على صنع الحدث الثقافي لا التنظير له، ومن هم قادرون فضلا عن ذلك، على «تسويق» المشهد الابداعي في الاردن، واخراجه من حيز النظر الهامشي له بوصفه نتاج اطراف لانتاج مراكز كما هو مستقر تقريبا في الرؤية النقدية العربية الراهنة.

لقد صنعت المجلات الثقافية على مسار الفعل الابداعي في القرنين الاخيرين مناخا ثقافيا كان من الصعب على الكتب ووسائل الاعلام الاخرى ان تصنعه، وكان للمجلات دور ريادي في التاسيس والمتابعة المنهجية والسجالية لكل الحركات الادبية والفكرية التي شهدها العالم، وليست «افكار» بمنأى عن متابعة هذا الدور في سياق حقلها المحلي اولا ومن ثم كسر تاطيرها الى الفضاء العربي.

«افكار» بمقدورها ان تحقق هذا الحلم، وتحتاج من اجل ذلك الى دعوة ربما تبادر اليها وزارة الثقافة للتباحث في كيفية جعل «افكار» تعبيرا حقيقيا عن افكارنا جميعا، وهواجسنا الخلاقة؟!

البطاقة التعريفية أكثر من مجرد بطاقة

بوب بوبيك*

كيف تستخدم بطاقتك التعريفية؟ فكّر في الأمر، كيف تضع تلك البطاقات الصغيرة التي تحملها في جيبك أو محفظتك؟ هل تظل منسية في ادراج مكتبك لا تتذكرها الا عند تغيير ارقام الهاتف او الفاكس؟

ام تخرجها من جيبك عندما يقول لك زبونك سوف أفكر في الأمر؟

الشيك البطاقة:

هل هو مناسب؟ هل يحمل كل المعلومات الحديثة عن كيفية الوصول إليك؟ هل تحمل بطاقتك رقم الفاكس، رقم هاتفك الخلوي، وعنوان بريدك الالكتروني؟ وعنوان موقعك على شبكة الانترنت؟ عندما تخرج بطاقة هل تبدو جديدة أم تبدو وكانها استخدمت من قبل، مرة أو مرتين؟

ان عنوان البريد الالكتروني على البطاقة التعريفية يظهر أنك تواكب التغييرات، فتدوين ارقام الفاكس والهاتف الخلوي يظهر ان بالامكان الوصول إليك بسهولة، والبطاقة غير الملوثة أو المقضومة الأطراف تظهر أنك حريص على الجودة والمظهر لكن ذلك ليس سوى البداية

ان كيفية استخدامك للبطاقات هو بنفس اهمية مظهرها، فبعض رجال الأعمال يستفيدون من بطاقاتهم الى ابعد الحدود، فهنالك تاجر مطابخ وحمامات في ايداهو تحمل بطاقته التعريفية كوبونا يمكن فصله عن البطاقة ليمنح حامله خصما من المحل. وهذه الطريقة الذكية تضمن عودة الزبون الى محل هذا التاجر.

الوجه الأخر للبطاقة:

ماذا عن الوجه الأخر لبطاقاتك التعريفية؟ هل يستخدم هذا الفراغ [illegible] نستخدم ظهر البطاقة [illegible] التجاري والطرق الموصلة اليه [illegible] اعلانات لدى إحدى الصحف [illegible] صفحته على الانترنت وعنوان البريد الالكتروني.

وبوجود عدد من ارقام الهواتف والمعلومات الاخرى التي قد ترغب في تدوينها على بطاقتك التعريفية فمن الخطأ محاولة حشو [illegible] منها، لهذا السبب فان الخيار الافضل هو استخدام بطاقة قابلة للثني بحيث تصبح [illegible] أربعة وجوه.

قبل أن تضع شعار شركتك [illegible] خبرتك، وارقام هاتف وفاكس [illegible]

[illegible]

> ان عنوان البريد الالكتروني على البطاقة التعريفية يظهر أنك تواكب التغييرات، فتدوين أرقام الفاكس والهاتف الخلوي يظهر أن بالامكان الوصول إليك بسهولة، والبطاقة غير الملوثة أو المقضومة الأطراف تظهر أنك حريص على الجودة والمظهر لكن ذلك ليس سوى البداية.

محسنين حتى يبين اسم المحل والرقم الهاتف، ثم يكتب اسمه في الاسفل [illegible] استعملي هذا.

وهذا امر يثير انتباه الزبون [illegible] يقول احدهم انه لا يستهويه [illegible] بطاقات تعريفية تحمل شكل [illegible] منافسه، لذلك حين يطلب احد [illegible] يذهب إلى مكتبه ويأخذ بطاقة [illegible] اسمه وعنوانه ورقم هاتفه. ويقول [illegible] عن النموذج الصغير للبطاقات التعريفية [illegible] التي يجمعها الزبون من الناس الاخرين [illegible] ومن المؤكد ان هذه اكبر [illegible] لمسة شخصية

وعندما يكتب: اريد ان اكسب [illegible] البعيد فانه يعني ذلك فعلاً

إذا كنت تستخدم بطاقتك التعريفية [illegible] لاغري الزبون على زيارة مؤسستك [illegible] إعادة النظر في العملية [illegible] بطاقتك التعريفية عادية جداً [illegible] وقد ترغب في القاء نظرة متأنية [illegible] جعلها انعكاساً جيداً لك.

ان البطاقات التعريفية يمكن [illegible] العمل، يمكن أن تستعيد الزبائن [illegible] واحدة من افضل الوسائل للاعلان [illegible]

انظر إلى بعض البطاقات التعريفية [illegible] تجمعت لديك، فإذا كانت بطاقتك [illegible] تضاهي البطاقات الأخرى وتتفوق [illegible] الوقت لتقوم بشيء ما.

* ناشر مجلة «التسويق [illegible]»

التروويج الغنائي للمنتوجات

افلاس الموسيقى والشركات المنتجة

ريشارد كوفينغتون*

مع اقتراب موعد بطولة كاس العالم لكرة القدم وما يرافقها من الة دعائية رهيبة، فان الاغنية ستكون امراً لا مهرب منه.

ان اغنية "واحد، اثنان، ثلاثة" للمطرب الشعبي ريكي مارتن، هي الاولى في سلسلة الاغاني التي تستهدف الجمهور.

من الفتيات المثيرات، سبايس غيرلز، والبيبسي، إلى «من غير شك» واحذية دكتور مارتنز، تغني الفرق الموسيقية للدعاية لكل شيء، من مزيل الروائح والات التصوير إلى السيارات وبنطلونات الجينز والمشروبات الخفيفة.

إن الاتفاقيات بين الفنين وممثلي المنتوجات التي يروجون لها تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار، حسبما تقول مصادر هذه الصناعة.

دافيد موريل، شريك اعلامي في مكتب شركة كيه. بي. ام. جي في لندن، وهي شركة استشارية مستقلة، تحلل الاتجاهات في صناعتي الموسيقى ووسائل الاعلام، وهو يقول: لقد كانت مكافاة ضخمة للشعارات القياسية المتميزة.

ان الشركات التي ترمي إلى تلميع صورتها واحياء المبيعات المتدنية تتجه بشكل متزايد إلى الفنين.

وعندما قررت شركة كارلسبرغ للبيرة العمل على اجتذاب المزيد من النساء والزبائن من سن ١٨ إلى ٢٥، ارسلت فرقة موسيقية في الصيف الماضي إلى ملعب ويمبلدون في لندن، حيث غنت المطربة المثيرة ماري بلايج ومغني الجاز [illegible] سيل.

لقد تمسكت شركة كارلسبرغ برعاية المناسبات الرياضية وارادت ان تحقق [illegible] لذلك قررت التحول إلى الموسيقى، كما يقول [illegible] بروش، مدير إدارة الشركة البريطانية التي نظمت الحفلة الموسيقية، وقد نقلت هذه الحفلة عبر المحطات التلفزيونية في اربعين بلداً

رغم الاستخدام العالمي المتزايد للفنانين الذين يروجون للمنتوجات، فان هذه الممارسة اقل شيوعاً في أوروبا من الولايات المتحدة، حسبما يقول اكسكافير روي، رئيس منظمة زيد ميديم

قال روي: لسبب من الاسباب، لم نصل بعد إلى المرحلة التي نرىٰ عندها زيج مطربيها [illegible] عن الفطائر!

حتى إذا كانت اوروبا، وبخاصة المطر من بريطانيا، تتخلف عن باقي دول العالم في الرعاية الفنية للمنتوجات، فليس هناك اي تساؤل ازاء كون اصحاب المنتوجات يوظفون اموالهم بشكل جيد، حسبما يقول موريل.

بعد الرعاية التي قامت بها فرقة البنات المثيرات، سبايس غيرلز، خلال الصيف، وصلت مبيعات البيبسي أعلى مستوى لها في بريطانيا،

[illegible]

[illegible] الاتفاقيات لا تسير كلها بسلاسة عندما يصل الأروك اند رول إلى الخط [illegible]، وهنا يقول كارل [illegible]، مدير الاتصال لشركة [illegible] - التي تصمم احذية الدكتور مارتنز - ان الفنانين لا يظهرون، فهم يتناولون المخدرات ويعتقلون ويطمرون بكل انواع المفاجآت غير السارة.

[illegible]

حوالي ٥٠٠ منتوج، وتخلصت من [illegible] شريط لترويج مبيعات الاحذية

يشعر المعجبون الساخطون [illegible] الراعين، ووفقاً لشركة [illegible] والمغنية الحالية جويل، التي [illegible] فان الترويج للمنتوجات يمكن [illegible] الموسيقى. هنالك فرق [illegible] الاستقلال التجاري، لكن بالنسبة [illegible] مشهور فإنه يستطيع انتقاد [illegible] المجزية، فان عشرات من الفرق [illegible] الفرصة للظهور تحت الاضواء [illegible] فرصة الشهرة والرعاية المطرفة.

ان فرقاً مغامرة، وغير معروفة [illegible] نجمها يحلق عالياً بعد ان [illegible] تلفزيونية دعائية. [illegible] الشركات المنتجة للسلع [illegible] نفسها على شفا الهاوية!

والعبرة انه عندما تحاول [illegible] إلى المراهقين والشبان [illegible] صغار لوسائل الاعلام [illegible] النوع من الشراكة [illegible] [illegible]

قد تستخدم رسالتك كشاهد ضدك!

حين يكون البريد الالكتروني فخاً للمتسرعين

بدأت الشركات والمؤسسات والأفراد في الأردن الاعتماد بشكل كبير على البريد الالكتروني مثلما هي الحال في مختلف مناطق العالم نظراً لانخفاض كلفته نسبياً، مقارنة بأسعار المكالمات الهاتفية الدولية والفاكسات والبريد السريع والطرود، والأهم من ذلك سرعته الخاطفة. ولكن استخدام هذا البريد لا يخلو من المخاطر. فرسالة متسرعة واحدة قد تسبب لمرسلها المشاكل أو حتى قد تودي به إلى قاعات المحاكم. فأي رسالة يتم إرسالها عبر البريد الالكتروني تكون قد وصلت الطرف الآخر في اللحظة نفسها بحيث يصبح محوها أمراً شبه مستحيل، إن لم يكن مستحيلاً. وللتركيز على الموضوع، ننشر الترجمة التالية لموضوع كتبته كيت واطسون سميث في صحيفة «الانديبندنت» البريطانية:

في كل مكتب أو شركة هنالك حكاية يتهامس بها الزملاء، حول علاقة بين زميلين فضحتها رسائلهما الالكترونية التي قد تكون إحداها أو بعضها قد وصلت بطريق الخطأ إلى زملاء آخرين لم يتوانوا عن تعميمها إلى باقي الموظفين. وفي كل مكتب حكاية عن تلك الموظفة التي أرسلت بالخطأ رسالة إلى رئيسها تخبره فيها عن مدى كراهيتها له، أو حكاية عن المدير الذي يخاطب سكرتيرته في مراسلاتها الالكترونية بـ «ذات الشفاه الساخنة».

وكما يبدو، فإن من السهل ارتكاب أخطاء عن طريق البريد الالكتروني، لكن ليس من السهل على الدوام معالجة عواقب هذه الأخطاء التي قد تكون وخيمة. فهذه الرسائل يتم تخزينها في ذاكرة الكمبيوتر ومن الممكن ابرازها كدليل في المحكمة في قضايا كالتحرش الجنسي أو الطرد غير العادل من العمل أو الذم والقدح.

فعلى الرغم من المزايا الواضحة التي يتمتع بها البريد الالكتروني والتي أهمها السرعة، إلا أنه يمكن اعتباره فخاً للمتسرعين.

فحسبما يقول المحامي كريس سوثام: «من أكبر المشاكل أن الناس لا يفكرون بما فيه الكفاية قبل إرسال رسائلهم الالكترونية، فهذه تختلف عن الرسائل المكتوبة على ورق».

«كلنا يكتب الرسائل بسرعة، وعند مراجعتنا لتلك الرسائل نجد أنها فعلاً تعبر عما أردنا قوله، لكن رغم ذلك نقوم بتمزيقها بعد التعديل عليها للخروج بأفضل نص ممكن. المشكلة مع البريد الالكتروني هو أننا عادة ما نكتب ونقوم بإرسال ما كتبت فوراً دون إعطاء أنفسنا وقتاً للتفكير ومراجعة ما كتبت، وعندها لا مجال للتراجع واستعادة الرسالة».

فعلى الرغم من اختفاء الرسالة المرسلة من شاشة المرسل، فليس هناك أي ضمانة بأن المتلقي سيقوم بحذفها، وفي بعض الشركات تقوم أجهزة الكمبيوتر بتخزين الرسائل الالكترونية إلى الأبد.

«فصحيح أنك قد تمت محوها من شاشتك ومن ملفاتك، ولكن في الكثير من الحالات [illegible]

[illegible]

لا تظن أن الرسالة حذفت كلياً بعد ارسالها

حتى حين يعتقد كل من المرسل والمستقبل أن الرسالة الالكترونية قد حذفت من جهازيهما، فإن من الممكن [illegible] هذه الرسالة من قبل طرف آخر.

[illegible] أن جهاز الحاسوب قد قام بحفظ الرسالة على الذاكرة الرئيسية حتى دون أن يقوم المستخدم [illegible] بحفظها. فعلى سبيل المثال، اعطاء الأمر بطباعة الرسالة قبل حذفها سيؤدي إلى أن يقوم الجهاز [illegible] على القرص الصلب.

والرسائل التي تنقل عن طريق شبكات محلية تعتمد على جهاز حاسوب واحد يقوم بدور مكتب البريد حيث يقوم بتوزيع الرسائل إلى الطرف المطلوب وفي نفس الوقت يقوم بتحرير الرسائل، بمعنى حين يتم حذف الرسالة من قاعدة المعلومات تتغير حالتها من «رسالة فاعلة» إلى «رسالة محذوفة»، ولكنها مع ذلك تظل في قاعدة المعلومات ما لم يتم إزالتها كلياً.

[illegible] البريد، لا يعني عادة أن المعلومات التي يحتويها قد تم إتلافه. فالبريد يتم إتلافه [illegible] التي كان يحتلها على القرص الصلب بمعلومات أخرى.

بشكل دائم في مكان ما على القرص الصلب، وبإمكان استعادتها فقط إن كنت تعرف كيفية ذلك. لذا فمن الضروري أن تكون حذراً» حسبما يقول السيد سوثام «فهناك احتمال أن يتم العثور عليها في حالة محاكمة أو تحقيق ما».

فإذا تورطت إحدى الشركات في محاكمة ما، فيجب العثور على الرسائل الالكترونية التي تم ارسالها وإعطاءها للطرف الآخر في القضية إن كان له علاقة بالموضوع المنظور من قبل محكمة. ويقول السيد سوثام: «إذا تم أخذ الكلمات خارج سياقها الموضوعي فقد تبدو على أنها عبارات تهديد أو تحريض، وحتى العبارات التي كان يقصد بها التذاكي لا تبدو عبارات ذكية إذا قرأت بصوت عال في المحكمة أمام القاضي».

لذا فإن سوثام يسدي النصيحة التالية: «المهم هنا أن الناس يجب ألا يستخدموا البريد الالكتروني كبديل للمحادثات، بل كبديل للرسائل. لا تقم بإرسال أي شيء لا تحب أن تتم قراءته واستخدامه ضدك في المحكمة».

[illegible]

وقد واجهت المحكمة بعد تحريك القضية من قبل اتحاد الاتجار العربي على حفظ الرسائل الالكترونية على ورق وتقديمها كدليل لدى المحكمة، وهذه تشكل سابقة في تاريخ المحاكم الانجليزية التي يبدو أنها تعترف بالأخطار الكامنة في الرسائل الالكترونية.

وكما يقول السيد سوثام فإن العديد من الشركات قامت بإعداد اجراءات وقانونية عبر اصدار تعليمات تحدد كيفية استخدام البريد الالكتروني في محاولة منها للتخفيف [illegible] في المحكمة.

[illegible]

برامج البريد الالكتروني مفتوحة [illegible] حالة عدم تواجدهم على مكاتبهم [illegible] طالت أم قصرت – لمنع الآخرين من [illegible] بريدهم. وقد تم تحذيرهم أيضاً من [illegible] قد يتم تفسيرها على أنها عنصرية [illegible]

في إحدى الحالات، بعد أن [illegible] الكترونية أرسلت إلى مجموعة من [illegible] الشخص عبارة تهجمية في آخر الرسالة [illegible] وأعادها إلى المرسل دون أن يدرك أن جميع [illegible] الذين استلموا الرسالة الأولى سيطلعون [illegible] خسر هذا الشخص عمله بسبب جهله [illegible] البريد الالكتروني.

ولتلافي أي مشاكل ناتجة عن البريد [illegible] قامت شركة «شل» بسن سياسة خاصة [illegible] الالكتروني وجعلتها إحدى شروطها [illegible] هذه السياسة أن يقوم الموظفون باستخدام [illegible] الالكتروني كما لو كانوا يستخدمون [illegible] تحمل ترويسة الشركة وأن يتأكدوا من [illegible] عبر الطرق المتعارف عليها في المراسلات [illegible]

أما شركة بيرمنغهام ميد شايرز [illegible] سياسة تحكم استخدام البريد الالكتروني [illegible] اكتشفت أن موظفيها يستخدمون [illegible] والترويج بضائع الشركة، وهي طريقة [illegible] اتباعها. وقد قالت متحدثة باسم الشركة [illegible] أية مشاكل تتعلق بالتحرش الجنسي [illegible] لكننا اكتشفنا أن الموظفين لم يكونوا [illegible] الالكتروني في أمور العمل. لقد بدأنا [illegible] الالكتروني فقط قبل عدة أشهر [illegible] يدرك الموظفون أسباب استخدامه [illegible] ومنذ وضع هذه السياسة التي تحكم [illegible] نواجه أية مشكلة».

وتقدم فيكي ميرشانت، وهي مديرة [illegible] لمكافحة التحرش الجنسي، نصائح للشركات [illegible] طريقة التعامل مع الشكاوى المتعلقة [illegible] البريد الالكتروني، حيث تقول: «هناك [illegible] لارسال مواد تهجمية أو جارحة عبر البريد [illegible]

وفي العادة فإن النساء هن من يعانين [illegible] المواد. وهذا يؤدي بشكل واضح إلى [illegible] مواقعهم الوظيفية، وقد يكون سبباً في [illegible] المشاكل».

وتضيف قائلة بأن هذه المشكلة [illegible] الموظفين أن يتعلموا كيفية التعامل معها [illegible] ايقافها قبل تفاقمها.

الحاجة الى عولمة البريد الالكتروني وضرورة تحديد الاولويات

ربيكا فيرلي ريني *

يتحدث السيد شاهد العلم عن عدد من الأشخاص يديرون مكتب بريد الكتروني في دكا، العاصمة البنغالية، ويمكن هذا المكتب الناس الذين ليس بمقدورهم اقتناء جهاز كمبيوتر من الحصول على عنوان الكتروني وأن يتلقوا بريدهم الالكتروني من خلاله.

يقول شاهد: «زبوننا الأكبر سناً احتفل بعيد ميلاده الثالث بعد المائة، وهو لم يشاهد جهاز كمبيوتر من قبل. وكلما يصل بريد عبر الانترنت علي أن أقود دراجتي إلى حيث يسكن في شارع انديرا حاملاً معي نسخة مطبوعة من رسائله، والتي عادة ما يرسلها حفيده الذي يعيش في كندا. وفي اليوم التالي علي أن أزوره مرة أخرى لنقل رده إلى حفيده. سأتذكر دوماً صورته حين يحمل الرسالة المطبوعة، ومن ثم حين يضع نظارته السميكة قبل أن يبدأ بالقراءة تحت ضوء المصباح».

صورة هذا الشيخ الطاعن في السن والدراجة والرسالة الالكترونية المطبوعة كانت بين القضايا التي أثيرت في افتتاح مؤتمر الكتروني عقد عبر الانترنت لمناقشة الاحتمالات التي تواجه انتشار البريد الالكتروني العالمي.

وقد افتتح هذا المؤتمر الذي تمت مداولاته عبر البريد الالكتروني في الرابع من أيار واستمر حتى الثاني عشر من الشهر نفسه.

وبينما تبدو فكرة عقد مؤتمر عن طريق البريد الالكتروني غريبة بعض الشيء لأول وهلة، إلا أن هذا المؤتمر تلقى مزيداً من الاهتمام لدى استقبال المشاركين فيه رسالة من نائب الرئيس الأميركي آل غور. وقد أكد غور في رسالته على ضرورة تسهيل وصول الجمهور إلى شبكة الانترنت من خلال المكتبات العامة والمدارس.

وقال غور في رسالته: «أحد أهم الأهداف التي يسعى الرئيس كلينتون وأنا لتحقيقها لهذا البلد هي تمكين كل طفل في أميركا من الوصول إلى تكنولوجيا تعليمية ذات نوعية عالية مع حلول فجر القرن المقبل وضمان أن يكون كل شخص في أميركا – بغض النظر عن العرق والدخل ومكان السكن – قادراً على المشاركة في الافادة من ثورة المعلومات التي نعيشها الآن».

وقبل عدة أيام من وصول رسالة غور، أكدت رائفة مكتب البريد الالكتروني البنغالي على صورة مثالية يحملها الأشخاص الذين يعملون في حقل الالكترونيات لفوائد الانترنت بينما حملت نقداً حاداً من أولئك الذين يعملون على مساعدة الفقراء.

وقد كتب شارلز ارداي، وهو مدير احدى الشركات العاملة في حقل الانترنت، والتي توفر عناوين الكترونية بالمجان للمشتركين، رسالة إلى المؤتمر تؤكد على ضرورة تمكين الجميع من الوصول إلى الانترنت. وقال السيد ارداي بأنه قبل التفكير بعولمة البريد الالكتروني (أي أن يكون بإمكان أي شخص استخدامه) يجب تدريب الجميع على استخدام الكمبيوتر. وبالاضافة إلى التدريب، فإن تمكين الجميع من استخدام البريد الالكتروني يحتم تصنيع أجهزة أرخص ثمناً لاستخدام هذه الخدمة الالكترونية ووجود مؤسسات مستعدة لادارة مراكز خدمة وذاكرة ضخمة، وأيضاً دعماً حكومياً، حيث أن تلك المؤسسات ستكون غير ربحية.

وقد كتب قائلاً: «بدون توفر هذه الأمور سيظل هناك خطر يتمثل في أن تظل الانترنت والبريد الالكتروني مجرد لعبة (أو حتى سلاحاً) في أيدي نخبة ثرية وقوية ... مكالمات بسيطة أن الشريحة الأغنى والأصغر سناً والأكثر تعليماً في أي مجتمع هي التي تستخدم الانترنت».

«وإذا كان البريد الالكتروني أن يصبح قوة علية لا قوة شريرة، فإن الأمور يجب ألا تتوقف عند هذا الحد».

وقد جعلت مكرنه التي تؤكد على ضرورة توفير دعم حكومي لايصال خدمات البريد الالكتروني للجميع بعض المشاركين في المؤتمر يدورون فلهم.

فقد كتب بوب فرانكستون، وهو مطور برامج عمل سابقاً لدى شركات لوتس وميكروسوفت: «ما يقلقني هو الحماس الساذج الذي يقود إلى أفكار مثل ضرورة خلق مؤسسات بيروقراطية لدعم البريد الالكتروني. فاستخدام عبارة «البريد الالكتروني العالمي» يجعلني أفكر بصندوق «الخدمة العالمية» والذي أصبح وسيلة فعالة لجعل الخدمات الهاتفية مصر عثرة في طريق التقدم التكنولوجي».

وقد جعلت المشاركة الفعالة لأشخاص من دول نامية المناقشة واقعية جداً. فبالاضافة إلى التذكير بأن أي نظام «بريد الكتروني عالمي» يجب أن يأخذ بالحسبان أن في العالم قارات غير أميركا الشمالية، فقد سأل العديد من المشاركين عن كيفية وصول هذه الخدمة إلى مناطق لم تصلها بعد حتى خدمة الكهرباء.

ففي مقالة عنوانها «بريد الكتروني للجميع – لماذا؟» كتب الونسر جرموسيو داجرون من مركز تطوير الاتصالات في جواتيمالا قائلاً: «نعم، سيكون من المحمول أن يكون بإمكان الجميع في العالم الحصول على خدمة البريد الالكتروني. لكن بالطبع يجب أن يكون هناك أولويات، فسيكون أفضل إذا كان بإمكان الجميع أولاً الحصول على ما نقله من الكهرباء وعلى رفاهية استخدام التلفون [illegible] تضعوا انفسكم في مكان ٩٠٪ من الناس [illegible] هذا العالم الحقيقي. لكم من الناس اليوم [illegible] خدمة البريد الالكتروني ولماذا؟».

وتساءل السيد دار جون إذا كانت خدمة البريد الالكتروني العالمية هذه مرغوبة من قبل الذين لا يريدون الدفاع عن ثقافاتهم، هم لا يريدون [illegible] في بحر «العولمة». تأمل بأن لا تكون الانترنت [illegible] الالكتروني مجرد طرق لحرمان الناس من ثقافتهم مثلما هو حاصل مع عولمة خدمات الثلاثة.

وقد كان هذا المؤتمر الالكتروني أحد عناصر [illegible] مؤسسة ماركل (Markle) التي استمرت [illegible] سنوات لسبر القضايا المتعلقة بعولمة البريد الالكتروني وفي سلسلة من الدراسات والتقارير والمؤتمرات [illegible] مشروع «بريد الكتروني للجميع» الاجابة [illegible] تدور حول حاجة المجتمع إلى بريد الكتروني [illegible] الصناعة ودور الحكومة في هذا الخصوص.

وقد بدأ المشروع من خلال [illegible] إذا كان الحصول على خدمة البريد الالكتروني [illegible] اجتماعية أم لا. وبعد اثبات الفرضية بأنها [illegible] اجتماعية، تقوم مؤسسة ماركل حالياً [illegible] وطني في الولايات المتحدة حول السياسة [illegible] بهذه القضية.

وقد شارك في هذا المؤتمر الالكتروني [illegible] كامل مداولاته عبر البريد الالكتروني حوالي [illegible] شخص من ٣٠ دولة.

الحلم القديم على طريق التحقق

لكل مواطن عنوان مع انطلاق مشروع التسمية والترقيم

د. تيسير مشارقة

يستدل على عنوان المواطن الاردني من خلال رقم هاتفه او رقم صندوقه البريدي او من خلال اقرب بقالة في الحي الذي يسكنه. وبانطلاق مشروع التسمية والترقيم الجديد في الاردن، سيصبح لكل مواطن عنوان لاول مرة يسجل في كل وثائقه الرسمية والشخصية.

وتاتي انطلاقة هذا المشروع، بعد ان اصبح ملحوظا عدم وجود عناوين شخصية للمواطنين، ووجود عنوان بريدي لكل مواطن هو الذي سيميز صاحبه، ويرافقه في كل معاملاته.

فالعمل يجري حاليا كي يظهر عنوانه الشخصي الطبيعي او الاعتباري الى جانب اسمه اينما وجد سواء في بطاقات الزيارة الكرت الشخصي - او النماذج المروسة او الايصالات وسواها وفي دليل الهاتف.

وتقول مصادر حكومية، ان هناك حاليا عنوان كامل لكل مواطن في اغلب المناطق الاردنية، وان على المواطن معرفة العنوان، ويقع على عاتقه السؤال عن عنوانه، والاجهزة المعنية مستعدة لمساعدته، ولكن قليلا من المواطنين هم الذي يلجاون للاستفسار عن عناوينهم.

ويتكون العنوان الكامل من الاسم باربعة مقاطع ورقم المنزل او البناية واسم الشارع واسم الحي او المنطقة او القرية واسم المدينة والرمز البريدي واسم الدولة.

بعد الاعلان عن مشروع التسمية والترقيم رسميا عبر وسائل الاعلام المرئية المسموعة مؤخرا لوحظ ارتياح عام في الشارع الاردني لهذه الخطوة.

وقال المواطن ماجد الشريف الذي يعمل موظفا في القطاع الخاص ان هذا المشروع خطوة حضارية لما له من تاثير على حياة المواطنين اليومية، لكونه يستطيع تحويل المفاهيم الوصفية الى ارقام رمزية، وهي الوسيلة الوحيدة التي تساعد وتسهل الطريق امام تفاعل كافة شرائح المجتمع في الاردن بما يقدمه هذا النظام من وسائل توضيحية، تبين وتحدد جغرافيا كافة المواقع، خاصة اماكن التجمعات السكانية.

وتفيد مصادر قسم التسمية والترقيم في وزارة البلديات ان عملية التسمية والترقيم في الاردن تسير او تتم على ثلاثة مستويات، الاول مستوى الاردن ككل، اذ انهت وزارة البلديات اعداد الارقام والرموز البريدية لتجمعات المدن والقرى كافة منذ مدة طويلة وتم تسليمها لوزارة البريد التي بدورها اعتمدتها منذ فترة طويلة ايضا، وهي الارقام المعتمدة في مراكز البريد حاليا، ويتم التعاون مع وزارة الاتصالات لوضع الارقام البريدية للتجمعات السكانية الجديدة.

اما المستوى الثاني، فهو مستوى المدينة فقد جرى تقسيم المدينة حسب النظام المتبع والمتمثل بتحديد نقطة مركز المدينة، وعادة ما

... والشوارع ومراكز الخدمات ... الهامة والضرورية ... وذلك للتعريف بمواقعها ... نظام التسمية والترقيم ... الدفاع المدني وكافة ... الوصول الى العناوين ... دقائق قد تكون مصيرية ... عن الجناة وتحديد مواقعهم ومن جهة اخرى، تطالب ... الانشاءات والمقاولين ... القطاع الخاص ... بمختلف انواعها ... والبلديات مع السماح لها ... عليها